بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة ماجستير بعنوان :

منهج العُكبَريّ والسيوطّيّ في إعراب الحديث النبوي

(دراسة مقارنة)

THE APPROACH OF AL OKBURI AND ASSUTI IN THE SYNTAX OF AL HADITH : A COMPARATIVE STUDY

بإشراف الدكتور إبراهيم السيد

إعداد الطالب : نايل علي أحمد المشاقبة

الرقم الجامعي :

٠٥٢٠٣٠١٠٠٧

جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

رسالة ماجستير بعنوان :

منهج العُكبري والسيوطي في إعراب الحديث النبوي

(دراسة مقارنة)

THE APPROACH OF AL OKBURI AND ASSUTI IN THE SYNTAX OF AL HADITH: A COMPARATIVE STUDY

إعداد الطالب : نايل علي أحمد المشاقبة

الرقم الجامعي : ٠٥٢٠٣٠١٠٠٧

إشراف الدكتور : إبراهيم السيد

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١. د . إبراهيم السيد	رئيساً ومشرفاً	....
٢. أ . د حسن الشاعر	عضواً	....
٣. أ . د علي البواب	عضواً	....
٤. د . زيد القرالة	عضواً	....

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت .

نوقشت وأوصى بإجازتها / تعديلها / رفضها بتاريخ ....

الإهداء

إلى أعظم رجلٍ في التاريخ البشريِّ ، إلى الذي لم

يخرج من فيهه إلا الحق ، إلى سيِّدي وحبيبي محمد

صلى الله عليه وآله وسلم .

إلى التي أغنتني بدعائها وحنانها ، إلى التي لها فضلٌ

عليّ بعد الله ، إلى غدير المحبة ونبع الحنان

...أمي الغالية ...

إلى كلِّ إنسانٍ صَنَعَ من المِحَنِ مجداً

إلى المتشدّقين الجاهلين بجهلهم الذين ما إنْ رأوني

حاملاً كتب العكبريّ والسيوطيّ حتى بدأوا يتذمّرون من

العلم وشقائه

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد

نايل المشاقبة

الشكر والتقدير

قال رسولنا الكريم ـ صلى الله عليه وسلّم ـ: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "، فالشكر موصولٌ لأستاذي الفاضل الدكتور إبراهيم السيد على ما بذله من توجيهٍ وإرشادٍ لي أثناء مسيرتي العلمية، الذي علمني الصبر والمثابرة والاجتهاد. فله مني جزيل الشكر والتقدير والعرفان لمساعدته لي في إنجاز هذه الرسالة .

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة الرسالة وتقييمها فلهم مني جزيل الشكر والعرفان ، وهم :

الأستاذ الدكتور حسن موسى الشاعر ، والأستاذ الدكتور علي البواب ، والدكتور زيد القرالة

ويسعدني أن أشكر أساتذتي الكرام جميعاً في قسم اللّغة العربية ، لما بذلوه وزودونا به من معرفةٍ خلال تدريسهم لنا .

نايل المشاقبة

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

المُلَخّص

تتناول هذه الدراسة منهج كلٍّ من العكبري والسيوطي في كتابيهما : إعراب الحديث النبوي للعكبري و عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للسيوطي ، وتقوم بمقارنة بين منهجيهما في إعراب الحديث النبوي .

وقد تضمنت الدراسة تمهيداً ومقدمة وثلاثة فصول وخاتمة : تناول التمهيد عرضاً موجزاً لأهمية دراسة الحديث النبوي ، وأسباب قلة التأليف في إعرابه ، ثم عرضاً بإيجازٍ شديدٍ لمكانة كل من العكبري والسيوطي ، مع لمحة عن كتابيهما : إعراب الحديث النبوي للعكبري وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي .

تناول الفصل الأول منهج العكبري في إعراب الحديث النبوي ، و اشتمل على دراسة عدة موضوعات هي : الطريقة والأسلوب ، ثم تتبع المصادر التي اعتمد عليها العكبري في تأليفه لكتابه ثم حاولتُ توضيح بعض آراء العكبري وبيانها ومناقشتها من خلال الرجوع إلى أمهات كتب اللغة والنحو .

ووقف الفصل الثاني عند منهج السيوطي في إعراب الحديث النبوي ، حيث عرضتُ طريقتَهُ وأسلوبَهُ في تأليف كتابه ، ثم تتبعتُ المصادر التي اعتمد عليها في تاليفه لكتابه ، وقمتُ بإيراد بعض آرائه ومناقشتها وتحليلها والتعليق عليها من خلال كتب النحو واللغة .

واختصَّ الفصلُ الثالث بعقد مقارنة بين منهجي العالمين الجليلين في كتابيهما ، حيثُ أظهرتُ مكامن الالتقاء والاختلاف بين منهجي العالمين ، إلى جانب ذلك أيضاً أشرتُ إلى بعض الأمور التي تَفَرَّدَ أوامتاز بها كُلٌّ منهما عن الآخر في تأليفه لكتابه.

وقد توصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج المهمة التي ميّزت منهج العكبري والسيوطي.

المقدمة:

الحمد لله تبارك وتعالى تجلّت صفاته ، وتباركت أسماؤه ، والصلاة والسلام على رسله وأنبيائه ، والمدعو له بخير الوطن العربي وأبناؤه ، وبعد :

فقد حظيت مؤلفات العكبري والسيوطي باهتمامٍ كبيرٍ من الباحثين، وكثُرَت الدراسات حول هذين العالمين و التي تتناول حياتهم وآثارهم وجهودهم ومنهجهم في التأليف، ولكن على كثرة هذه الدراسات لم يحظ كتاباهما المتعلقان بإعراب الحديث النبوي بدراسة خاصة.

كان ذلك مما دفعني إلى البحث في هذا الموضوع، ولعله سبب يبين أهمية البحث مع أنّ أهمية البحث لا تقتصر على هذا الجانب فحسب ، بل تظهر من جوانب أخرى، أهمها: أن عماد الدراسة هو الحديث النبوي الشريف، وكما هو معلوم فإن علماءنا القدماء لم يولوا الحديث الشريف الأهمية التي يستحقها، وأقصد هنا دراسة الحديث دراسةً نحويةً أو صرفيةً أو صوتيةً أو دلاليةً ، كما هو الحال مع مصادر السماع الأخرى. ومن جانب آخر : تقوم الدراسة على المقارنة بين علمين كبيرين من علماء النحو العربي لهما أثر كبير في الدرس النحوي العربي.

لذا انصرف اهتمام العلماء القدماء عن إعراب الحديث النبوي لكثيرٍ من الأسباب ، يعود بعضها إلى كثرة الأحاديث وتعدد رواياتها ، وبعضها يعود إلى تباين مواقف العلماء من الاحتجاج بالحديث النبوي ، لذلك اكتفى علماؤنا القدامى بما نُشِرَ في ثنايا كتب اللغة عامة فيما يتعلق بإعراب الحديث النبوي .

ولعلّ هذا الأمر يوضِّح قيمة كتاب العكبري الموسوم بـ (إعراب الحديث النبوي) وكتاب السيوطي الموسوم بـ (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي) ، فالكتابان لم يحظيا بدراسةٍ مُعَمّقةٍ تتناول منهجيهما وأسلوبيهما في التأليف ، وكذلك الحال مع كتاب ابن مالك الموسوم بـ (شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح) ؛ إذ قام ابن مالك بإعراب مئة وثمانين حديثاً .

أسباب كافية تجعلني أسعى للبحث في هذا الموضوع ، إضافةً إلى ذلك أنّ الدراسة تضم عالمين بارزين منحتهما مكانة متميزة منحتها إيّاهم الكنوز الثمينة التي خلّفوها لنا بعد مشقةٍ وعناء .

وتظلُّ الدراسة في المنهج ذات مزايا كثيرة ، فهي تقدِّم لنا خطوطاً عامة حول موضوع الدراسة ، وتُرفَع ظواهر كثيرة قد تبدو مُحَيِّرة ، فالبحث في منهج العكبري والسيوطي يُساعد في بيان الجديد في عمل العكبري ، والإضافة التي يمكن أن يُقَدِّمها السيوطي ، فقد تكون الإضافة في المصادر أو في طريقة تناول إعراب الأحاديث أو الاستفادة من خلال الاطلاع على العلوم الأخرى والتَّأثُّرِ بها .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة تحاول الكشف عن مجموعة من الحقائق المرتبطة بالعكبري والسيوطي ومنهجيهما ، من خلال الإجابة عن عددٍ من الأسئلة المحوريّة من أبرزها :

. ما مدى عناية العكبري والسيوطي بالشرح والتعليل والمناقشة والتحقق من الآراء والتصحيح والاستشهاد وإرجاع الآراء لأصحابها ؟ .

. ما حجم تأثُّر السيوطي بالعكبري ؟ وهل كان السيوطي مقلِّداً للعكبري ؟ وما هي الإضافة التي قدّمها السيوطي على المسائل والمنهج ؟ .

. ما المصادر التي اعتمد عليها العالمان في تأليف كتابيهما ؟

. ما موقف كلا العالمين . من خلال كتابيهما . من مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي ؟ .

. ما مدى صحة ما ذهب إليه العكبري والسيوطي في تناولهما للقضايا النحوية ، وقدرة كل منهما على الاستفادة من المصادر المتاحة أمامهما ؟ .

. ما هي مكامن الالتقاء والاختلاف بين منهج العكبري والسيوطي ؟ وما الأمور التي

تَفَرَّدَ بها كلٌّ منهما عن الآخر ؟ .

وقد فرضت طبيعة الدراسة والأسئلة التي ولّدتها تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

أما التمهيد فقد عرضتُ فيه موجزاً لأهمية دراسة الحديث النبوي ، وأسباب قلة التأليف فيه ، ثم عرضت بإيجازٍ شديدٍ لمكانة كل من العكبري والسيوطي مع لمحةٍ عن كتابيهما : (إعراب الحديث النبوي للعكبري وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للسيوطي) .

وخصّصتُ الفصل الأول لدراسة منهج العكبري في إعراب الحديث الشريف ، فجعلته في ثلاثة مباحث : الأول تحدّثتُ فيه عن سبب تأليفه لكتابه ، والطريقة التي اتبعها العكبري في تناوله لإعراب الأحاديث النبوية الشريفة ، إذ أظهرتُ مواقفه المتنوعة في إعراب الأحاديث النبوية الشريفة ، والأساليب التي استخدمها للوصول إلى الأحكام النحوية كالاستشهاد بالقرآن الكريم وبالشعر وتخطئة الآراء والتأويل ونقد الرواية ، أما المبحث الثاني فقد تناولتُ فيه المصادر التي عُنِيَ بها العكبري في تأليفه لكتابه (إعراب الحديث النبوي) كاعتماده على كتاب جامع المسانيد وأصول النحو من سماع وقياس واستحسان واستصحاب حال وتعليل ، إضافةً إلى اعتماده على آراء اللغويين والنحاة السابقين والاجتهاد العقلي وغيرها ، وتوقفتُ في المبحث الثالث عند آراء العكبري في كتابه ومناقشتها ؛ فقد قمتُ ببيانها وتوضيحها وشرحها وتحليلها والموازنة بينها وبين آراء النحاة واللغويين من خلال الرجوع لكتب اللغة والنحو .

وقد تناول الفصل الثاني دراسة منهج السيوطي في إعراب الحديث الشريف ، من موضوعات عدة هي : الطريقة والأسلوب والمصادر والآراء ، ولذلك كان لزاماً عَليَّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أيضاً ، يُعْقَدُ المبحث الأول لدراسة الطريقة التي تناولها السيوطي في إعرابه للأحاديث النبوية الشريفة ، والأساليب والأدوات التي اتبعها لتحقيق هذه الطريقة كاستقصاء

الآراء وعزوها لأصحابها وترجيح الآراء أوتخطئتها وتضعيفها وتدقيق الرواية ، أما المبحث الثاني فقد تناولتُ فيه المصادر التي اعتمد عليها السيوطي في تأليفه لكتابه كاعتماده على مسند الإمام أحمد واعتماده على كتابي العكبري وابن مالك اللذين سبقاه في التأليف في إعراب الحديث النبوي واعتماده على كتب شرح الحديث النبوي كشرح البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود والنسائي وغيرها ، إضافة إلى اعتماده على آراء النحويين في كتبهم باختلاف المدارس النحوية التي ينتمون إليها . أما المبحث الثالث فقد تناولتُ فيه عدداً من آراء السيوطي وقمتُ بمناقشتها وتحليلها وموازنتها بآراء اللغويين والنحاة السابقين من خلال الرجوع إلى أمهات كتب النحو واللغة .

وأما الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسه فقد تناولتُ فيه المو ازنة بين منهجي العكبري والسيوطي من خلال كتابيهما ، لذا كان من الطبيعي تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أيضاً ، تناول المبحث الأول مواطن الالتقاء في منهجية العكبري والسيوطي وتحديدها والتمثيل عليها ، أما المبحث الثاني فقد تناول مواطن الاختلاف في منهجية العكبري والسيوطي وتحديدها والتمثيل عليها للتوضيح ، ووقفتُ في المبحث الثالث والأخير عند ما تَفَرَّدَ وامتاز به كُلٌّ من العالمين الجليلين عن الآخر في المنهج وكذلك في تناوله للمسائل النحوية واللغوية .

ولقد وجدتُ لكتاب العكبري (إعراب الحديث النبوي) أكثرَ من تحقيق : الأول بعنوان (إتحاف الحثيث بإعراب ما يُشْكِل من ألفاظ الحديث) بتحقيق محمد إبراهيم سليم ، والثاني بتحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر عام ١٩٨٧م ، والثالث بتحقيق عبدالإله نبهان عام ١٩٨٩م ، لذا كان المصدر الذي اعتمدتُ عليه في دراستي هذه هو تحقيق عبدالإله نبهان لأنه الأحدث طبعةً وتحقيقاً ، مع أنني لم أغفل التحقيق الآخر للدكتور حسن موسى الشاعر ؛ إذ استفدتُ من مقدمة تحقيقه في بعض القضايا التي تَنَاولتُها في دراستي هذه . وأما كتاب السيوطي فلم أعثر إلا على تحقيق واحد فقط للدكتور سلمان القضاة ، فقد اعتمدتُ عليه في دراستي هذه .

أما المنهج الذي سارت عليه الدراسة فَتَمَثَّلَ بالخطوات الآتية :

أولاً : استقراء كتابي (إعراب الحديث النبوي للعكبري) و(عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للسيوطي).

ثانياً تَتَبُّع منهج العكبري والسيوطي في عرض تلك المسائل، وذلك ببيان طرائقهما في تناول كلّ مسألة، عن طريق التصنيف إلى أساليب وطرق مثل: شرح الآراء واستظهارها، والاستشهاد لها، أو إهمال رأي أو أكثر، أو تخطئة رأي أو أكثر للخروج بصحة أحد الآراء.

ثالثاً : بيان الوسائل والأدوات التي استعان بها كل من العكبري والسيوطي، ثم عرض اختيار كل منهما للرأي الأرجح، وبيان مدى التوافق والاختلاف، ومدى التأثر بمن سبق.

رابعاً : بيان موقع العكبري والسيوطي من المدارس النحوية والنحاة القدامى، وذلك بعرض آرائهما على ما توصل إليه أولئك القدماء فيما يخص المسائل التي وقف عليها العالمان المذكوران.

خامساً : عرض ما وصلت إليه الجهود الحديثة من نتائج في المسائل المدروسة، ومقارنتها مع آراء السيوطي والعكبري. وبهذا سيكون الاعتماد على المرجعيات التراثيّة في اللغة بعامة وعلى الأنظار الحديثة ، وسَيَنْصَبُّ اهتمامي على وصف المادة أو المسائل، ثم اللجوء إلى المقارنة بين الآراء المتعددة والمقارنة بين أساليب أصحابها، مع الحرص على عدم التكرار في حالة توافق رأي عالم مع آخر وعدم إضافة جديد، والحرص على شرح آراء النحاة الآخرين .

سادساً تحديد مواطن الالتقاء والاختلاف بين منهجية العكبري والسيوطي ، مع ملاحظة ما تميّز به كُلُّ عالمٍ عن الآخر .

وهكذا فإنّ منهج الدراسة قام بالدرجة الأولى على استقراء الأحاديث النبوية في الكتابين : (إعراب الحديث النبوي للعكبري وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للسيوطي) ، وهذا

يعني أن القضايا والموضوعات التي تناولها البحث جاءت مستندة إلى الكتابين مباشرةً ، ومستمدة من القراءة المتأنية لها . وقد اقتضت طبيعة الدراسة الإفادة من المنهج الاستقرائي .

وبعد فإنّي أرجو الله العليَّ القدير أن يُسَدِّدَ على طريق الخير خطانا ، فإنْ أصَبْتُ فمن الله ، وإنْ أسأتُ فمن نفسي .

التمهيـــد

يُعد الحديث النبوي الشريف المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ، بعد القرآن الكريم بما يشتمل عليه من أقوال للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنه، لذا كان الاهتمامُ به في مجال التشريع أكثر منه في مجال اللغة والنحو. ولا شك أنَّ دراسة كلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لغوياً ونحوياً لها أهمية عظيمة لأنها تتناول أفصح العرب وأبلغهم؛ فأهمية دراسة الحديث الشريف تكمن في قول النبي صلى الله عليه وسلم. لأن النحويين يهتمون بالقول لأنه موضوع النحو ومنبع استدلالهم ومرجع أحكامهم [١].

ويمكننا أن نجمل أهمية دراسة الحديث في مجال اللغة وعلومها فيما يلي:

أولاً: الارتباط الوثيق بين اللغة العربية والعلوم الإسلامية يفرض على كل دارسٍ للغة العربية الرجوع إلى العلوم الإسلامية ومنها الحديث النبوي[٢].

ثانياً: نّ ماجاء به الحديث الشريف يُعدُّ ثروةًضخمةً في تقديمهصوراً جديدة من التعبير ، حيث قدَّم الحديث النبويصوراً جديدة من التعبير لم يصادفها النحاة الواضعون للقواعد فيما بين أيديهم مما سمعوه وجمعوه من كلام العرب. مما يُعد ثروةً ضخمةً صالحةً لإقامة النحو العربي على أساس متين يضم هذه الثروة الضخمة في أسلوب الحديث إلى القواعد التي استخلصها القدماء وبنوها على آيات القرآن الكريم، وعلى ما جاء في كلام العرب: شعره ونثره[٣].

ثالثاً: يعتبر الحديث الشريف في نظر بعض النحاة من الأصول التي يُستشهد بها على قواعد اللغة[٤].

---

(١) حسن الشاعر،النحاة والحديث النبوي ، وزارة الثقافة الشباب ، ط ١ ، ١٩٨٠ ، ص٢٥

(٢) محمد بن لطفي الصباغ ، الحديث النبوي مصطلحه بلاغته كتبه، المكتب الإسلامي ، ط ٥ ، بيروت ١٩٨٦ ، ص١٦

(٣) العكبري ،إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ،تحقيق محمد إبراهيم سليم ، مكتبة ابن سينا مصر، مقدمة المحقق ، ص٦

(٤) محمد بن لطفي الصباغ ، الحديث النبوي مصطلحه بلاغته كتبه ، ص١٦

رابعاً : إنه لا بد للمحدث أن يكون على معرفةٍ تامةٍ بالنحو حتى يتقي اللحن؛ فقد نقل الدكتور محمود فجال قول الخطيب في كتابه (فتح المغيث) عن أهمية معرفة النحو للمحدث إذ قال: "إنه ينبغي للمحدِّث أن يتقي اللحن في روايته، ولن يقدر على ذلك إلا بعد دراسةِ النحو، ومطالعته علم العربية"[١]. ثمساق قولاً للإمام (أحمد) جاء فيه: (ليس يتقي من لا يدري ما يتقي). فأهمية دراسة الحديث تكمن في أهمية معرفة اللغة والنحو؛ فهما أمران متلازمان لا انفكاك بينهما.

خامساً : إن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أفصح العرب وأبلغهم . وقد أنكر الشاطبي – رحمه الله- على النحاة عدم الاحتجاج بالحديث.إذ قال: "ولم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ـ صلى عليه وسلم ـ وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها..."[٢].

وعلى الرغم من أنّ دراسة الحديث الشريف قد أخذت هذه الأهمية إلا أننا لم نعثر إلا على ثلاثة كتب تناولت إعراب الحديث النبوي، رائدها كتاب (إعراب الحديث النبوي) لأبي البقاء العكبري ت (٦١٦هـ) ، ثم جاء ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) ت (٦٧٢ هـ) ، ثم جاء السيوطي في كتابه (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي) ت(٩١١هـ).

وأحسبُ أن قلة التأليف في إعراب الحديث الشريف تعود إلى عدة أسباب منها :

أولها: اختلاف النحاة بمسألة الاحتجاج بالحديث الشريف في إثبات القاعدة النحوية بين مُجيز ومعارض و متوسط بينهما[٣]،مما دفعهم إلى عدم التأليف في إعراب

---

(١) محمود فجال ، الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف ، ط ٢ ، الرياض ص٤٧

(٢) عبد القادر بن عمر البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون ، ج ١ ، ط ٢ ، ص١٢

(٣) هناك دراسات عديدة تناولت مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، ولم أذكرها في البحث حتى لا تتسع الدراسة؛ ولأن الدراسات تناولت الموضوع من جميع جوانبه، لذلك سأشير إلى بعض الدراسات والكتب التي تناولت هذه المسألة على سبيل الذكر لا الحصر منها:
النحاة والحديث النبوي للدكتور حسن الشاعر، الحديث النبوي في النحو العربي لمحمود فجال، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي لمحمود فجال، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث

الحديث الشريف يقول الدكتور حسن الشاعر: "كان الحديث أقل مصادر الاحتجاج عنايةمن النحاة وورودا ً في كتب النحاة"[١].

ثانيها: استمرار الاهتمام بالشواهد الشعرية في كتب النحاة من قبل المتأخرين والمتقدمين؛ حيث تعتبر أهم مصدر لشواهد النحاة بعد القرآن الكريموخاصة ً في مصنفات المتقدمين[٢].

ثالثها: إنّ بعضَ النحاة المتقدمين لم يكونوا على قدرٍ ومعرفةٍ وثيقة بالحديث الشريف فلم يهتموا به ، بل غلب على كثير منهم القياس والاهتمام بالشعر ومنهم أئمة النحاة كالخليل وسيبويه والكسائي، الذين رسموا حدود النحو ووضعوا قواعده[٣].

وقد أشار الدكتور محمود فجال إلى هذا الأمر حيث قال: "إنّ عدم استدلال بعضهم بالحديث على أنه مرفوع للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لا يعني أنهم يجيزون الاستدلال به، وإنما يعني عدم خبرتهم بهذا العلم الدقيق"[٤].

رابعها: كثرة الآفات التي صاحبت الحديث النبوي من روايته بالمعنى والتصحيف والوضع، دفع النحاة إلى عدم التأليف فيه[٥].

خامسها: قلة الاستشهاد بالحديث الشريف دفعت إلى عدم الاهتمام بتأليف كتب في إعراب الحديث. وقد أشار الدكتور حسن الشاعر في إحصائية قد عملها لعشرين كتاباً في النحو للنحاة الذين استشهدوا بالحديث؛ فوجد أنهم قد استشهدوا بستمائة موضع. ولكنها تعتبر قليلة بالنسبة للشواهد الأخرى يقول: "هذا دليل واضح على أن

الشريف لخديجة الحديثي، الاقتراح للسيوطي، في أصول النحو لسعيد الأفغاني، الحديث النبوي، مصطلحه، بلاغته، كتبه لمحمد بن لطفي الصباغ، دراسات في العربية وتاريخها لمحمد خضر حسين، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل فيه ألفاظ الحديث للعكبري، وغيرها.

(١) حسن الشاعر ،النحاة والحديث النبوي، ص٩٨

(٢) المرجع السابق ، ص٩٧

(٣) المرجع السابق ، ص٩٩

(٤) انظر محمود فجال ، الحديث النبوي في النحو العربي ، ص١٠٩

(٥) محمود فجال ، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ج ١ ، أصول السلف ، ط ٢ ، الرياض ١٩٩٧ ، ص٢٢

الحديث لم يكن معزولاً عن الاحتجاج أو مرفوضاً في كتب النحو، ولكن هذه الشواهد من الحديث تبقى قليلة بالقياس إلى الشواهد الأخرى، وخاصة الشعر"[١].

سادسها: يعتبر انشغال المسلمين بالقرآن الكريم ومعرفة كل ما يتعلق به من قضايا وأحكام دينية إضافة إلى فهمه من الأسباب التي دفعت العلماء إلى قلة التأليف في الحديث الشريف، حيث كانوا ينظرون إليه مُفسراً للقرآن الكريم، يقول عودة أبو عودة: "ولأنّ القرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر التشريع، وأن ما عداه نابع منه، وتابع له، صار العلماء لا يبحثون في أي علم من العلوم، إلا عن الجانب الذي يفيدهم في فهم الدين وتفسير آيات القرآن الكريم[٢]".

فالمسلمون كانت حاجتهم من الحديث النبوي فهم الدين ومعرفة أحكامه؛ ولذلك لم يلق الحديث الشريف ما لقيه القرآن الكريم من دراسات في الجانبين: التشريعي واللغوي ولو أنهم قد نظروا إلى الحديث الشريف نظرتهم للقرآن، أي أنه المصدر الأساسي للتشريع، لأقاموا حوله من الدراسات من جانبي التشريع واللغة، ما أقاموه حول القرآن الكريم[٣].

العكوكتاب ، ه إعراب الحديث النبوي:

---

(١) انظر حسن الشاعر ، النحاة والحديث النبوي، ص٩٧

(٢) عودة أبو عودة ، بناء الجملة في الحديث الشريف في الصحيحين، دار البشير ، عمان ١٩٩٠ ، ص٤٦

(٣) المرجع السابق ، ص٤٦

هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العُكبري؛ ثم البغدادي الأزجي المقريء، والفقيه، المفسر الفرضي، اللغوي، النحوي، الضرير محبُّ الدين أبو البقاء بن أبي عبد الله بن أبي البقاء[١].

أجمعت المصادر على أن ولادته كانت سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة[٢].

وكان على خُلقٍ رفيعٍ ،محباً للعلم ومشتغلاً به ليلاً ونهاراً، يقضي الساعات الطوال في سبيل العلم؛ فما تمضي ساعة إلا وواحدٌ يقرأ عليه أو يُطالع له، حتى قيل: إنّ زوجته كانت تقرأ له ليلاً في كتب الأدب وغيرها فقد أُصيبَ بالعمى نتيجة إصابته بالجدري[٣].

كان – رحمه الله – إذا أراد التصنيف جُمعت له المصنفات وأحضرت في ذلك الفن الذي يريد التصنيف فيه، وقُرئ عليه منها، فإذا حصلهُ في خاطره أملاه. لذلك وصفه بعض الأدباء بقولهم: (أبو البقاء تلميذ تلاميذه)، أي هو تبعٌ لهم فيما يلقونه عليه من القراءة عند الجمع من كلام المتقدمين[٤].

وقد ترَدّدَ إلى الرؤساء لتعليم الأدب، كما أنه حنبلي المذهب وقد عُرض عليه أن ينتقل إلى المذهب الشافعي ويُعطى تدريس النحو بالنظامية فقال حينها: "لو أقمتموني وصببتم عليَّ الذهبَ حتى واريتموني مارَجَعْتُ عن مذهبي"[٥].

أما تصانيفهُ من الكتب فهي كثيرة، حيثُ صنف في تفسير القرآن، والتبيان في إعراب القرآن، مُجلدين، وإعراب الشواذ، ومتشابه القرآن، وشرح المقامات الحريرية، وشرح شعر أبي

---

(١) ابن رجب ، الذيل على طبقات الحنابلة، ج ٢ ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٣ م ، ١٠٩/٢

(٢) القفطي ،إنباه الرواة على أنباه النحاة، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ، ج ٢ ، مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٩٥٢ ، ١١٧/٢

(٣) ابن رجب ، الذيل على طبقات الحنابلة ، ١١١/٢

(٤) القفطي ، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ١١٨/٢

(٥) السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ،ج ٢ ، مكتبة الخانجي، ط ١ ، القاهرة ١٩٠٨ ، ٢٨١/٢

الطيب المتنبي، وكتابه الذي نحن بصدد دراسته والذي وصفه القفطي باللطف ألا وهو (إعراب الحديث النبوي) [١] وغيرها الكثير.

ومن كثرة براعته بالفنون وتبحره فيها كان يُلقب بالإمام، فكان إماماً في علوم القرآن، إماماً في الفقه، إماماً في اللغة، إماماً في النحو، إماماً في العروض، إماماً في الفرائض، إماماً في الحساب، إماماً في معرفة المذهب، إماماً في المسائل النظريات[٢].

وقد تتلمذ أبو البقاء – رحمه الله – على يد عدد من العلماء الأجلاء؛ فقد أخذ النحو عن أبي محمد بن الخشاب، وأبي البركات بن نجاح، واللغة عن ابن القصَّاب وغيرهم[٣]. وتُوفي – رحمه الله – سنة ست عشرة وستمائة هجرية[٤].

أما كتابه إعواب الحديث فيعدُّ العكبري رائد التأليف فيه؛ فلم يسبقه أحدٌ من قبل في الخوض في هذا العلم والتأليف فيه للأسباب التي ذكرناها سابقاً في قلة التأليف في هذا العلم.

يشير العكبري إلى الغاية من تأليفه لهذا الكتاب وإملائه على تلاميذه بقوله : "فإن جماعةً من طلبة الحيث التمسوا مني أن أُملي مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وأن بعض الرواة يخطئ فيها، والنبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه بريئون من اللحن"[٥]. فالغاية الرئيسة من تأليفه هذا الكتاب هي لحن الرواة وإنصاف النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه في أنهم بريئون من اللحن.

وقد اعتمد في تأليفه للكتاب على جامع المسانيد للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي – رحمه الله -. يتضح ذلك من قوله:"فأجبتهم إلى ذلك واعتمدتُ على أتمِّ المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب وهو (جامع المسانيد) للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي – رحمه الله – فذكرت ذلك منه"[٦].

---

[١] ابن رجب ،الذيل على طبقات الحنابلة، ١١١/٢، وانظر القفطي ، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ١١٧/٢

[٢] ابن رجب ، الذيل على طبقات الحنابلة، ١١٠/٢

[٣] المصدر نفسه ، ١١٠/٢

[٤] ابن الأثير ، الكامل في التاريخ،المجلد ١٢ ، دار صادر - بيروت ، ٣٥٧/١٢

[٥] العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، تحقيق عبد الإله نبهان،دار الفكر ، ط ١ ، سورية - دمشق ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، مقدمة المؤلف، ص٤١

[٦] العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، مقدمة المؤلف، ص٤١- ٤٢

اختار العكبري لنفسه منهجاً رسمه في كتابه (إعراب الحديث النبوي)؛ حيث جاء مرتباً على النظام الألفبائي بدأه بالصحابة إلى آخر مسانيد الرجال، ثم مسانيد النساء مبتدئاً بحديث أسماء بنت أبي بكر ثم انتقل إلى مسانيد نساء لا يُعرفن ولهن حديث واحد فقط.

وسيأتي لاحقاً تفصيل طريقته ومنهجه في إعرابه للأحاديث.

السيوطي وكتابه عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي:

وضع السيوطي لنفسه ترجمةً أغنى بها الباحثين، وذلك اقتداءً بالمحدثين قبله الذين قلما ألف أحدٌ منهم عن سيرته أو حياته إلا وذكر معه ترجمته ، إذ قال في كتابه (حُسن المحاضرة):

"ترجمة مؤلف هذا الكتاب عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهُمام الخضيري الأسيوطي"[١].

وُلد السيوطي – رحمه الله –سنة تسعٍ وأربعين وثمانمائة[٢]، لازم عدداً من الشيوخ، فحفظ القرآن وهو دون الثامنة من عمره، ثم حفظ العمدة، ومنهاج الفقه والأصول، وألفية ابن مالك، ثم شرع بالاشتغال بالعلم بدايةً سنة أربعٍ وستين[٣].

وقد كان - رحمه الله –واسع الاطلاع متبحراً في معظم العلوم فقد حدثنا عن نفسه فقال : "ورُزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، على طريقة العرب البلغاء لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة.." [٤]. وقد أورد في كتابه (حُسن المحاضرة) أن عدد شيوخه بلغ ما يقارب المائة والخمسين إذ قال: "وأما مشايخي في الرواية سماعاً وإجازةً فكثير، أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه، وعدتهم نحو مائة وخمسين؛ ولم أكثر من سماع الرواية لاشتغالي بما هو أهم وهو قراءة الرواية"[٥].

أما مؤلفاته فقد تجاوزت نحو ثلاثمائة مُؤلف[٦]؛ فمنها في فن التفسير وفي علوم القرآن ككتاب الإتقان في علوم القرآن والدُّر المنثور في التفسير، ومنها في الحديث وتعلقاته مثل كشف المُغطى في شرح الموطأ وإسعاف المبطأ برجال الموطأ، ومنها في الفقه وتعلقاته كالأزهار الغضة في حواشي الروضة، ومنها في فن العربية وتعلقاته: شرح ألفية ابن مالك والأخبار المروية في سبب وضع العربية، ومنها في فن الأصول والبيان والتصوف مثل شرح لمعة الإشراق في الاشتقاق، ومنها في التاريخ والأدب مثل تاريخ الصحابة وغيرها الكثير[٧].

---

(١) السيوطي ،حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، ج ١ ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م ، ٢٨٨/١.

(٢) الغَزي ،الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، ج ١ ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٩٩٧ م ، ٢٢٧/١

(٣) السيوطي ،حُسن المحاضرة، ٢٨٨/١

(٤) المصدر نفسه ، ٢٩٠/١

(٥) المصدر نفسه ، ٢٩٠/١

(٦) المصدر نفسه ، ٢٨٩/١

(٧) السيوطي، حسن المحاضرة ، ٢٩٠/١، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤

تُوفي – رحمه الله – ليلة الجمعة التاسع عشر من جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة في منزله بروضة المقياس بعد أن تمرَّض سبعة أيام بورمٍ شديد في ذراعه الأيسر. وقد استكمل من العمر إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً [١].

أما كتابُه المُسمى (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد) فهو ثالث كتاب في إعراب الحديث النبوي. بعد كتابي العكبري وابن مالك، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه هذا فقال : "فقد أكثر العلماء قديماً وحديثاً في التصنيف في إعراب القرآن الكريم ولم يتعرضوا للتصنيف في إعراب الحديث سوى إمامين: أحدهما أبو البقاء العكبري والثاني الإمام جمال الدين الخ" [٢].

اعتمد السيوطي في كتابه على مسند أحمد، مع ترتيبه على حروف المعجم في مسانيد الصحابة[٣]، وجعل لكل من أخرج الحديث من الكتب المشهورة رمزاً ، وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثاني من هذا البحث في الحديث عن منهجه.

وقد تناول السيوطي – رحمه الله – مسألة الاستشهاد بالحديث وذكر آراء العلماء في هذه المسألة، إضافةً إلى ذلك فقد أورد كلام أبي البقاء العكبري كاملاً كما هو دون زيادةٍ أو نقصان وزاد عليه بعض ما ذكره أئمة النحو في كتبهم.

وتبقى الغاية الفعلية من تأليف كتاب (عقود الزبرجد) حيث أوضحها السيوطي في مقدمة الكتاب فأرجعها إلى عدم تداول طلبة العلم مسند الإمام أحمد كتداولهم الكتب الأخرى كالموطأ ومسند الشافعي ومسند أبي حنيفة. وغيرها؛ فالسيوطي ألف هذا الكتاب معتمداً على مسند الإمام أحمد لأنه جامعٌ لغالب الحديث المُتكلم على إعرابه فقال : "فلما شرح الله صدري لتصنيف هذا الكتاب عرّقتهُ بمسند أحمد، عوضاً مما كنتُ أرومه عليه من التعليقة، ولكونه جامعاً لغالب الحديث المتكلم على إعرابه، فإن شئت فسمِّه عقود الزبرجد على مسند أحمد، وإن شئت فقل عقود الزبرجد في إعراب الحديث ولا تتقيدً"[٤].

---

(١) الغَزي ، الكواكب السائرة، ٢٣١/١

(٢) السيوطي ،عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ، ج ١ ، دار الجيل ، بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، مقدمة المؤلف ، ٦٧/١

(٣) المصدر نفسه ، مقدمة المؤلف ، ٦٨/١

(٤) السيوطي ،عقود الزبرجد، مقدمة المؤلف، ٦٨/١

ويبقى لهذين الكتابين : – إعراب الحديث النبوي للعكبري وعقود الزبرجد للسيوطيمكانةً خاصةً في اللغة العربية؛ تدفعُنا إلى دراستهما دراسةً تفصيلية مطولة، تستدعي منا الوقوف على منهجيهما ومصادرهما وآرائهما وأثرهما في أصول النحو.

الفصل الأول

منهج العكبري في إعراب الحديث النبوي

المبحث الأول: الطريقة والأسلوب

أشرناسابقاً إلى أن أبا البقاء العكبري قد اختار لنفسه منهجاً لكتابه (إعراب الحديث النبوي)؛ اعتمد فيه على جامع المسانيد للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي – رحمه الله- حيث جاء كتابه مرتباً على النظام الألفبائي، ومرتباً أسماء الصحابة على الحروف فابتدأ بحرف الهمزة بأحاديث أبي بن كعب الأنصاري، إلى آخر مسانيد الرجال، ثم تلا ذلك مسانيد النساء مبتدئاً بأحاديث أسماء بنت أبي بكر، ثم انتقل إلى مسانيد نساء لا يعرفن، فذكر لهن حديثاً فقط وهو حديث امرأة من غفار.

وتكمن طريقة أبي البقاء – رحمه الله – بأن يتناول كلمة أو عبارة من الحديث النبوي، فيذكر الوجوه النحوية التي يمكن أن تُعرب بها معتمداً في ذلك على الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر والنثر وآراء النحاة واللغويين .

وكان أبو البقاء العكبري يوجه الأحاديث بناءً على الأحكام النحوية، فيعربها بما ينسجم مع قواعد النحاة، ولذلك نجد مواقفه من الأحاديث متنوعة كما يلي[١]:

أولاً: ألفاظ من الأحاديث رأى لها وجهاً واحداً من الإعراب ، نجد ذلك في أحاديث منها: حديث أسامة بن شريك العامري وفيه قوله عليه السلام: "فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له دواءً، غير داءٍ واحدٍ: الهرم"[٢]. قال العكبري: لا يجوز في (غير) هنا إلا النصب على الاستثناء من (داءً)... [٣].

ومثاله أيضاً ما رواه أبو رافع عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ من قوله: " إنّا آلَ محمدٍ لا تَحلُّ لنا الصدقة "[٤] . يرى العكبري أن كلمة (آلَ) منصوبة على

---

(١) انظر كتاب أبي البقاء العكبري ،إعراب الحديث النبوي ، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، دار المنارة ، ط ٢ ، جدة ـ السعودية ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م ، مقدمة المحقق، ص٤٤ ، بتصرف .

(٢) العكبري ، اعراب الحديث النبوي ، تحقيق عبد الإله نبهان ، ص٦٧

(٣) المصدر نفسه ، ص٦٧

(٤) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٦٩

الاختصاص لفعلٍ محذوفٍ تقديره (أخصُّ أو أعني) ، وخبر إنّ الجملة الفعلية في قوله : (لا تحلُّ لنا الصدقة)[1] . أي لايوجد وجه آخر لكلمة (آلَ) غير النصب .

ومثاله أيضاً ما رواه أبو هريرة مِنْ قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: " أُقيمَتْ الصلاةُ وَعُدِّلَتِ الصفوفُ قياماً "[2] يرى العكبري أنّ لكلمة (قياماً) وجهاً من الإعراب وهو اعتبارها حالاً منصوبة[3] .

ثانياً: ألفاظ من الأحاديث لها وجوه مختلفة من الإعراب منها ما رواه أسامة حيث قال : "وفي الصحيحين أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مَرَّ على مجلسٍ فيه أخلاطٌ من الناس القرآن، فقال عبد الله بن أُبي: لا أحسن من هذا، إن كان ما تقولُ حقاً، فلا تؤذنا في مجالسنا وارجعْ إلى رحلك فمن جاءك منا فاقصص عليه"[4]. فقد ذكر أبو البقاء في قوله (لا أحسنَ) وجهين من الإعراب : الأول الرفع على أنه خبر (لا) والاسم محذوف تقديره : لا شيء أحسنُ من هذا ، ويرى الباحث أن حذف اسم لا النافية للجنس مع إبقاء خبرها نادر مثل قولهم : (لا عليك) أي لا بأس عليك . والندرة هنا لا تعني عدم الجواز ، وإنما تعني أنه يجوز أن يأتي اسم (لا) محذوفا ولكنه قليل[5] . والثاني النصب وفيه وجهان : فأما الوجه الأول من النصب فقد ذهب العكبري فيه إلى أن (أحسن) صفة لاسم (لا) المحذوف والتقدير : لا شيء أحسن ، وشبه الجملة (من هذا) خبر (لا) ، أو أن يكون الخبر محذوفا وتكون (من) متعلقة بأحسن أي لا شيء أحسن من كلام هذا ،إنّ ما ذهب إليه العكبري جائز إذا عُلِمَ حذف الخبر في لغة الحجاز ، ووجب في لغة تميم وطيء[6] ، والوجه الثاني من النصب يكون فيه (أحسن)منصوباً بفعل محذوف تقديره : ألا فعلتَ أحسنَ من هذا ، فتكون كلمة (أحسنَ) على هذا النحو مفعولاً به للفعل (فَعَلْتَ) .

---

[1] المصدر نفسه ، ص ٦٩

[2] المصدر نفسه ، ص ٢٧٥

[3] المصدر نفسه ، ص ٢٧٥

[4] المصدر نفسه ، ص ص ٥٦ ـ ٥٧

[5] الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العييني ، ج ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م ، ص ٢٥ . وانظر السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ت أحمد شمس الدين ، ج ١ ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٩٩٨ م ، ص ٤٧٠ .

[6] السيوطي ، همع الهوامع ، ١ / ٤٧٠

ومثاله ما رواه ـ أنس رضي الله عنه ـ عن النبي عليه الصلاة والسلام: " أنّه ـ صلى الله عليه وسلّم ـ قَدَّمَ أحَدَ شِقَّيْهِ الأيمنَ "[١]. يرى العكبري أن لكلمة (الأيمن) ثلاثة وجوه من الإعراب : الأول النصب على اعتبار أنه بدل من (أحَدَ) ، والثاني النصب لفعل محذوف تقديره أعني ، والثالث الرفع على اعتبار أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو الأيمنُ) [٢] .

ومثاله أيضاً ما رواه جرير بن عبدالله البجلي من قوله عليه الصلاة والسلام : " بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ : شهادةُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ "[٣] . يشير العكبري إلى أنه يجوز في كلمة (شهادة) ثلاثة أوجه من الإعراب : الأول الجر على اعتبار أنها بدل من (خمسٍ) ، والثاني الرفع على تقدير مبتدأ محذوف : هي الشهادةُ ، والثالث النصب على إضمار الفعل أعني [٤].

ثالثاً: إنّ هناك ألفاظاً خرجت عن المألوف في القواعد النحوية فحكم أبو البقاء عليها باللحن وصوبها. ورد ذلك فيما رواه عبد الله بن عباس عن النبي عليه الصلاة والسلام: " دِيّةُ أصابعِ اليدين والرجلين سواءٌ، عشرةٌ من الإبل "[٥]. يرى العكبري أنّه وقع في هذه الرواية كلمة (عشرة) بالتاء وهو خطأ والصواب (عشر) لأن الإبل مؤنثة، والتاء لا تثبت في العدد المؤنث [٦]. أي أن العدد يخالف المعدود . لذا كان الصواب أن يكون (عشر) وليس (عشرة) . والعبرة في التأنيث والتذكير تكون بحال المفرد مع الجمع ، أما مع اسمي الجنس والجمع فالعبرة تكون بحالهما فَيُعْطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما كأن تقول : ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم ـ بالتاء ـ لأنك تقول : قوم كثيرون وغنم كثير ـ بالتذكير ـ ، وثلاث من البط وعشر من الإبل . لأنك تقول : بط كثيرة ـ بالتأنيث ـ وإبل كثيرة [٧] .

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٩٦

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٧

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٨

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٢٨

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢١

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢١

(٧) الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ٤ / ٩٠ وما بعدها

ومثاله أيضاً ما رواه جبير بن مطعم ـ رضي الله عنه ـ من قوله عليه الصلاة والسلام : " إنما بنو هاشمٍ وبنو المطلبِ شيئاً واحداً " [١]. يحكم العكبري على الرواية بالخطأ من الراوي لأنه يجب رفع كلمة (شيء) على اعتبار أنها خبر المبتدأ (بنو) الأولى[٢] .

ومثاله أيضاً ما رواه سلمة بن نفيل السكوني من قوله عليه الصلاة والسلام : " ولستم لابثون بعدي إلا قليلاً "[٣] . حكم العكبري على كلمة (لابثون) في الحديث بالخطأ لأنها خبر ليس لذا وجب نصبها (لابثين) ، ولا معنى للرفع على اعتبار أنها مبتدأ لأنه لا خبر لها [٤].

ولقد قام منهج أبي البقاء العكبري في طريقة تأليفه هذه علىأسسٍ متنوعة، فيما يلي بيانُها:

١- الاستشهاد بالقرآن وبالشعر:

يعتبر هذا الأسلوب الأكثر شيوعاً في كتابه (إعراب الحديث النبوي) فقد استشهد بالقرآن الكريم على الأحكام النحوية. بل إنه لا يكاديخلو حديثٌ من الأحاديث إلا وقد استشهد له بالقرآن الكريم .فمثلاً ما رواه أنس ، منقوله عليه السلام: "ما مِن أحدٍ يوم القيامة غنيٌّ ولا فقير"[٥]قال العكبري: (منْ) زائدة، و(غنيٌّ) بالرفع صفة لـ (أحد) على الموضع، لأن المجرور في موضع رفع، ونظيره قوله تعالى:**(ما لكم من إلهٍ غيرُه)**[٦] بالرفع على الموضع وبالجر على اللفظ. ويجوزالحديث (غنيٍ ولا فقيرٍ) بالجر على اللفظ أيضاً [٧].

ومثاله أيضاً ما جاء في قوله عليه الصلاة والسلام في حديث وفاة إبراهيم: "إنما يرحمُ الله من عباده الرحماء"[٨]. فقد استشهد على هذا الحديث بآيتين من سورة البقرة قوله تعالى (آية:

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٢٠

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢١

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٠١

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠١

(٥) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٨٥

(٦) سورة الأعراف : ٥٩

(٧) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٨٥

(٨) المصدر نفسه ، ص ٦٢

١٧٣):(إنّما حرَّم عليكم الميتة) وقوله (آية: ١٧):(كمثلِ الذي استوقدَ ناراً) ثم قوله في الآية نفسها(ذهبَ اللهُ بنورهِم). فيجوز في (الرحماء) النصب فتكون ما كافة، ويجوز الرفع على تقدير ما موصولة.

واستشهد على (لدن) الواردة فيما رواه كعب عنه عليه الصلاة والسلام من قوله: " والله ما زال يبكي لدن أن كان من أمرك ما كان "[١]. حيث ذهب إلى أنها بمعنى الظرف (عند) الملاصق للشيء ، واستشهد عليها بآيتين قوله تعالى:(**مِن لدن حكيم عليمٍ**)[٢]. وقوله تعالى:(**وهَبْ لنا مِن لدنكَ رحمةً**)[٣]. أي من عند حكيم عليم ،وهب لنا من عندك رحمةً .

ومنها أيضاً ما رواه أبو موسى الأشعري عن الرسول عليه الصلاة والسلام: "فقال: يا رسول الله إنْ أحدُنا رأى مع امرأته رجلاً"[٤]. يشير العكبري إلى أن كلمة (أحدُنا) مرفوع بفعل محذوف تفسيره رأى، ولا يمكن أن يكونمبتدأ لأن إنْ الشرطية لا معنى لها إلا في الفعل. أي أنه لا يوجد فعل بعدها تجزمه واستشهد العكبري على ما ذهب إليه بقوله تعالى: (**وإنْ امرأةٌ خافتْ**)[٥]. وقوله تعالى: (**إن امرؤٌ هلك**)[٦].

وقوله تعالى: (**وإنّ أحدٌ من المشركين استجارك**)[٧]. فالاسم الذي بعد (إن) ارتفع على فعل يفسره الفعل المذكور[٨].

وقد يستشهد بالقرآن الكريم على المسائل اللغوية، وذلك مثل ما ورد فيما رواه أُبيّ من رواية أحمد في حديث جمع القرآن أنه كان "يُملُّ عليهم القرآن"[٩]. قال العكبري: (يملُّ بضم الياء

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٣١٦

(٢) سورة النمل: ٦

(٣) سورة آل عمران: ٨

(٤) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥

(٥) سورة النساء : ١٢٨

(٦) سورة النساء : ١٧٦

(٧) سورة التوبة : ٦

(٨) انظر سيبويه ، الكتاب ، ج ٤ ، دار البشير ، ط ١ ، بيروت ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م ، ص ٢٥٩ . وسيأتي تفصيل هذه المسألة لاحقاً .

(٩) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٥٢

لا غير وأما ماضيه أملَّ وفي القرآن "أو لا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ"[١]. وفيه لغة أخرى أملى يُملِي ومنه قوله تعالى: "فهل تُملِي عليه"[٢])[٣] .

وهناك الكثير من الآيات القرآنية التي استشهد بها أبو البقاء العكبري في كثيرٍ من الأحاديث في إثبات القاعدة النحوية بعد توجيه هذه الأحاديث حسب هذه القواعد[٤].

وكما استشهد بالقرآن الكريم استشهد أيضاً بالشعر في إثبات الحكم الإعرابي على ضوء القاعدة النحوية. ومنه ما جاء في حديث جابر بن عبد الله قوله عليه الصلاة والسلام: "مَن كُنَّ له ثلاث بناتٍ"[٥]. حيث يرى العكبري أن النون في كلمة (كُنّ) ليست اسماً مضمراً بل علامةً مجردةً للجمع. كما أنّ تاء التأنيث في قولك: قامت وقعدت هند، علامة لا اسم. وقد وردَ عنهم ذلك[٦]. قال الشاعر:

يلومونني في اشتراءِ النَّخيـ قومي ولَهُمُ ألْوَمُ

فالواو في كلمة (يلومونني) عند بعض النحاة علامة جمع وليست ضميراً متصلاً مبنياً في محل رفع فاعل ، وكلمة (قومي) هي الفاعل .

وقال آخر:

لكن ديافيّ أبوه وأمّه حورانَ يَعصرْنَ السليطَ أقاربُه

فالشاهد النون في كلمة (يعصرن) حيث يعتبرها بعض النحاة علامة للجمع وليست ضميراً في محل رفع فاعل ، فكلمة (أقاربُ) هي الفاعل .

ومثاله أيضاً ما ورد فيما رواه أبو هريرة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من قوله : "تخرجُ نارٌ من أرضِ الحجاز تضيء أعناقَ الإبل ببصرى"[٧]. يشير العكبري إلى أن

---

(١) سورة البقرة : ٢٨٢ .

(٢) سورة الفرقان : ٥ .

(٣) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٥٣

(٤) يُنظر المصدر نفسه ، صفحات رقم :٦٧/٨٢/٨٩/٢٠٢/٢١٧/٢١٩/٢٧١/٢٨٣/ ٣٨٩ وغيرها.

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٠٢

(٦) المصدر نفسه ، ص ص ١٠٢ ـ ١٠٣

(٧) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٧٣

كلمة (أعناقَ) بالنصب. والفعل (تضيء) هنا مُتعدٍّ وفاعله ضمير مستتر يعود على (النار) أي: تجعل على أعناق الإبل ضوءاً، ويستشهد على قوله بقول الشاعر[١]:

أضاءَت لنا النّارُ وجهاً أغرَّ (م) مُلتساً بالفؤادِ التباسا

فالفعل (أضاءت) تعدى إلى مفعول به (وجهاً) وفاعله كلمة (النار) .

ومثله أيضاً ما جاء في حديثه عليه السلام: "فأمسكوا عن الصَّوم حتى يكون رمضان"[٢]. يشير العكبري إلى أن المقصود حتى يجيء رمضان مستشهداً بقول الربيع بن ضبع الفزاري[٣]:

إذا كانَ الشتاءُ فأدفئوني.

أي حتى يجيء الشتاء ، وهناك الكثير من الأمثلة التي تُشير إلى استشهاده بالشعر في غير موضع من الكتاب[٤].

٢- تخطئة الآراء:

يقوم أبو البقاء العكبري بتخطئة رأي أو أكثر للخروج بصحةِ أحد الآراء. ومثاله في مسند الأشعث بن قيس الكندي من حديث: "أنَّه خاصمَ رجلاً في بئر فقال له رسول ـ الله صلى الله عليه وسلم: بَيِّنَتك أنها بئْرك وإلا فيمينهُ"[٥]. قال العكبري: "(بيِّنتكَ) بالنصب على تقدير: هاتِ بيِّنتكَ أو أحضر؛ (وأنها) بالفتح لا غير والكسر خطأ فاحش "[٦] فمعلوم أنّ همزة (إنّ) تُفتَح عند أكثر النحاة إذا كان خبرها فعلاً قال أبو حيان في الارتشاف : " إذا فُتِحَتْ همزة (إنّ) أوّلت عند أكثر النحاة بمصدر ، فإذا كان خبرها فعلاً قدّرت بمصدرٍ من لفظ ذلك الفعل ،كأن نقول : (بلغني أنّك تجتهد) . أي بلغني الاجتهاد ، أو إذا كان خبرها ظرفاً أو مجروراً قُدِّرَ مصدر من لفظ

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢٧٣

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦٢

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٦٦

(٤) ينظر المصدر نفسه ، الصفحات رقم : ٣٩٨/٢٧٢/٢٢٧/١٢٦/١٠٨/١٠٦/٩٠ وغيرها.

(٥) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٧٢

(٦) المصدر نفسه ، ص ص ٧٢ ـ ٧٣

الاستقرار العامل فيها كأن نقول : (بلغني أنّك عند زيدٍ) . أي بلغني استقرارُكَ عند زيد ، أو إذا كان خبرها اسماً جامداً تُقَدِّر، الكون كأن نقول : (بلغني أَنّ هذا زيد) . أي كون هذا زيداً "[١].

ومثاله أيضاً حديث عائشة بنت أبي بكر – رضي الله عنها – قولها: "فأمَّا ما لم يكن يَدَعُ صحيحاً ولا مريضاً فركعتين قبل الفجر"[٢] فالعكبري يرى أنّ نصبَ كلمة (فركعتين) بالياء خطأ . لأنّ الواجب رفعها على اعتبار أنها خبر المبتدأ ما الموصولة ويستشهد بقول النحاة : أمّا زيدٌ فمنطلق ، وأمّا الذي عندنا فكريم [٣]. وهذه الفاء في كلمة (فركعتين) واقعة في جواب أمّا الشرطية .

ومثال ذلك قوله عليه الصلاة السلام : "ولستم لابثون بعدي إلا قليلاً"[٤]. فالعكبري يقوم بتخطئة هذه الرواية ويعزو الخطأ فيها إلى الرواة ، ثمّ يُصَوّب بها على أنه لا بد من نصب كلمة (لابثون) لأنها خبر ليس ، ولا عبرة لاعتبارها مبتدأ لأنه لا يوجد بعدها ما يصلح أن يكون خبراً لها[٥].

ومثاله أيضاً ما روته عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنها عنه عليه الصلاة والسلام: "فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة"[٦]. يُصَوّب العكبري هذه الرواية مما يشير إلى أنها خطأ ،ويشير إلى أنها وقعتْ هكذا في هذه الرواية بنصب (سبعين) ، والصواب أن يُقال : (سبعون) .لأنه خبر المبتدأ (فضل)[٧].

فالناظر لكتاب العكبري يجد أنّه لا يُسلّم بصحة الآراء أو الروايات أحياناً ويقف عندها بل إنّه يقوم بتخطِئتها وتصويبها .

---

(١) انظر أبو حيان الأندلسي ، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ، ت الدكتور مصطفى أحمد النماس ، ج٢ ، مطبعة المدني ، ط١ ، المؤسسة السعودية بمصر ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م ، ص ص ١٣٨ - ١٤٠ .

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٣٦٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٦٥.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠١ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٢٠١.

(٦) العكبري ،إعراب الحديث النبوي ، ص ٣٦٨

(٧) المصدر نفسه ، ص٣٦٨.

٣- التأويل:

يُعدّ التأويل أحد الأساليب الأكثر استخداماً في هذا الكتاب، والهدف منه توجيه رواية الحديث لتنسجم مع القاعدة النحوية أو الأوجه الإعرابية التي ذكرها أبو البقاء العكبري. ومثاله ما ورد في تعقيبه على حديثه عليه الصلاة والسلام : "أنْ تعبُد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه فإنَّه يراك"[١]. قال العكبري: كذا وقع في هذه الرواية (تراه)بالألف، والوجه حذفها، لأنَّ (إنْ) لا تحتمل هنا من وجوه (أنّ) المكسورة إلا الشرطية، وهي جازمة، وعلى هذا يمكن تأويل هذه الرواية على أنه أشبع فتحة الراء فنشأت الألف وليست من نفس الكلمة[٢].

وقد يُستخدم (التقدير) بمعنى التأويل، فمثاله ما جاء في رواية عبد الله في حديث أُبي: "كان رسولُ الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يُعلمنا إذا أصبحنا، أصبحنا على فطرة الإسلام... وذكر الحديث"[٣]. قال العكبري: تقديره: يُعلمنا إذا أصبحنا أن نقول: أصبحنا على كذا، فحذف القول للعلم به كما قال تعالى: **و(الملائكة يدخلون عليهم من كل بابٍ سلامٌ عليكم)**[٤]. أي يقولون: سلام[٥].

وفي بعض الأحيان نجد أنّ أبا البقاء العكبري يؤول الرواية ويُقدرها ويستشهد عليها بالقرآن الكريم. فمثلاً في مُسند أسامة، وفي الصحيحين في حديث وفاة إبراهيم: "إنَّما يرحمُ الله من عباده الرحماء"[٦]. قال العكبري: يجوز في الرحماء النصب على أن تكون (ما) كافة كقوله تعالى: **(إنما حرَّم عليكم الميتة)**[٧]. والرفع على تقدير: إنَّ الذي يرحمهُ الله، وأفرد على معنى الجنس كقوله تعالى: **(كمثل الذي استوقد نارا)**...[٨]، فقد ذهب العكبري في الوجه الثاني (الرفع) إلى أن (ما) المتصلة بـ (إن) اسم موصول بمعنى (الذي) التي تستخدم مفردة للدلالة على الجنس كما في الآية الكريمة التي استشهد بها ؛ فقد جاءت (الذي) في الآية الكريمة موصولة

---

[١] المصدر نفسه ، ص ٢٥٩

[٢] المصدر نفسه ، ص٢٦٠

[٣] المصدر نفسه ، ص ٥١

[٤] سورة الرعد: ٢٣.

[٥] العكبري ،إعراب الحديث النبوي، ص٥١

[٦] العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٦٢

[٧] سورة البقرة: ١٧٣

[٨] سورة البقرة: ١٧.

لفظاً في معنى الجمع كما ذهب إلى ذلك الأخفش فيكون تقدير الآية : (كمثل الجمع الذي استوقد ناراً) [١] .

والوجه الأخر من التأويل والتقدير ما نجده عند أبي البقاء العكبري بأنه يؤول ويُقدر المسألة أو الرواية ويُرجح أحد التأويلات. ومثاله ما جاء في مسند أسامة من مسند أحمد في صوم يومين فقال: أيُّ يومين"[٢]. قال العكبري: "تقديره: أيُّ يومين هما، فحذف الخبر للعلم به، ويجوز النصب على تقدير: أيَّ يومين أصومُ، كذا، أو أيَّ يومين أديمُ صومهما، والرفع أقوى"[٣]. أي أن كلمة (أيّ) تحتمل الوجهين : الأول الرفع على اعتبار أنها مبتدأ لخبر محذوف تقديره (هما) ، والثاني النصب على اعتبار أنها مفعول به مقدم والتقدير : (أيَّ يومين أصوم) ، إذ إنّه يجب تقديم المفعول به على الفعل إنْ تضمّنَ المنصوب معنى الاستفهام أو الشرط كأن نقول : أيَّهم ضَرَبْتَ ؟ ، أيَّ حصانٍ تركبْ أركبْ [٤]. كما يرى الباحث أنّ مسألة التعدي واللزوم تكون بحسب المعنى[٥] ، فإن كان المعنى يكتفي بفاعل فهو لازم كقوله تعالى :**﴿ إذا جاء نصرُ الله والفتح ﴾** [٦] . فالفعل (جاء) في الآية الكريمة اكتفى بالفاعل (نصر) فهو بذلك فعل لازم ، ولكنّ الفعلَ نفسه قد تعدّى في قول مجنون ليلى . لأنّ المعنى اقتضى ذلك ، وذلك بقوله[٧] :

وكم جئتُ ليلى بأسبابٍ مُلَفّقَةٍ ما كان أكثرَ أسبابي وعلاتي

فالفعل (جاء) قد تعدّى إلى مفعول به (ليلى) لمّا تطلّب المعنى ذلك ، وكذلك حصل في نصب كلمة (أي) في الحديث النبوي .وبعد هذا التأويل يرجح العكبري الرفع دون أن يُفَصِّل في ذلك .

---

(١) أبو حيان الأندلسي ، الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط ، ج ١ ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م ، ص ٦٤

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٥٥

(٣) المصدر نفسه ، ص٥٦

(٤) الرضي الاستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج ١ ، منشورات جامعة قار يونس ، ط ٢ ، بنغازي ١٩٩٦ ، ص ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨ .

(٥) المصدر نفسه ، ٤ / ١٣٦

(٦) سورة النصر : ١

(٧) أحمد شوقي ، مجنون ليلى ، مطبعة مصر ١٩١٦ ، ص ٢٢

ويستمرُّ أبو البقاء العكبري فيتباع هذا الأسلوب بكثرة؛ فقلما نجد حديثاً إلا وقد أوَّله وقدَّره لكي ينسجم مع الوجه الإعرابي الذي أراده[١].

٤- نقد الرواية:

لجأ أبو البقاء العكبري إلى هذا الأسلوب غير مرَّة، وذلك بتصويب الرواية وعزوٍ الخطأ فيها إلى سهوهم في الرواية أو لعدم انسجامها مع القاعدة.

ومثال ذلك قوله عليه الصلاة السلام: "ولستم لابثون بعدي إلا قليلاً"[٢]. فالعكبري يعزو الخطأ في هذه الرواية إلى الرواة ويصوبها على أنه لا بد من نصب كلمة (لابثون) لأنها خبر ليس ، ولا عبرة لاعتبارها مبتدأ لأنه لا يوجد بعدها ما يصلح أن يكون خبراً لها[٣]. أي أن الفعل الناقص قد استوفى اسمه الضمير التاء في (لستم) ، لذا وجب نصب كلمة (لابثين) لأنها خبر ليس . ولا يمكن اعتبارها مبتدأ لان المعنى لم يتحقق بعد من الفعل ليس .

ومثاله أيضاً ما رواه عبد الله بن مُغفل من قوله عليه الصلاة والسلام: "وأيُّما قومٍ اتخذوا كلباً ليس بكلب حرثٍ أو صيد أو ماشيةٍ نُقِصوُا من أجورهم كل يوم قيراطٌ "[٤]. هكذا جاءت هذه الرواية (قيراطٌ) بالرفع، ولكن العكبري يقوم بنقدها ويصوّبها بالنصب (قيراطاً) ، لأن الفعل (نُقِصوُا) قد تضمن ضميراً يقوم مقام الفاعل أي نائباً للفاعل وهو الواو ف (قيراطاً) هو المفعول الثاني للفعل (نُقِصُوا) [٥].

ومثاله أيضاً ما روته عائشة بنت أبي بكر ـ رضي الله عنهما ـ عنه عليه الصلاة والسلام: "فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة"[٦]. ينقد العكبري هذه

---

(١) ينظر العكبري ، إعراب الحديث النبوي ص : ٣٩٣/٣٥٨/٢١٤/١٢١/١١٥/١٠١/٩٩/٩٧/٨٩/٧٢/٥٠ وغيرها.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠١

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٠١

(٤) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ص ٢٥٠ ـ ٢٥١

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٥١

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٦٨

الروايةويشير إلى أنها وقعتْ هكذا بالنصب (سبعين) ، والصواب (سبعون) .لأنه خبر المبتدأ (فضل)[١].

وفي بعض الأحيان ينقد الرواية ولا يُصرِّح بتخطئتها بل يذكر الصواب فيها، مما يُشعر أنها خطأ[٢]. ففي حديث حذيفة بن اليمان"فيقول إبراهيم: لستُ بصاحب ذلك إنما كنتُ خليلاً من وراءَ وراءَ"[٣]. قال العكبري:الصواب (منِ وراءُ) بالضم لأن تقديره: منِ وراءِ ذلك أو من وراء شيء آخر، فلما حذف المضاف إليه بناه على الضم كقبل وبعد. فإن كان الفتح محفوظاً احتمل أن تكون الكلمة مُركبّة مثل: شذَرَ مذر، وسقطوا بين بين "[٤]. أي عندما حُذِف المضاف إليه وجب بناؤه على الضم لأنه أصبح مقطوعاً عن الإضافة كقبل وبعد ، وإن وردت بالفتح فذلك من باب تركيب الأسماء كتركيب خمسة عشر [٥].

ومثاله أيضاً ما رواه أبو موسى الأشعري: "ثم أمَرَلنا بثلاث ذوْدٍ"[٦]. قال العكبري:" والصواب تنوين (ثلاث)، وأن يكون (ذود) بدلاً من (ثلاث) ، وكذلك (خمس ذود) ولو أسقطت التنوين وأضفْت لتغيَّر المعنى، لأنَّ العدد المضاف غير المضاف إليه فيلزم أن يكون (ثلاث ذود) تسعة أبعرة لأن أقل الذود ثلاثة أبعرة "[٧]فالعكبري هنا يُصَوِّب الرواية مباشرةً دون أن يُصَرِّحَ بتخطئتها ، إذ يرىأنه يجب تنوين كلمة (ثلاثٍ) في الحديث النبوي لكي يتطابق البدل (ذودٍ) مع المبدل منه (ثلاثٍ) ، ولو قُمنا بإسقاط التنوين من كلمة (ثلاث) لتغير الحكم الإعرابي وأصبح (ثلاث) بدون تنوين مضافاً واسمَ الجمعِ (ذودٍ) مضافاً إليه وهذا الأمر شبيه بقول الشاعر :

ثلاثةُ أَنْفُسٍ ، وَثَلاثُ ذَوْدٍ

---

(١) المصدر نفسه ، ص٣٦٨

(٢) انظر كتاب أبي البقاء العكبري إعراب الحديث النبوي بتحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، مقدمة المحقق ، ص ص ٥٥ ـ ٥٦

(٣) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٧١

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٧٢

(٥) أبو حيان الأندلسي ، ارتشاف الضرَب من لسان العرب ، ٢ / ٢٦٩

(٦) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٣٧

(٧) المصدر نفسه ، ص٢٣٧

حيث أسقط التنوين عن كلمة (ثلاث) للإضافة إلى المعدود [١].

ومثاله أيضاً ما روته الربيّع بنت معوذ بن عفراء:"أتيتُ النبي ـ صلى الله عليه وسلم بقناعٍ فيه رطبٌ وأجرٍ زُغبٌ"[٢]. قال العكبري: الصواب الذي لا معدِل عنه أنه يروى (وأجرٍ) بكسر الراء، لأنه جمعُ جِرْوٍ، وهو الصغير من القثّاء والرمّان ونحوهما، وجمعه أجرٍ ، مثل دلو وأدْلٍ وحقو وأحْقٍ ، وكان الأصل أجرو مثل فلس وأفلسُ فأبدلت الضمة كسرة فانقلبت الواو ياءً فراراً من ثقل الواو بعد الضمة[٣].

ومثاله أيضاً ما رواه أبو سعيد الخدري من قوله عليه السلام : "فقال: أيَّ أبٍ كُنتُ لكم؟ قالوا: خيرَ أبٍ"[٤]. يشير العكبري إلى أن الصواب نصب (أيَّ) على أنه خبر (كنتُ) لذا وجب تقديمه لأنه ورد متضمناً استفهاماً[٥]. لأن الكلام إن تَضَمَّنَ استفهاماً وجب تقديم خبر كان عليه تشبيهاً بالمفعول به الذي يتقدم على فعله إذا تضمن استفهاماً مثل قولنا : مَنْ رَأَيْتَ ؟[٦].

ومثاله أيضاً حديث عائشة بنت أبي بكر، وفي حديثها: "إنَّ العجوةَ العاليةَ شفاءً وإنها ترياق أولَ البُكرةِ"[٧]. قال العكبري: " الصواب (ترياق) بالرفع والتنوين على أنه خبر (إن)، و(أول) بالنصب على أنه ظرف... [٨]. فالعكبري في هذا الحديث يضبط الرواية ولا يخطئها مما يدلّ على أن كلمة(ترياق) وردت بغير الرفع مشيراً إلى ذلك بقوله : (الصواب ترياق بالرفع ...)، وكلمة (أولَ) منصوبة على اعتبار أنها ظرف زمان منصوب فلم يُصرِّحْ بالتخطئة مباشرةً بل ذكر الصواب وهذا وجهٌ من وجوه نقد الرواية عنده.

---

(١) الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج ٣ ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م ، ص ٣١٦ . وانظر كذلك السيوطي ، همع الهوامع ، ٢ / ٢٧١ .

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٣٦٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٣٦٣.

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٩٣ .

(٥) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٩٣

(٦) السيوطي ، همع الهوامع ، ٧/٢

(٧) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٣٨٠ .

(٨) المصدر نفسه ، ص٣٨٠.

المبحث الثاني: مصادر العكبري في كتابه إعراب الحديث النبوي

اعتمد أبو البقاءعلى عددٍ من المصادر في تأليفه كتاب (إعراب الحديث النبويّ)، وهذه المصادر ناتجة عن وعيه ومعرفته بالعلوم الأخرى واطلاعه على الثقافات وبراعته في الفنون، فقد كان يُلقب بالإمام؛ فكان إماماً في علوم القرآن، وإماماً في الفقه، وإماماً في اللغة وغيرها كما ذكرنا سابقاً، ومن أهم المصادر التي اعتمد عليها أبو البقاء العكبري ما يلي:

أولاً : يعتبر كتاب جامع المسانيد لابن الجوزي المصدر الرئيس في تأليفه لكتابه إعراب الحديث النبوي، حيث اعتمد عليه في أخذ الأحاديث[١].

ثانياً : أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت فيها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل[٢].

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص٤١

(٢) الأنباري ، الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٥٧. ص ٨٠

ولقد اتبع أبو البقاء العكبري – رحمه الله – منهج السابقين في الاستدلال على الحكم الإعرابي من خلال الأصول النحوية المعروفة، ونجد هذا جلياً في كتابه (إعراب الحديث النبوي) فمن الأصول النحوية التي اتبعها ما يلي:

أ- السماع:

وهو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت فيه الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافر[١].

١- القرآن الكريم:

لقد كان حال أبي البقاء العكبري حال النحاة وعلماء اللغة السابقين في تقديم القرآن الكريم على باقي الأصول النحوية السمعية وغيرها؛ فقد استشهد على كثير من الأحكام النحوية من القرآن الكريم أكثر من استشهاده بالشعر وغيره.

فمثلاً استشهد من سورة البقرة بثلاث وعشرين آية؛ منها استشهاده على نصب كلمة (الرحماء) على اعتبار (ما) كافة فيها رُوِيَ في حديث وفاة إبراهيم: "إنما يرحمُ الله من عباده الرحماء"[٢]. فقد استشهد عليها بقوله تعالى: ﴿**إنما حرَّم عليكم الميتة**﴾[٣].

ومنها أيضاً استشهاده على المصدر المؤول أنّه يأتي في محل رفع مبتدأ في ما رواه أبو بهيسة الفزاري: "يا نبيَّ الله ما الشيء الذي لا يحِلُّ منعه؟ قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : أن تفعل الخير خيرٌ لك"[٤]. فاستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿**وأن تصوموا خيرٌ لكم**﴾[٥].

---

[١] السيوطي ،الاقتراح في علم أصول النحو وجدله ، ت طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الصفا ، طبعة جديدة ، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م ـ ص ٥١

[٢] العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ص ٦٢ ـ ٦٣

[٣] سورة البقرة: ١٧٣.

[٤] العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٣٥٢ .

[٥] سورة البقرة: ١٨٤.

ومنها أيضاً استشهاده على اعتبار (كان) تامة في ما رواه أبو هريرة: "كُلُّ أهل الجنة يرى مقعده من النار فيقول: لولا أن الله هداني، فيكون له شكرٌ"[١]. فقد استشهد عليه بقوله تعالى: **﴿وإن كان ذو عُسرةٍ﴾**[٢].

وهناك الكثير من المواضع التي استشهد بها في سورة البقرة غير التي ذكرناها[٣]، وقد استشهد بست آيات من سورة آل عمران منها: استشهاده على أنَّ كلمة (لدُنْ) مبنية على السكون. بمعنى الظرف عند الملاصق للشيء وذلك في ما رواه كعب بن مالك وتوبته: "والله ما زال يبكي لدُن أن كان من أمرك ما كان"[٤]. فقد استشهد عليها بقوله تعالى**و﴿بْ لنا من لدُنك رحمةً ﴾**[٥]. أي من عندك .

ومنها أيضاً استشهاده على ضم الباء في كلمة (يكُبُّه) على أنه مُستأنف وذلك في حديث جندب بن عبد الله البجلي. قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ "فإنه من يطلبهُ من ذمته بشيء يُدركهُ ثم يكبُّه على وجهه"[٦]. فقد استشهد عليها بقوله تعالى: **﴿وإن يُقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا يُنصرون﴾**[٧]. فالفعل (يُنصرون) في الآية الكريمة مرفوع بثبوت النون على أنه كلام مستأنف بدليل وجود النون ، ولو كانت (ثُمّ) عاطفة لوجب حذف هذه النون من الفعل (ينصرون) على اعتبار أنه معطوف على المجزوم (يقاتلوكم) . فتكون بذلك (ثم) حرف استئناف لا حرف عطف كما في الحديث النبوي .فلو كانت حرفَ عطفٍ لوجب حذف النون من الفعل (ينصرون) .

واستشهد بثلاث عشرة آية من سورة النساء، منها قوله تعالى: **﴿ما فعلوه إلا قليلٌ منهم﴾**[٨]. استشهد بهذه الآية على قوله صلى الله عليه وسلم: "ما لعبدي المؤمن عندي جزاءٌ إذا قبضتُ صفيَّه من الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة"[٩]. فقد استشهد العكبري بالآية السابقة بأنه يجوز في

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٦٥ .

(٢) سورة البقرة: ٢٨.

(٣) انظر العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، الصفحات : ٢٥٦/٢٥٢/٢٢٠/٢٠٢/١٢٦/٦٢ وغيرها.

(٤) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٣١٦ .

(٥) سورة آل عمران: ١١١.

(٦) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٧) سورة آل عمران: ١١١.

(٨) سورة النساء: ٦٦.

(٩) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٨٠ .

كلمة (الجنة) بعد أداة الاستثناء الرفع على البدل من (جزاءُ) والنصب على أصل باب الاستثناء[١]. أي أنه يجوز في كلمة (الجنة) الرفع على اعتبار أنها بدل . لأنه استثناء من المنفي كأن نقول :(ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) .(فزيد) بدل مرفوع من (أحد) ، وأما النصب فيكون على أصل باب الاستثناء كأن تقول : (ما جاءني القومُ إلا أخاك) . (فأخاك) مستثنى منصوب، وقد وردت الآية الكريمة: **﴿ما فعلوه إلا قليلاً منهم ﴾** [٢].

بالنصب وهي قراءة أُبي وابن أبي إسحاق وأبي عامر وعيسى بن عمر، وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور[٣].

ومن سورة المائدة بثلاث آيات منها قوله تعالى: "والصابئون"[٤]، حيث استشهد بها على قول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "إني وهذان وهذا الراقدُ في مكانٍ واحدٍ يوم القيامة"[٥]. قال العكبري: وقع في هذه الرواية (هذان) بالألف فيها وجهان: أحدهما: أنه عطف على موضع اسم (إن) قبل الخبر لأن موضع اسم (إن) رفع تقديره: أنا وأنت وهذان، وعليه حمل الكوفيون قوله تعالى: "والصابئون" وحكوا عن العرب: إن زيداً وأنتم ذاهبون؛ وحمل سيبويه الحكاية على الغلط[٦]. فقد ذهب سيبويه إلى أن بعض العرب يتوهمون عامدين فيقولون : إنّهم أجمعون ذاهبون ، وإنّكَ وزيدٌ ذاهبان . وأما رفع كلمة (الصابئون) في الآية الكريمة فليس الأمر كما ذهب إليه الكوفيون من أنه معطوف على موضع إن ، بل الرفع على نية التقديم والتأخير كقول الشاعر بشر بن أبي خازم :

وإلا فاعْلَمُوا أنّا وأنتمْ　　　بُغَاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

حيث قَدّمَ (وأنتم) على تقدير :أنّا بغاةٌ ما بقينا وأنتم بغاةٌ ، وبهذا تكون كلمة (الصابئون) في الآية مرفوعة على التقديم والتأخير فيكون التقدير : إنّ الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمنَ بالله

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٨٠.

(٢) سورة النساء : ٦٦

(٣) انظر سيبويه ، الكتاب ، ٣ / ٢٥٣ . وانظر أبا حيان الأندلسي ، النهر الماد من البحر المحيط ، ت الدكتور عمر الأسعد ، المجلد ٢ ، ط ١ ، دار الجيل ـ بيروت ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م ، ص ٨٩

(٤) المائدة: ٦٩.

(٥) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٩١

(٦) المصدر نفسه ، ص٢٩٢.

منهم وعَمِلَ صالحاً فلهم أجرهم والصابئون والنصارى كذلك [١]. ومن سورة الأعراف استشهد بست آيات[٢].

ومن سورة الأنفال بآيتين[٣] ، ومن سورة التوبة بخمس آيات[٤]، ومن سورة يونس بأربع آيات[٥]، ومن سورة يوسف بخمس آيات[٦]، ومن سورة الرعد استشهد بآية واحدةٍ[٧]، ومن سورة الحجر كذلك استشهد بآيةٍ واحدة[٨]، ومن سورة النحل استشهد بآية واحدة[٩]، ويستمر العكبري بالاستشهاد بالقرآن الكريم، فلا يخلو حكمٌ إعرابي أو توجيه روايةٍ إلا ويستشهد عليه بآية من سور القرآن الكريم.

٢- الحديث الشريف:

يُراد بالحديث الشريف أقوال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنه، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضاً كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز[١٠].

ومع أن كتاب (إعراب الحديث النبوي) يتناول أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أن أبا البقاء العكبري كان مُقلاً بالاستشهاد بالحديث الشريف؛ فلم يستشهد إلا بأربعة أحاديث ، فيظهر لنا أن للعكبري شخصيتين : الأولى : وصف المادة بتوجيه نصوص الأحاديث بناءً على الأحكام النحوية ، والثانية : أخذ موقف من الاحتجاج بالحديث النبوي .

---

(١) انظر سيبويه ، الكتاب ، ٣ / ٤١ ـ ٤٢ . وانظر ابن النحاس ، إعراب القرآن ، ج ١ ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م ، ص ٢٧٦

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، الصفحات رقم: ٧٥/٨٥/١٥٥/٢٨٣/٣٠٠/٣٠٣ .

(٣) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، الصفحات رقم: ٢٢٧/٣٨٠

(٤) المصدر نفسه ، الصفحات رقم: ٩٥/١٤٩/١٧٤/١٨٣/٢٤٥/٢٨٨

(٥) المصدر نفسه ، الصفحات رقم: ٢٦١/٢٦٢/٢٧٦/٣٣٤

(٦) المصدر نفسه ، الصفحات رقم : ٩٠/١٢٦/١٦٦/١٨٤/٣٥٠

(٧) المصدر نفسه ، استشهد بها في غير موضع انظر الصفحات رقم: ٥١/١٢٠

(٨) المصدر نفسه ، استشهد بها في غير موضع انظر الصفحات رقم: ٢٨٦/٣٨١

(٩) المصدر نفسه ، ص ١١٢

(١٠) سعيد الأفغاني: في أصول النحو ، مطبعة جامعة دمشق ، ط٣ ، دمشق ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م ، ص ٤٦

والأحاديث التي استشهد بها هي :ما رواهأُ بي بن كعب الأنصاري أنه ـ صلى الله عليه وسلم ـقال له: "يا أبا المنذر أتدري أيُّ آيةٍ في كتاب الله تعالى معك أعظم"[١]. قال العكبري:" لا يجوز في (أي) ههنا إلا الرفع على الابتداء و(أعظم) خبره و(تدري) معلقٌ عن العمل، ومثله في الحديث الآخر وهو قوله ليلة القدر: "أنا – والذي لا إله غيره –أعلم أيُّ ليلةٍ هي" فـ (هي) الخبر "[٢].

وما رواه ابن عباس عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال:"خيرُ يومٍ تحتجمون فيه سبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين"[٣]. قال العكبري: "... وفيه وجه ثالث وهو أن يكون أراد: يوم سبع عشرة ويوم تسع عشرة. فحذف المضاف ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: (من صام رمضان وأتبعه بستٍ" أي بأيام ست ليالٍ) [٤].

وما رواه عبد الله بن عمر قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "إنَّ بين يدي الساعة ثلاثون دجالاً كذاباً"[٥]. قال العكبري: "... ووجه الرفع أن يكون اسم (إن) محذوفاً وهو ضمير الشأن أي: إنه، وتكون الجملة في موضع رفع خبر (إن) ونظير ذلك ما جاء في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام: "إن لكل نبي حواري" بالرفع أي: إنه لكل نبي) [٦].

وما رواه عبد الله بن مُغفل من قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:"وأيُّما قومٍ اتخذوا كلباً ليس بكلب حرثٍ أو صيدٍ أو ماشيةٍ نُقصُوا من أجورهم كل يوم قيراط"[٧]. قال العكبري: (هكذا وقع في هذه الرواية (قيراطٌ) بالرفع والصواب (قيراطاً) بالنصب،... ، وقد وقع في هذا المسند معنى هذا الحديث بألفاظ أُخر وفيها: (نُقِص من أجره كل يومٍ قيراطٌ) [٨]. فالعكبري يستشهد برواية هذا الحديث التي وردت فيه كلمة (قيراط) بالرفع على اعتبار أنه نائب فاعل .

٣- كلام العرب:

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٤٧

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٤٨

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦

(٤) المصدر نفسه ، ص٢٢٧

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢٩

(٦) المصدر نفسه ، ص٢٣٠

(٧) المصدر نفسه ، ص ص ٢٥٠ ـ ٢٥١

(٨) المصدر نفسه ، ص٢٥١

معلومٌ أن كلام العرب يقسم إلى قسمين: نظم ونثر، ولقد استشهد أبو البقاء العكبري بهما أكثر من استشهاده بالحديث الشريف؛ فاستشهد بشعر الجاهليين ومنهم : امرؤ القيس والحارث بن حلّزة، واستشهد بالشعراء المخضرمين ومنهم : الحطيئة وحسان بن ثابت والشمّاخ، واستشهد بالإسلاميين كالفرزدق والكميت الأسدي، وهناك عدد من الأبيات التي استشهد بها ولم يذكر اسم قائلها.

فمن الأمثلة على ذلك استشهاده على الضمير الهاء في (به) في ما رواه جابر بن عبد الله من قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "فجعلن يُلقين حُليَّهن وقَلائدهنَّ وقرطَتهنَّ وخواتيمهنّ يقذفون به في ثوب بلالٍ يتصدقن به"[١]. بقول الحطيئة:

ُ غبٍ كأولادِ القطا راَ خ ُها عاجزاتِ النُهض ِ مر ٍ حَاصلُه

فالعكبري استشهد بالبيت الشعري على تذكير الضمير (به) في الحديث. لأنه أراد المال أو الحُلي فحمل على المعنى، فاستشهد بالبيت الشعري وأراد كلمة (حواصله) أي حواصل المذكور ولم يؤنثه حملاً على عاجزات[٢] .

ومنها أيضاً استشهاده على كلمة (ذو) أنها زائدة في قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ في ما رواه جرير بن عبد الله البجلي: قال"مِن خيرِ ذي يمن"[٣] . فقد ذكر قول الكميت الأسدي:

إليكُم ذوي آلَ النبيتطلّعت نوازعٌ من قلبي ظماء وألبب[٤].

أي كأنّه قال : إليكم آلَ النبيِّ.

ومثاله أيضاً استشهاده بجواز الرفع على ضمير النصب (إياكم) في ما رواه عبد الله بن مسعود أنَّ الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: "إياكم وهاتان الكعتبان الموسومتان اللتان تزجران زجراً فإنهما ميسِرُ العجمِ "[٥].

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ١١٢
(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٢ وما بعدها
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٦
(٤) المصدر نفسه ، ص ١٢٦
(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٤١

حيث استشهد العكبري عليه بقول جرير:

فإياكَ أنت وعبدَالمسيحِ أنْ تقربا قبلة المسجدِ

الشاهد فيه أنه يجوز رفع كلمة (عبد) عطفاً على الضمير (أنت) [1] فإذا عَطَفْتَ الاسم على الضمير جاز ذلك ؛ ولا يجوز مثلاً أن نقول : (إياك وزيدٌ) . لأننا عطفنا الاسم الثاني (زيد) على الاسم المضمر . وهذا ما يعتبره النحاة قبحاً ، فإذا قلنا : (إياك أنت وزيد) كان أمامنا خياران في كلمة (زيد) : الأول النصب ، فنقول : (إياك أنت وزيداً) ، والثاني الرفع عطفاً على الضمير ، فنقول : (إياك أنت وزيدٌ) . إلا أن النصب أحسن . لأن المنصوب يُعْطَف على المرفوع المضمر إلا في الشعر كقول جرير السابق ؛ إذ إنه نصب كلمة (عبدَ) عطفاً على الضمير إياك والتقدير : (حَذِّرْ نفسَكَ وعبدَ المسيح) ، ولو رفع كلمة (عبد) عطفاً على الضمير (أنت) لجاز ذلك إلا أنه يعتبر قبيحاً في غير الشعر[2] .

ومثاله أيضاً استشهاده على حذف حرف الاستفهام في الكلام لظهور معناه في حديث أبي جمعة حبيب بن سباع: "تغدَّينا مع رسول الله صلى عليه وسلم ومعنا أبو عبيدة بن الجراح فقال: يا رسول الله أَحَدٌ خيرٌ منّا؟"[3]. قال العكبري: التقدير: هل أحدٌ؟ أو أأحدٌ؟ فحذف حرف الاستفهام، كقول الشاعر:

ثُمَّ قالوا: تُحبُّها؟ قُلتُ: بَهْراً عَدَدَ القَطْرِ والحَصَى والتّرَابِ

أي أتُحِبُّها ؟ [4].

ومنها أيضاً استشهاده على أصل كلمة (الجنون) في ما رواه عبد الله بن عباس من قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "وأنا أخشى أن يكون بي جُنُن"[5]. حيث استشهد على هذه الكلمة ببيت من الشعر لم يذكر اسم قائله ، إذ قال العكبري: أصل هذا (الجنون) بالواو، فحُذفت الواو تخفيفاً ولدلالة الضمة عليها، قال الشاعر يصف الناقة:

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٤٢ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ١ / ٣٦٧

(٣) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٥٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٦٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢٤

فلُ النّعامةِ كانت وهي سالمـةٌ   أذناءَ حتّى زهاها الحَيْنُ والجُنُنُ

أي الجنون ، وأذناء : ذات أذن ، وزهاها استخفها [١].

ويستمر العكبري بالاستشهاد بالشعر إذا تطلب الحكم النحوي ذلك لتقويته وإقراره سواء ذكر اسم القائل أو لا[٢].

أما القسم الثاني من كلام العرب وهو النثر فقد ذكر منه أبو البقاء العكبري أكثر من خمسين موضعاً بين أقوال محكيّة وأمثال سائرة وأقوال للنحاة موافقةً لكلام العرب الفصيح.

أما الأقوال المحكيّة فمنها قول العكبري: (...ومثله قول العرب : هو مني فرسخان). فقد استشهد به على ما رواه أبو ذرٍّ الغفاريّ من قوله عليه الصلاة والسلام: " وَنُصِرْتُ بالرعبِ ، فَيُرْعَبُ العدوُّ وهو مني مسيرةُ شهرٍ "[٣]. قال العكبري : " (مسيرة) بالرفع على أنه مبتدأ ، خبره والتقدير : بيني وبينه مسيرةُ شهرٍ ، ومثله قول العرب : هو مني فرسخان "[٤] .

ومثاله أيضاً جواز نصب الحال على النكرة لأنها في سياق النفي فتكون عامة كقولهم : ما كان أحدٌ مثلَكَ ؛ وما في الدار أحدٌ خيراً منك . حيث استشهد العكبري بهذين القولين على ما رواه أبو هريرة من قوله عليه الصلاة والسلام : " لقد ظننتُ يا أبا هريرة أنْ لا يسألني عن هذا الحديث أحدٌ أولَ منك "[٥]حيث نصب كلمة (أولَ) على الحال في معنى لا يسألني أحدٌ سابقاً لك .

ومثاله أيضاً في حديث أنس حديث الغار: "فكُنَّ أُمهاتي يحْثُثْنني"[٦].

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٢٤ وما بعدها .

(٢) ينظر إلى المصدر نفسه الصفحات رقم: ٦٩/٧٤/٧٨/٨٦/٩٠/١٠٢/١٠٣/١٠٦/١٠٨/١١٣/١٢٢/١٢٧/١٥٠/١٦٠/١٧٩/٢٠٣/٢١٠/٢٢٠/ ٢٢٧/٢٣٣ وغيرها الكثير .

(٣) المصدر نفسه ، ص ص ١٣٦ ـ ١٣٧

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٧ . وانظر سيبويه ، الكتاب ٢ / ٢٥

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧

(٦) المصدر نفسه ، ص ٨٥

فالعكبري يرى أنّ النون في (كُن)ليست اسماً بل حرفاً يدل على جمع المؤنث، لأنَّ (أمهاتي) هو اسم (كان) فلا يكون لها اسمان، ونظير النون ههنا: الواو في قوله: أكلوني البراغيث[١].

وأماالأمثال السائرة فلم يستشهد إلا بمثلٍ واحد فقط؛ فقد استشهد بالمثل (تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) على حديث أبي هريرة، وفي حديث إسلام أبي طالب: "لولا تُعيرُني قريش"[٢]. قال العكبري: (لولا) هذه يقع بعدها اسم، وقد جاء الفعل بعدها و(أن) معه مُقدرة أي: (لولا أن تُعيرني). وإذا حُذفت (أن) فمن العرب من يرفع الفعل المذكور ومنهم من ينصبه بتقدير (أن) ويجوز أن يكونذلك الفعل ماضياً ومستقبلاً، ونظيره في حذف (أن) قولهم في المثل المشهور: (تسمعبالمعيدي خيرٌ من أن تراه). أي: أَنْ تسمع...[٣].

وأما أقوال النحاة فكان الهدفُ منها مجرد الاستئناس بالحكم الإعرابي ولإثباته أيضاً، فمنها ما روته السيدة عائشة بنت أبي بكر ـ رضي الله عنهما ـ فيحديثها: "أيُّ الصلوات كانت أحبَّ إلى الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يواظب عليها؟ قالت: كان يُصلي قبل الظهر أربعاً يُطيل فيهنَّ القيام،ويُحسن فيهن الركوع والسجود، فأما ما لم يكن يدعهُنَّ صحيحاً ولا مريضاً ولا غائباً ولا شاهداً فركعتين قبل الفجر"[٤]. قال العكبري: وقولها (فركعتين) الياء خطأ، بل الواجب أن تقول: فركعتان؛ لأنه خبر (ما) ولا معنى للنصب هنا، وهذا مثل قولك: أمّازيدُ فمنطلقٌ وأمّا الذي عندنا فكريمٌ"[٥].

ومثاله أيضاً استشهاده بقولهم: (زيدٌ فضلهم أباً وأحسنهم وجهاً). فقد استشهد بهذا القول على ما رواه أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس من قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "فقالت

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٨٦

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٣

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٦٣

(٤) المصدر نفسه ، ص ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٦٥ . وانظر ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري ، ج ٥ ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م ، ص ١٢٤ وما بعدها .

ألجُّهُنَّ امرأةً"[١]. قال العكبري: (امرأةً) تمييز كما تقول: زيدٌ أفضلهم أباً وأحسنهم وجهاً وكذلك كل نكرة تقع بعد أفعل المضافة[٢].

ومثاله أيضاً قول النحاة : (تصببَ زيدٌ عرقاً) ، فقد استشهد العكبري بالقول هذا على ما رواه حبّان بن بح الصدائي قوله : " فجعل النبيّ ـ صلى الله عليه وسلم ـأصابعَه في الإناءِ فانفجرَ عيوناً "[٣] .قال العكبري : " (عيوناً) تمييز وأصله : فانفجرت عيونُ الإناء وهو مثلُ قولهم تصببَ زيدٌ عرقاً "[٤].أي أن التمييز محوّلٌ عن الفاعل فأصله : (تصببّ عرقُ زيدٍ) .

ب- ومن مصادره القياس:

وهو في عُرف العلماء عبارةً عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل "هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع". وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع". وقيل: "هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع". وهذه الحدود كلها متقاربة[٥].

وهذا الأصل النحوي شأنُه شأن الحديث الشريف في قلة الاستدلال به عند أبي البقاء العكبري فقلما نجده يستدل به إلا في القليل النادر، فمنه ما جاء في تعقيبه على ما روته السيدة عائشة رضي الله عنها: "ولا تَنْقُثُ ميرتَنا تَنقيثاً"[٦]. قال العكبري: القياس أن يكون (تُنقث) بالتشديد لأن المصدر قد جاء على التفعيل مثل: يُكسِّر تكسيراً أو يُقتِّل تقتيلاً"[٧]. أي أن الفعل (تُنَقِّث) قد جاء على وزن (تُفَعِّل) ، والمصدر من هذا الوزن يأتي على وزن (تفعيلا) .

ومنه أيضاً ما رواه عبد الله بن مسعود من قوله عليه الصلاة والسلام: "فلو كُنت برُميلة مصر لأريُتكم قبورهما[٨]. قال العكبري: القياس (قبريهما) ولكنه جمع إما لأن التثنية جمع

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٤٤. وانظر السيوطي ، الأشباه وانظائر في النحو ، ت محمد عبدالقادر الفاضلي ، ج ٢ ، المكتبة العصرية ، ط ١ ، صيدا ـ بيروت ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٢ م ، ص ٩٨

(٣) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٥٨ ـ ١٥٩

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٥٩

(٥) الأنباري ،لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٥٧ ، ص ٩٣

(٦) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٣٧٨

(٧) المصدر نفسه ، ص ٣٧٨

(٨) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٤٧

وإما لأنه جمع كُلَّ ناحيةٍ من نواحي القبر... [١]. فالعكبري يرى أن القياس أن يقول : (قبريهما) كونه يتحدث عن مَلَكين تزهدا وماتا جميعاً ، إلا أنه ورد في الحديث بصيغة الجمع (قبورهما)، ثم يجتهد العكبري في معرفة السبب وراء ذلك حيث يرى أنَّه جَمَعَ لأن التثنية جمع أو لأنه جمع كل ناحية من نواحي القبر مستشهداً بقول امرئ القيس :

يَزِلُّ الغُلامُ الخِفُّ عن صهواتِهِ ويُلْوِي بأثوابِ العنيف المُثقَّلِ

حيث قال امرؤ القيس : (صهوات) وليس للفرس إلا صهوة واحدة ، ويجوز أن يكون جمع لأن كل واحدٍ له قبر واحد ، وقد أضاف إلى المثنى فاستغنى عن التثنية لأمن اللبس كقوله تعالى : **﴿فَقَدْ صَغَتْ قلوبُكما ﴾** [٢]. وكقول الشاعر في إجازة الجمع بين لغتي التثنية والجمع في المضاف إلى المثنى إذا كان بعض ما أُضيفَ إليه ، قوله :

ظهراهُما مثلَ ظهور الترسين [٣].

ومثاله أيضاً ما رواه أبو موسى الأشعري من قوله عليه الصلاة السلام : " إيّاكم وهاتان الكعبتانِ الموسومتانِ اللّتانِ تزجران زجراً فإنّهما مَيْسِرُ العَجمِ "[٤]. فالعكبري يشير إلى أنه وقع في هذه الرواية (هاتان)بالرفع ، وكان القياس أن ينصب الجميع عطفاً على (إيّاكم) كما تقول : إيّاك والشرَّ . أي جَنِّب نفسَكَ الشرَّ والمعنى تجنّبوا هاتين[٥] . فالواجب نصب كلمة (هاتان) في الحديث الشريف لأنها معطوفة على ضمير النصب (إياكم) وهذا ما يسمى أسلوب التحذير كقولك : إياك والشارعَ . أي احذر الشارعَ ، فلا يجوز على النحو هذا إلا النصب فلا بُدّ من القول : (إياكم وهاتين) . أمّا الرفع على الاسم المرفوع المُضْمَر فهو قبيح فلا يجوز لنا أن نقول : (اذهب وزيدٌ) لأننا عطفنا الاسم (زيد) على فاعل الفعل (اذهب) المضمر فيه ، أما لو قلنا : (اذهب أنت وزيدٌ) فجائز . وعلى هذا إنْ قلت : (إيّاك أنت وزيدٌ) فأمامك خياران : الأول : إنْ شئتَ نَصَبْتَ الاسم (زيد) على الضمير (إياك) ، والثاني : إنْ شئتَ رَفَعْتَ على الاسم المرفوع المضمر . إلا أنّ النصب أحسن . لأنه يَقْبُح أن يُعْطَفَ على الاسم المرفوع المضمر إلا في الشعر كقول جرير :

---

[١] المصدر نفسه ، ص٢٤٧.

[٢] سورة التحريم : ٤

[٣] العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٤٧ وما بعدها

[٤] المصدر نفسه ، ص ٢٤١ .

[٥] المصدر نفسه ، ص ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

إيّاك أنتَ وعبدَ المسيحِ   أنْ تقربا قِبلَةَ المسجدِ

حيث نصب كلمة (عبدَ) على الضمير في إيّاكم ، ولو رفع عطفاً على أنت لجاز ذلك على تقدير : احذر أنت وعبدُ المسيح [١] .

ومنه أيضاً ما جاء فيما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام : " إنّي صائمٌ ، فقال : وأيَّ الصيامِ تصومُ ؟ قال : أولَ الشهرِ وآخرَهُ ، فقال : إنْ كُنْتَ صائماً فَصُمْ الثلاثَ عشرة والأربعَ عشرة والخمسَ عشرةَ "[٢] . قال العكبري : ... وقوله : (الثلاث عشرة) وما بعدها ، أدخل الألف واللام على الاسم الأول من المركب وهو القياس ، والتقدير : الليلة الثلاث عشرة والمراد يوم الليلة الثلاث عشرة لأنّ الليلة لا تُصام [٣] . فأل التعريف تدخل في أول العدد المركب دون ثانيه كأن نقول : (ما وَجَدْتُ الخمسةَ عشرَ درهماً) . وَجَوَّز الكوفيون دخولَها في جزئيهما فنقول : (جاء الخمسة العشر رجلاً) . وأحسبُ أن العدد المركب يُعاملَ معاملة الاسم الواحد المفرد من حيث إنّ الإعراب في محلِّ جميعِهِ ، فعند القول : (جاء خمسة عشر رجلاً) يكون إعراب العدد بجزئيه في محل رفع فاعل وليس بإعراب جزء دون آخر ؛ لذا تدخل أل التعريف على العدد الأول دون ثانيه وهذا مذهب البصريين[٤] .

ومثاله أيضاً ما روته السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ من قوله عليه الصلاة والسلام : " نهى عن قتلِ جنّانِ البيوتِ إلا الأبترَ وذو الطُفيَتَيْنِ فإنَّهما يَخْطَفَانِ أو يطمِسانِ البصرَ "[٥] . فقد أشار العكبري إلى أنّ القياس نصبُ كلمتي (ذو والأبتر) لأنّه استثناء من موجب لذلك وَجَبَ نصبهما ، ولكنّ أبا البقاء يشير إلى أنها إذا وردت بالرفع فهو من الشذوذ ولا بُدَّ من تقدير ما يرفعه والتقدير هو : لكنْ يُقْتَلُ ذو الطفيتين والأبترُ ، وعلى هذا يجوز النصب على أصل باب الاستثناء ورفعه على تقدير فعل ، ويستشهد العكبري على كلامه هذا بقول الشاعر الفرزدق :

وَعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يدعْ   من المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

---

[١] انظر سيبويه ، الكتاب ، ١ / ٣٦٧

[٢] العكبري ، إعراب الحيث النبوي ، ص ٢٩٤ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٩٥ .

[٤] السيوطي ، همع الهوامع ، ٣ / ٢٢٣

[٥] العكبري ، إعراب الحيث النبوي ، ص ص ٣٧١ ـ ٣٧٢ .

فـ (مُجَلّفُ) مرفوع على تقدير (بقي مجلّفُ) و (مسحتاً) منصوبة على أصل باب الاستثناء ، ويُروى (مسحتٌ) بالرفع على تقدير فعل بقي [١] . وهناك شواهد كثيرة تؤيد ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري كقول أبي ذؤيب الهذليّ :

على أطْرِقَا باليات الخِيا م إلاّ الثمامَ وإلا العِصِي

يُروى (إلا الثمامَ وإلا العصي) بالنصب والرفع ؛ فمَن نصَبَ على اعتبار أنها استثناء من موجب فلا إشكال في هذا الأمر ، ومن رفع فبالابتداء والخبر محذوف ، والتقدير (إلا الثمامُ وإلا العصي لم تَبْلَ) ومن نصب الثمام ورفع العصي فإنه حمله على المعنى ، وذلك أنه لما قال : (بَلِيَتْ إلا الثمامَ) ، كان معناه (بقي الثمامُ) ، فعطفَ على هذا المعنى وتوهّمَ اللفظ [٢] .

هذا ما ذكره العكبري عن القياس في المسائل والروايات التي أشار إليها ، فهو قليل بالنسبة للأصول النحوية الأخرى كالسَّماع مثلاً .

جـ ومن مصادره التعليل:

معلومٌ أن علل النحو مستنبطة غير مُخترعة من قبل العلماء؛ قال الزجاجي: "إنَّ علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق"[٣]. والنفس البشرية تأنس بثبوت الحكم لعلة قال أبو البقاء العكبري: "ذلك أن النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلة فلا ينبغي أن يزول ذلك الأُنس"[٤]. وهذا ما نجده عنده في كتابه (إعراب الحديث النبوي)؛ فقد أكثر من علة الحمل على المعنى[٥].

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٣٧٢

(٢) انظر ابن يعيش ، شرح المفصّل للزمخشري ، ١ / ١٠٣ ـ ١٠٤

(٣) انظر الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م ، ص ٦٤

(٤) انظر العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق عبدالرحمن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م ، ص ١٨٩

(٥) السيوطي ، الاقتراح ، ص١٠٨

ومثال ذلك ما ورد في تعقيبه على ما رواه جابر بن عبد الله: "فجعلن يتصدقن من حُليهن وقلائدهن وقرطتهن وخواتيمهن يقذفون به في ثوب بلال يتصدقن به"[١]. قال العكبري: إنما ذكَّر الضمير في قوله: (به)، لأنه أراد المال أو الحُلي، لأن المذكور كُله مال وحُلي فحُمل على المعنى[٢].

فقد ورد الضمير في الحديث النبوي مذكراً وكان الواجب تأنيثه لأن العائد عليه مؤنث كالقلائد والقرط والخواتيم، حيث ذكّر الضمير حملاً على معنى المال أو الحُلي ، وهذا الأمر قد ورد في القرآن الكريم وكلام العرب نظمه ونثره مع أنه يعتبر خروجاً عن القواعد المتبعة في التطبيق اللغوي إلا أنه يستند إلى بعض الأصول النحوية وأهمها رد الفرع إلى الأصل . لأن التأنيث فرعٌ من الأصل ، كقول الشاعر في تذكير المؤنث :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرْضَ أبقلَ إبقالها

فقد ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان ، وكقوله تعالى : **﴿فلما رأى الشمسَ بازِغَةً قال هذا ربِّي﴾**[٣] .

أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه ، والأمثلة على ذلك كثيرة [٤].

ومثاله أيضاً تذكير صفة المؤنث غير الحقيقي في كلمة (الطست) حملاً على معنى الإناء، وذلك في ما رواه أبوذَرٍّ الغفاريِّ، وفي حديثه ليلة عُرج به قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "ثُمَّ جاء بطستٍ من ذهبٍ ممتليء حكمةً وإيماناً"[٥]. قال العكبري: (الطست) مؤنثة، ولكنه غير حقيقي، فيجوز تذكير صفته حملاً على معنى الإناء[٦] فقد ذَكّرَ صفة المؤنث (الطست)

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١١٢

(٢) المصدر نفسه ، ص١١٢

(٣) سورة الأنعام : ٧٨

(٤) انظر ابن جني ، الخصائص ، ت محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط ٤ ، العراق ـ بغداد ١٩٩٠ ، ٢ / ٤١٣ ـ ٤١٧ . وانظر كذلك علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، منشورات الجامعة الليبية ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٣ م ، ص ص ٣٦١ ـ ٣٦٢ .

(٥) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ص ١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٦) المصدر نفسه ، ص١٤٣.

بقوله (ممتلئٍ) حملاً على معنى الإناء المذكر ، فيجوز تذكير صفة المؤنث مثل ما يجوز تذكير المؤنث حملاً على المعنى كما ذكرنا سابقاً .

ومنه أيضاً ما ورد في تعقيبه على ما رواه أبوهريرة: "فأُتي رسولُ الله ـ صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خُذ هذا فتصدَّق به فقال: يا رسول اللهما أحدٌ أحوج مني فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم... قال: خُذها"[١]. قال العكبري: "... وقد قال قبل ذلك: "خُذ هذا". فإن صحت هذه الرواية فهي محمولة على المعنى وذلك أن العرق زبيل ويُعبر عنه بالسَّفيفة"[٢]. أي أنه أنّثَ في نهاية الحديث بقوله (خُذْها) مع أنه قد ذَكَّرَ في بدايته بقوله (خُذْ هذا) للإشارة إلى عِرق التمر ؛ فقد أنّث ما هو مذكّر حملاً على المعنى القفة التي فيها عِرق التمر ، وتأنيثُ المذكر موجودٌ في الكلام نظمه ونثره كقول الشاعر :

يا أيّها الراكِبُ المزجي مَطِيّتَه   سائلِ بني أَسَد ما هذه الصوتُ

فقد أنّثَ الصوت لأنه جاء بمعنى الاستغاثة ولذلك قال : ما هذه الصوت ؟ . والأصل في كلمة (الصوت) التذكير ، فأنّثَ الشاعر ما هو مذكر حملاً على معنى الاستغاثة، ومن النثر ما حَكاه الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : فلانٌ لَغُوب ، جاءته كتابي فاحتقرها ! فقلتُ له : أتقول : جاءته كتابي ! فقال : نعم ، أليس بصحيفة ! قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحمق . ومنه أيضاً قولهم (ذهبتْ بعضُ أصابعه) حيث أنّثَ ذلك لمّا كانت بعض الأصابع إصبع [٣].

ومنه أيضاً ما جاء في شرحه لحديث عبد الله بن عباس: "خمسٌ كُلهن فاسقةٌ"[٤]. قال العكبري: كل وقع في هذه الرواية. ووجهه أنه محمول على المعنى لأن المعنى ، كل منهن فاسقة يعني الحيّة والعقرب... [٥] .أي لو أنه حمل على اللفظ لقال : كُلّهن فاسق . ولكنه حمله على المعنى الحية والعقرب .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٥٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٥٣.

(٣) ابن جني ، الخصائص ، ٢ / ٤١٧ ـ ٤١٨ .

(٤) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٢٢ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢٢ .

وهناك أحاديث أخرى اتبع فيها أبو البقاء العكبري علة الحمل على المعنى غير التي ذكرناها[١].

د- ومن مصادره الاستحسان:

قال ابن الأنباري في تعريف الاستحسان: "فمنهم من قال: "هو ترك قياس الأصول لدليل، ومنهم من قال: (هو تخصيص العلة...) [٢].أي مخالفة الأصول لدليل وليس المقصود ما يستحسنه الإنسان ، وهذا الأصل النحوي كان أقلَّ الأصول اتباعاً عند أبي البقاء العكبري؛ فلم يذكره إلا في موضعين.

أما الموضع الأول فما رواه أبو سعيد الخدري ،قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إنِّي تاركٌ فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي، كتاب الله حبلاً ممدوداً من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي"[٣]. قال العكبري: أما "كتاب الله وعترتي" الأولين فبدلان من (الثقلين). وأما (كتاباً) الثاني فهو بدل من (كتاب) الأول. وجوّز ذلك وحسنه ما اتصل به من زيادة المعنى[٤].فَقَد يتحد البدل مع المبدل منه لفظاً إذا كان مع الثاني زيادة بيانٍ ، كقراءة يعقوب في سورة الجاثية (آية : ٢٨) قوله تعالى : ﴿وترى كُلَّ أُمَّةٍ جاثيةً كُلَّ أمّةٍ تُدْعَى إلى كتابِها﴾حيث قُرِئَ (كُلَّ أمةٍ تُدْعَى) بنصب كلمة (كُلَّ) الثانية على البدل لأنّه قد اتّصلَ بها سبب الجثو، فالبدل (كُلَّ)الثانية والمبدل منه (كُلَّ) الأولىقد اتّحدا لفظاً لأن(كُلَّ) الثانية قد اتصل بها زيادةُ معنى ، لذلك كان استحسانُ العكبري للبدللكلمة (كتاباً) الثانية صحيح في الحديث الشريف [٥].

والموضع الثاني ما رواه أبو أمامة صُدي بن عجلان الباهلي قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لتُنقَضَنّ عُرى الإسلامِ عُروةً عُروةً"[٦]. قال العكبري: بالنصب على الحال والتقدير: مبعضّةً ، كقولهم: دخلوا الأول فالأول ومعناه شيئاً بعد شيء، ولهذا يَحسنُ أن يُجعل جواب كيف

---

(١) المصدر نفسه ، الصفحات رقم: ٢٥٦/٢٥٥/١٤٧/٧٩.

(٢) انظر الأنباري ، لمع الأدلة ، ص ١٣٣.

(٣) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٩٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٩٥

(٥) انظر الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٣ /١٣ . وكذلك أبو حيان الأندلسي ، النهر الماد من البحر المحيط ، ٥ / ١٦٣

(٦) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ، ص٢١٠

تُنقضُ ؟[١]ويرى الباحث أن استحسان العكبري لنصب كلمة (عُروَةً) على الحال لأنها دالة على الترتيب كقولنا : ادخلوا طالباً طالباً . أي مرتبين واحداً واحداً [٢]. والذي دفعه إلى استحسانه هذا أنه يصلح لنا أن نضعَ اسمَ الاستفهام (كيف) في بداية الحديث : (كيف تُنْقَضُ عُرى الأسلامُ ؟) ليكون الجواب : عُروَةً عُروةً ، فمعلومٌ أن هذا الأسلوب يرشدنا إلى معرفة الحكم الإعرابي لمثلِ هذه الجُمَل .

هـ- ومن مصادره استصحاب الحال:

المراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب[٣].

ومثاله ما رواه أبوذَرٍّ الغفّاريٌّ من قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ:" لهذا عند الله أَخْيَرُ يوم القيامة... الحديث"[٤].ولكي نستجلي هذه المسألة لا بُدَّ لنا من ذكر الحديث كاملاً ؛ فقد ورد الحديث في جامع المسانيد، حيث روى أبو ذر الغفاريّ أنّ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال له : يا أبا ذر انظر إلى أرفع رجلٍ في المسجد قال : فنظرت فإذا رجل عليه حُلّة ، قال : قلت : هذا . قال : قال لي : انظر أوضعَ رجلٍفي المسجد ، قال : فنظرت فإذا رجل عليه أخلاقٌ قال : قلت هذا ؛ قال : فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلمٍ لهذا عند الله أخْيَرُ يومَ القيامة من ملء الأرض من مثل هذا [٥]. يشير العكبري إلى أن كلمة (أخير) في الحديث النبوي يراد بها كلمة (خير) التي تكون للتفضيل لأنه وصلها بحرف الجر (مِنْ) ، كقولك : زيدٌ خير من عمرو . ويعتبر العكبري هذا الأمر سهوً من الراوي ؛ إذ كان الصواب أن يقول : خير ، ويعطي احتمالاً آخرَ بأن يكون الراوي قدأخرجَ الكلمة على أصلها مثل كلمة (أفضل) [٦] .

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢١٠.

(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، ٢ / ٢٢٦

(٣) الأنباري ، لمع الأدلة ، ص ١٤١

(٤) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٤٧

(٥) ابن الجوزي ، جامع المسانيد ، ت الدكتور علي حسين البواب ، ج ٢ ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، المملكة العربية السعودية ـ الرياض ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م ، ص ٢٣٠

(٦) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٤٧

فالعكبري على هذا النحو يرى أن كلمة (أخير) يراد بها معنى التفضيل لأنه وصلها بحرف الجر (من) . لأن صيغة أفعل التي يُرادُ بها التفضيل من الإضافات غير المحضة فلا تفيد تعريفاً لأن النية فيها التنوين والانفصال ، ولا بد من تقدير حرف جر (من) ، فعندما نقول : زيدٌ أفضل من عمرو ، فإننا نزعم أنَّ فَضْلَ زيد ابتدأ من فضل عمرو مُتصاعداً في مراتب الزيادة ، فَعُلِمَ أنه أفضل من كلِّ مَنْ كان مقدارُ فضله كفضل عمرو ، و أنه علا من هذا الابتداء[١] . أو أنه استصحب كلمة (أخير) على أصلها حيث أخرجها على أصلها مثل كلمة أفضل التي أصلها فضل .

ومثاله أيضاً ما رواه أبو هريرة من قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: **"**يُحْشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ ثلاثةَ أصنافٍ**"**[٢]. يشير العكبري إلى انتصاب كلمة (ثلاثةَ) على الحال لأن أصلها في الحقيقة نعت تقديره :أصنافاً ثلاثة،...[٣]. أي أنّه استصحب حال الأصل الذي كانت عليه كلمة (ثلاثة) قبل أن تكون حالاً ؛ إذ كان أصلها نعتاً تقديره : (يُحشَرُ الناسُ يوم القيامة أصنافاً ثلاثة) . وهذا الأمر شبيه بالأعداد من ثلاثة إلى عشرة ، حيث إذا أضيفت هذه الأعداد إلى ضمير ـ كما أشار الرضي الاستراباذي ـ فهي منصوبة عند أهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة كأن نقول : جاء الرجال ثلاثتهم أو أربعتهم . أي مجتمعين في المجيء[٤]، لكنها في حقيقة الأمر أصلها فاعل تقديره : جاء ثلاثةُ الرجالِ . فلمّا أضيفت هذه الأعداد إلى الضمير أُعْرِبَتْ حالاً .

ومثاله أيضاً ما رواه أبو هريرة من قوله عليه الصلاة و السلام: **"**ما لعبديِ المؤمن عندي جزاءٌ إذا قبضتُ صفَيَّه من الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة**"**[٥]. قال العكبري: (يجوز في (الجنة) الرفع على البدل من (جزاء) والنصب على أصل باب الاستثناء كقوله تعالى: **﴿ما فعلوه إلا قليلٌ منهم﴾"**[٦]. بالرفع والنصب) [٧].

ويرى الباحث أنّ الآية التي استشهدَ بها أبو البقاء العكبري فيها خلاف وكذلك خلاف في الاصطلاح؛ فالبصريون يرون أنّ كلمة (قليل) في الآية الكريمة بدل بعض من كل لأنه على

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٢ / ١٥٧

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٧٩

(٣) المصدر نفسه ، ص ص ٢٧٩- ٢٨٠

(٤) انظر السيوطي ، همع الهوامع ٢ /٢٣١

(٥) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٨٠

(٦) سورة النساء: ٦٦.

(٧) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص٢٨٠.

نية التكرار ، وتعتبر عطفاً عند الكوفيين على اعتبار أن (إلا) حرف عطف لأنه مخالف للأول والمخالفة لا تكون في البدل وإنّما تكون في العطف بـ (بل و لا و لَكِنْ و) أُجيْبَ ◌َ بأنّ المخالفة واقعة في بدل البعض ، لأن الثاني فيه مخالفة للأول في المعنى ، وقد قالوا : مررتُ برجلٍ لا زيدٍ ولا عمروٍ ، وهو بدل لا عطف . لأن من شروط (لا) العاطفة ألا تتكرر[١].

وهناك مواضع أخرى ورد فيها هذا الأصل النحوي لكنها بمجملها قليلة[٢].

ثالثاً : واستكمالاً للمصادر التي اعتمد عليها العكبري في كتابه الاجتهاد العقلي والمنطقي ، حيث يُعْمِلُ أبو البقاء العكبري عقلَه واجتهادَه في المسألة لتخرج موافقةً للأحكام النحوية، ولذلك تبرز عنايته بالإعراب فلا يتكلَّف إلا استعراض النصوص وإشغال عقله في تحليلها وإعرابها بخلاف التصنيف في الفنون الأخرى التي كانت تتطلب منه إحضار المصنفات ذات الصلة وقراءتها عليه، ليقوم بإملاء ما حصَّله منها[٣]. لأنَّ مهمة الإعراب إبراز المعنى وتوضيحه.

فمن اجتهاداته ما جاء في تعقيبه على ما رواه أنس من قوله عليه الصلاة و السلام "بُعثتُ أنا والساعةَ "[٤].

فالعكبري يشير إلى أنه لا يجوز في كلمة (الساعة) إلا النصب على اعتبار أنها مفعول معه . لأن الواو جاءت بمعنى (مع) ولا يجوز رفعها لأن المعنى سيختلف؛(فلو قلنا: أنا وَ بُعِثَتْ السّاعةُ) فلو رُفِعَتْ كلمة (الساعة) لفسد المعنى لأن الساعة لم تحدثْ بَعد، إذ لا يُقال: بُعثت الساعة، ولا في الوقوع لأنها لم تُوجد بعد[٥]. " فالواو في المفعول معه تجري مجرى واو العطف إنْ أمكنَ ذلك ؛ فلا مانع من النصب في قولنا : (قمتُ وزيداً) على اعتبار أنّ زيداً مفعول معه ، ولا مانع أيضاً من الرفع في قولنا: (قمتُ أناوزيدٌ) على اعتبار أن زيدً اسم مرفوع معطوف على الضمير، أمّا لو قلنا :(انتظرتُكَ

---

[١] انظر السيوطي ، همع الهوامع ، ٢ / ١٨٨ وما بعدها .

[٢] انظر العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، الصفحات رقم: ١٨٣/١٧٠/١٥٧

[٣] انظر كتاب العكبري ، إعراب الحديث النبوي بتحقيق الدكتور حسن الشاعر، مقدمة المحقق، ص٤١

[٤] العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٨٧

[٥] انظر المصدر نفسه ، ص ٨٨

وطلوعَ الشمس) فلا يجوز العطف . أي عطف كلمة (طلوع) على الضمير التاء الواقع فاعلاً للفعل (انتظر) . لأنّ الشمسَ لا تنتظر كالمتكلم وهو الضمير التاء في(انتظرتُك) الذي يستطيع الانتظار، فالشمس لا تنتظر أحداً، أمّا لو قلنا: (قمتُ وزيدٌ) فيجوز العطف في هذه الحالة.لأنّ المتكلم وزيد يستطيعان القيام ، فالعبرة بجواز العطف في المفعول معه ، فإنْ أمكنَ تحويل المفعول معه إلى عطف عندها نقول يجوز التناوب بين المعيّة والعطف ، وإذا لم يستقم المعنى فذلك غير جائز لما تقدّم من أمثلة "[١]. وعلى هذا الأساس كان اجتهاد العكبري في مكانه ، فلا يمكن اعتبار الواو في الحديث الشريف حرف عطف لأن المعنى سيصبح (بُعثتُ أنا والساعة) والساعة في حقيقة الأمرلم تحدث بَعْدُ .

ومن اجتهاداته أيضاً ما رواه ربيعةُ بن كعب بن مالك أبي فراس الأسلمي: "أقولُ: لعلها أن تحدُثَ لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـحاجةٌ"[٢]. قال العكبري: أن ههنا مع الفعل في تأويل المصدر، وخبر (لعل) محذوف تقديره: لعل القصة أو الخصلة ذات حدوث، فحذف وأقام المضاف إليه مقامه، وإنما دعا إلى ذلك أن القصة والخصلة ليست حدوثاً بل حادثة[٣].

فالعكبري يرى أنّ خبر لعل محذوف تقديره : لعلّ القصة أو الخصلة ذات حدوث . فحذف المضاف وهو كلمة (ذات) وأبقى على المضاف إليه (حدوث) ، والسبب في ذلك ـ حسب اجتهاد العكبري ـ أنّ القصة أو الخصلة ليست حدوثاً وإنّما حادثة ، ولذلك كان التقدير : (لعل القصة أو الخصلة ذاتُ حدوثٍ) .

ومنها أيضاً ما رواه أبو موسى الأشعري قوله عليه الصلاة والسلام: "إذا مرَّت بك جنازةُ يهوديٍّ أو نصرانيٍّ أو مُسلمٍ فقوموا لها"[٤].فالرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ خاطب في البداية أبا موسى الأشعري الواحد بقوله عليه السلام : (إذا مرّتْ بك جنازةٌ) ثُمَّ عاد إلى الجمع بقوله : (فقوموا لها) . فأبو البقاء

---

(١) انظر ابن يعيش ، شرح المفصّل ١ / ٤٣٩

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٨٢

(٣) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص١٨٢

(٤) المصدر نفسه ، ص ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧

العكبري اجتهد وأعملَ عقلَهُ لمعرفة السبب وراءَ تغيُّرِ الخطاب من المفرد إلى الجمع ؛ فيشير إلى أن المراد من ذلك إمّا لأنّ أبا موسى الاشعري كان وحده ، أو لأنه كان المُعظَّمَ من دونهم فلمّا وصل الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الحكم الذي هو القيام عمَّ ،ليعلم من كان معهُ أن الحكم عامة، أو ليُعْلِمُ أبو موسى من يكون معه وقت مرور الجنازة به أن يفعلوا ذلك[١]. أي الوقوف للجنازة .

رابعاً : ومن المصادر التي اعتمد عليها العكبري كذلك آراء اللُّغويين والنحاة السابقين،

وهذا المصدر ناتج عن اطلاعه على ما جاء به العلماء السابقون كسيبويه وابن جني وشيخه ابن الخشاب وغيرهم.

فمن الأمثلة على ذلك اعتماده على رأي سيبوبه وذلك في ما جاء في تعقيبه على ما رواه النعمان بن بشير من قوله عليه الصلاة والسلام: "قال: كُلُّهم أعطيتهم كما أعطيته"[٢]. يرى العكبري أن لكلمة (كلّهم) في الحديث النبوي وجهين من الإعراب : الأول : الرفع على اعتبار أنه مبتدأ وجملة أعطيتهم في محل رفع خبر ، والثاني النصب تقديره : أعطيتُ كلَّهم ، حيث حذف الفعل وفسَّره بقوله : (أعطيتهم) . ولا يجوز نصب (كلّهم) بالفعل (أعطيتهم) الذي يليه . لأنه قد استوفى مفعوليه ؛ المفعول الأول الضمير الهاء المتصل بالفعل (أعطيتهم) والمفعول الثاني شبه الجملة المكونة من حرف الجر الكاف وما الموصولة (كما). ويقارن العكبري هذه الرواية بالرواية التي جاء فيها من قوله عليه الصلاة والسلام : (أكُلَّ بنيك نَحَلْتَ مثلَ هذا) . فقد نصب كلمة (كلَّ)بـ (نحلتَ) ، لأنه لم يُشْغَل عنه بضميره في رواية : (أكلَّ بنيك نحلتَ مثلَ هذا) . بإضمار فعلٍ دَلّ عليه ما بعده ، والرفع بعيد كما نصّ على ذلك سيبويه [٣]. فقد أشار سيبويه في باب (ما يُنْصَبُ في ألف الاستفهام مع الأفعال) إلى إضمار فعل بين الاسم وألف الاستفهام ، كقولك : (أعبدَ الله ضربتَه) ، حيث نُصِبَ الاسم (عبدَ الله) بإضمار فعلٍ يكون الظاهر تفسيره ، والتقدير : (أضربتَ عبدَ الله ضربتَهُ ؟) . وسبب اختيار النصب على الرفع أنّ الاستفهام في الحقيقة إنما يكون في الفعل

---

[١] المصدر نفسه ، ص٢٣٧

[٢] العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٣٤٤

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٤٥

لا الاسم . لأنّ السؤال يكون عمّا وقع الشّك فيه ، والشك يكون في الفعل لا الاسم ؛ بدليل لو قلتَ : (أعبدَ الله ضربتَه) فالشّك يكون في الضرب الواقع على عبد الله وليس الشك بذات عبد الله . فلمّا كان حرف الاستفهام دخل الفعل لا الاسم ، فكان الأولى دخول الفعل لا الاسم ، ومن ناحيةٍ أخرى قد يدخل الاسم بعد ألف الاستفهام فَيُرْفَع هذا الاسم على الابتداء كأن تقول :(أمحمدٌ مجتهدٌ ؟) . فقد رفعتَ الاسم (محمد) على الابتداء . لأنّ المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام عليهما يُوْجِبُ فائدةً ما ، وعندما سُبِقَ المبتدأ باستفهام كان الهدف أو المراد منه الاستفهام عن تلك الفائدة فنعرفه[1] . فالعكبري بكلامه هذا يعتمد على ما جاء به سيبويه .

ومنه أيضاً اعتماده على رأي شيخه ابن الخشَّاب؛ ففي ما رواه أبو برزة نضلة بن عُبيد أنه قال في حديث جليبيبٍ: "فقالت أمُّها: أَجُلَيْبيبُ إنِيه"[2]. يرى العكبري أن كلمة (إنيه) كلمة منفصلة مما قبلها ، ويستشهد عليها بقول الشاعر :

بَيْنَما نَحْنُ وَاقِفُونَ بِالتَّ لِّ لَدَى الرِّواءِ إنِيهِ

والغرض من ذلك كله الاستفهام على طريقة الإنكار، وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه وسمعتُ هذا كله في الحديث من شيخنا أبي محمد بن الخشاب وقت سماعنا عليه مسند أحمد رحمه الله[3]كأنْ تقول لرجل من أهل البادية : أَتَخْرُج إنْ أَخْصَبَتْ البادية ؟ فقال : أنا إنِيهِ ؟! منكراً على رأيه على خلاف أن يخرج ، وكأن يقال : قد قَدِمَ زيد ، فتقول : أَزَيْدُنيه ؟! . أي أنكرتَ أن يكون قَدِمَ . فقلت : أَزَيْدُنيه ؟![4] .

ومنه أيضاً اعتماده على رأي العلماء في المسائل اللغوية، فقد اعتمد على رأي ابن جني في ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص، قوله عليه الصلاة والسلام : "تعلوهم نارُ الأنيار"[5]. قال العكبري: كذا وقع في هذه الرواية، ويريد بذلك جمع

---

(١) انظر سيبويه ، الكتاب ١ / ١٦٠ ـ ١٦٧ ، وانظر ابن يعيش ، شرح المفصّل ١ / ٤٠٧ ـ ٤٠٨

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣

(٣) المصدر نفسه ، ص ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ٤ / ١١٠ . وانظر ابن جني، الخصائص ٣ / ١٥٨

(٥) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٣٦.

نار، وألف نار مبدلة من واو كقولهم: "تنوّرت النار" وفيه النور والأنوار، وتجمع النار على نيران، وأصل الياء واو أبدلت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها مثل: ريح ورياح لما رآهم قالوا: رياح حكى ذلك ابن جني في بعض كتبه[١]. ولقد ذكر ابن جني في كتابه الخصائص : إنّ كلمة (نار) شبيهةٌ بكلمة ريح التي جمعها رياح ، فلا يجوز لنا أن نقول : ريح وأرياح ونار وأنيار وإنما نيران[٢] .

فقدتردد ذكرُ علماء ونحاة كأبي زيد اللغوي وسيبويه والكسائي وأبي عبيدة وابن جني .

خامساً : ومن المصادر كذلك الاعتماد على المذهب البصري والكوفي في بعض

المسائل التي تناولها في كتابه منها: أنّ الاسم الذي يقع بعد (مُنذُ) يأتي مرفوعاً لا غير.لأن ذلك يُذكَرُ لقدر مُدَّة الانقطاع مثل قوله عليه الصلاة السلام : " لم يأتني مُنْذُ ثَلاثُ "[٣] . ذهب العكبري إلى رفع كلمة (ثلاث) بعد منذ . لأنه ذكر ذلك لقدر مدة الانقطاع ، أي أمَدُ ذلك ثلاث ليالٍ[٤] .

وهذايُطابق مذهبَ البصريين في رفع الاسم بعد (منذ) ؛فقد احتجوا بأنّ الرفع في الاسم بعد (منذ) مرفوع لأن ما بعدها خبر عنها ، ولأن (منذ) معناها (الأمَدُ) كأنْ نقول : (ما رأيْتُهُ مُنْذُ يومان) أي : أَمَدُانقطاعِ الرؤيةِ يومان . فالأمَدُ في موضع رفع بالابتداء فوجب رفع ما بعدها ليكون خبراً[٥] . وذهب الكوفيون إلى أن الاسم ارتفع بعد (منذ) بتقدير فعلٍ محذوف ، فيكون التقدير : (ما رأيتُهُ منذ مضى يومان) بتقدير فعلٍ بعد منذ ، فتصبح كلمة (يومان) ـ

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢٣٦.

(٢) ابن جني ، الخصائص ، ٣ / ٢٩٨ . وانظر كتاب العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، بتحقيق عبدالإله نبهان ، ص ٢٣٦ .

(٣) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٦٠

(٤) المصدر نفسه ، ص ٦٠

(٥) انظر الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ج ١ ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط ٤ ، مصر ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م . ص ٣٩١ .

حسبَ رأيهم ـ فاعلاً مرفوعاً . وبهذا يظهر لنا اعتماد العكبري على رأي البصريين فقد أخذ برأي البصريين في كلامهم عن منذ [١].

وكذلك اعتبار (كان) تامة بمعنى يحدث في ما رواه أبو هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام قوله : " كُلُّ أهل الجنَّةِ يرى مقعده من النار فيقول : لولا أنَ الله هداني ، فيكون له شكرٌ " [٢]. ذهب العكبري إلى أن كلمة (يكون) هنا في الحديث الشريف تامّة ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى :(**وإنْ كان ذو عُسرةٍ**)[٣] ، وهذا الرأي الذي تبنّاه العكبري هو قول سيبويه والبصريين ، فالفعل (كان) اكتفى بالمرفوع وهو كلمة (شكرٌ) ، فتكون كان بمعنى (ثبت وحدث) كأن تقول : كانَ اللهُ ولا شيءَ مَعَهُ . وتكون بمعنى (حدث) مثل قول الشاعر :

إذا كان الشتاءُ فأَدْفِئُونِي.

أي إذا حدثَ الشتاءُ[٤] . وقد أجاز بعض الكوفيين أن تكون كان ناقصة في الآية الكريمة السابقة ، وتقدير الخبر : (وإنْ كان من غرمائكم ذو عسرة) ، فحذف المجرور الذي هو الخبر ، وهناك تقدير آخر أيضاً : (وإنْ كان ذو عسرةٍ لكم عليه حق) ، وحذفُ خبر كان لا يجوز عند البصريين لا اقتصاراً ولا اختصاراً [٥]، فلا يجوز عند البصريين حذف اسم كان وأخواتها ، ولا حذف خبرها لا اقتصاراً ولا اختصاراً . أما الاسم فلأنّه مُشَبّه بالفاعل والفاعل عمدة لا يُحْذَف ، وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف ، لأنه إنْ رُوعيَ أصله وهو خبر المبتدأ فإنه يجوز حذفه ، أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول كذلك ، فكما يجوز حذف خبرالمبتدأ والمفعول كذلك يجوز حذف خبر كان ، لكنه صار عندهم عوضاً من

---

(١) انظر الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٨٢

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٦٥

(٣) سورة البقرة : ٢٨٠

(٤) انظر السيوطي ، همع الهوامع ، ١ / ٣٦٨ .

(٥) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط في التفسير ، ج ٢ ، دار الفكر ، طبعة جديدة ، بيروت ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ ، ص ٧١٦

المصدر ، كأن نقول : كان زيدٌ قائماً . فالقيام كَوْنٌ من أكوان زيد ، والأعراض لا يجوز حذفها[١] .

ومن آراء الكوفيين إجازتهم العطف على موضع (إنّ) مثل ما ورد في حديث رافع بن خديج قوله : " إنَّ جبريلَ أو ملكٌ "[٢] خَرَّجَ العكبري في أحد الوجوه الإعرابية أنّ رفع كلمة (ملكٌ) في الحديث الشريف معطوفة على موضع إنّ ، كما ذهب الكوفيون إلى ذلك[٣] . فقد ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر واحتجوا على جواز ذلك من خلال النقل والقياس . مثل قوله تعالى : **(إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى)**[٤]. حيث عطف (الصابئون) على موضع (إنّ) قبل تمام الخبرهو قوله تعالى : (مَنْ آمنَ بالله واليوم الآخر) . وقد ورد عن العرب قولهم : (إنّك وزيدٌ ذاهبان) . إلا أن سيبويه اعتبر هذا من باب الغلط عند العرب [٥] . فقد أشار سيبويه إلى أن بعض العرب يتوهمون عامدين فيقولون : إنّهم أجمعون ذاهبون ، وإنّكَ وزيدٌ ذاهبان . والذي ورد في الآية الكريمة من باب التقديم والتأخير فيكون تقدير الآية : (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله منهم وعمل صالحاً فلهم أجرهم والصابئون والنصارى كذلك)[٦] . فيظهر لنا تطابق قول العكبري مع ما ذهب إليه الكوفيون من الرفع .

وفي بعض الأحيان يشير العكبري إلى رأي الكوفيين دون الأخذ بكلامهم كاعتبارهم أن (رُبَّ) اسم مرفوع بالابتداء، في ما رواه عمُّ أبي حرة الرقاشيّ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقوله: "فإنَّهُ رُبَّ مُبَلَّغٍ أَسْعَدَ من سامعٍ "[٧]. قال العكبري : " (أسعدَ) هنا نعت لـ(مُبلّغٍ) مجرور ، ولكنه فُتِحَ لأنه لم ينصرف ، والذي يتعلق به (رب) محذوف تقديره : يوجد أو يُصاب ، وأجاز الكوفيون (أسعد) بالرفع ،

---

(١) السيوطي ، همع الهوامع ١ / ٣٦٩

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٨٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٨١

(٤) سورة المائدة: ٦٩.

(٥) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ١٨٥ ـ ١٨٦ .

(٦) انظر سيبويه ، الكتاب ، ٣ / ٤١ ـ ٤٢. تمّ ذكره سابقاً من هذا البحث ص ٢٨ .

(٧) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٣٥٤ .

وبنوه على رأيهم في أن (رُبّ) اسم مرفوع بالابتداء ، فيكون (أسعد) خبراً له "[١]، فالكوفيون يجيزون رفع كلمة (أسعد)بناءً على أن (رُبَّ) مرفوع بالابتداء و (أسعدُ) خبره ؛ لزعمون أنَّ (رُبَّ) اسم مبني ، لأنها في التقليل مثل (كم) الخبرية في التكثير ، وهي عندهم اسمٌ بإجماع مثل قول الشاعر :

إنْ يَقْتُلُوكَ ، فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ   عاراً عليكَ وَرُبَّ قَتلٍ عارُ

فـ (رُبَّ) عندهم مبتدأ و (عارُ) خبره[٢] .

فالعكبري أشار إلى رأي الكوفيين حول (ربَّ) دون الأخذ به .

ومن آراء الكوفيين التي أشار إليها العكبري دون الأخذ بها أنهم يُسمون ضمير الشأن بالمجهول في ما يرويه جابر بن عبدالله : " كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم في سَفَرٍ ، فَهَبَّتْ ريحٌ شديدةٌ ، فقال : هذه لموتِ منافقٍ فلمّا قدمنا المدينة إذا هو قد مات عظيمٌ من عُظماء المنافقين "[٣]. ذهب العكبري إلى أنّ الضمير (هو) ضمير الشأن لأنه لم يتقدم قبله اسم ظاهر يعود عليه ، وهو ما مايسميه الكوفيون باسم المجهول[٤] ، فقد أطلق الكوفيون على ضمير الشأن مصطلح المجهول . لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه كأن نقول : (هو زيدٌ قائمٌ) فالضمير (هو) لم يتقدمه اسم ظاهر يعود عليه ، بل هو ضمير الشأن ويفَسِّره ما بعده من الخبر وهو (زيد قائم) [٥] .فالناظر لهذا المثال يجد أن العكبري أشار إلى رأي الكوفيين دون أن يوافقهم في ما ذهبوا إليه .

وهذه المصادر التي أشرنا لها تعتبر ذات دلالة واضحة على فهم أبي البقاء العكبري ووعيه واستيعابه لجميع الوجوه الإعرابية المختلفة والاستدلال بها.

---

(١) المصدر نفسه ، ص ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥

(٢) انظر السيوطي ، همع الهوامع ، ٢ / ٣٤٦ .

(٣) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٠٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٤ .

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصّل للزمخشري ،٢ / ٣٣٥ ـ ٣٣٦ .

المبحث الثالث: آراء العكبري ومقارنتها بالآراء الأخرى

لقد جمع كتابُ أبي البقاء العكبري (إعراب الحديث النبوي) عدداً من الآراء التي تشير إلى وعيه وفهمه لعلم النحو وأصوله، ولو أن بعض آرائه قد شابها شيءٌ من عدم الدقة والتناقض في بعض الأحيان. ويمكن لنا أن نستعرض بعض هذه الآراء ونقارنها بغيرها من آراء العلماء.

فمنها ما ورد في تعقيبه على ما رواه أنس في قصة جُليبيب: "فقالت: لا ها الله إذن"[1]. قال العكبري : (الجيد القول : لا ها الله ذا، والتقدير: هذا والله، فأخّر (ذا)، ومنهم من يقول: (ها) بدل من همزة القسم المُبدلة من الواو، و (ذا) مبتدأ والخبر محذوف أي هذا ما أحلف به) [2]. وقد ذكر الأزهري وابن مالك أن العرب تقول : لا ها الله ذا ، بدون ألف في القسم ،كما أنّ العامة تقول : لاَ ها الله والمقصود من ذلك : لا والله هذا ما أُقْسِمُ به . فأُدْخِلَ اسم الله بين (ها) و (ذا) [3] . فدلّ ذلك على أنه يجوز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه (الهاء) .

---

[1] العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٩٧ .

[2] المصدر نفسه ، ص ٩٧ .

[3] الأزهري ، تهذيب اللغة ، تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري ، ج ١٥ ، دار الكاتب العربي ـ ١٩٦٧ ، ص ٤٦ ، وانظر ابن مالك ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ت محمد فؤاد عبدالباقي ، مكتبة دار العروبة ـ القاهرة ، ص ١٦٧ ، وينظر كذلك إلى كتاب العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، تحقيق عبد الإله نبهان ، ص٩٧.

ومها أيضاً ما رواه أبو هريرة من قوله عليه الصلاة السلام "نِعْم المنيحةُ اللقحة منيحةً "[١]. قال العكبري :"(المنيحة) فاعل (نِعم) و (اللقحة) هي المخصوصة بالمدح و(منيحةً) الثانية منصوبة على التمييز توكيداً "[٢] . فقد ذهب العكبري إلىما ذهب إليه المُبَرِّد في جواز وقوع التمييز بعفاعل نِعمَ وبئسَ الظاهر لإفادة البيان والتأكيد ، وهذا ما منعه سيبويه لأن التمييز لا يقع بعد الفاعل الظاهرفلا يُقال : (نِعمَ الرجلُ رجلاً زيد) . لأن المقصود من

المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كافٍ عن الآخر وربما يوهم أن الفعل الواحد له فاعلان ، ولأن فائدة التمييز رفع الإبهام ولا يوجد إبهام إلا بعد الإضمار ولا يوجد في الحديث ما هو مضمر ، والذي نختاره الجواز لأن الفاعل الظاهرإنْ لم يرفع إبهاما فالتوكيد به حاصل كقول جرير :

تَزَوّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا فَنِعْمَ الزّادُ زادُ أبيكَ زادا

فقد رفع (الزّاد) المعرف بالألف واللام على أنه فاعل نِعْمَ ، وزادُ أبيك المخصوص بالمدح ، وكلمة (زاداً) تمييز منصوب [٣].

ومن آرائه أيضاً تقديم خبر كان عليها في ما رواه أبوذرٍّ الغفاري مما جاء في حديثه ـ صلى الله عليه وسلم ـ قولهِ "قلتُ : يا رسول الله ونبيٌّ كان"[٤]. قال أبو البقاء العكبري: " الجيد أن ينصب (نبيّ). لأنه خبر (كان) "[٥]. وأحسبُ أن ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري في تقديم خبر كان عليها هو تشبُّهاً بالمفعول به الذي يجوز فيه أن يتقدم على عامله الفعل[٦]. وقد أشار ابن يعيش إلى أن كان وأخواتها لمّا كانت متصرفة تَصَرُّفَ الأفعال الحقيقيّة ومشبهة بها ، جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير ، فتقول : (كان زيدُ قائماً) و (كان قائماً زيدُ) و (قائماً كان زيدُ) [٧].فبهذا يظهر لنا أنه يجوز تقَدُّمخبر كان عليها تشبّهاً بالمفعول به إضافةً إلى أنها كالأفعال الحقيقيّة المتصرفة .

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٧٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٧٢ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٤ / ٣٩٦ ـ ٣٩٧ . وانظر ابن مالك ، شواهد التوضيح ، ص ١٠٧ وما يليها .

(٤) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٤١ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٤١ .

(٦) انظر العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، ص ٣٠١ .

(٧) ابن يعيش ، شرح المفصّل ، ٤ / ٣٤٥

ومن آرائه أيضاً ما رواه جابر بن عبد الله من قوله عليه الصلاة والسلام: "كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم في سفرٍ ٍهبّت ريحٌ شديدة، فقال: هذه لموتِ منافقٍ فلما قدِمنا المدينة إذا هو قد مات عظيم من عظماء المنافقين"[١]. قال العكبري : " قوله (إذا) هي للمفاجأة كقوله

تعالى: ﴿ثُمّ إذا دعاكم دعوةً مِنَ الأرضِ إذا أنتم تَخرجون ﴾[٢] وهي ظرف مكان عند المحققين ، و (هو) ههنا ضمير الشأن إذ لم يتقدم قبله ظاهر يرجع إليه . ويسميه الكوفيون المجهول ، و(هو) مبتدأ وما بعده الخبر"[٣] .

لكنّ العلماء اختلفوا في (إذا) ؛ فهي عند الكوفيين والأخفش وابن مالك حرف ويُرَجِّحه قولهم : خرجتُ فإذا إنَّ زيداً بالباب . بكسر (إنَّ) . لأن إن لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ، وظرف زمان عند الرياشي والزّجّاج والزمخشري وابن طاهر وابن خروف ، والذي يذهب إليه الباحث أنّها ظرف مكان كما ذهب إلى هذا المُبَرِّد والفارسي وابن جني وغيرهم . لأنّنا عندما نقول : خَرَجْتُ فإذا زيدٌ . حيث إن (إذا) تُخبِرُ عن مكان زيد[٤] .

ومنها أيضاً ما جاء به في حذف الألف من كلمة (ما) الاستفهامية ، في ما رواه أنس في حديث الوليمة من قوله عليه السلام : "فقلت مَه؟ قال: الحيسُ "[٥]. ذهب العكبري إلى أنّ المراد في الحديث (فما) ولكنه حذف الألف ، وجعل الهاء بدلاً منها كما قالوا : (هنه) في (هنا) ولا يقال إن الألف حُذِفَتْ لكونها استفهاماً، كما حُذفت في قوله: ﴿مِمَّ خُلِق﴾[٦]. لأن حذف ألف ما الاستفهامية يأتي في حالة الجر أمّا المنصوب والمرفوع فلا[٧] . فقد وقعت (ما) في محل رفع مبتدأ ، أي (فما هذا) والفاء حرف استئناف لا حرف جر . لذلك لا يجوز القول إن ألف (ما) حُذِفَتْ لأنه سبقها حرف جر كما في الآية الكريمة، ففي حالة الرفع لا تُحذَف ألف ما الاستفهامية ، ولكن ربما حذفوا الألف في غير موضع الجر لأَمنهِم من اللبس لدلالة حال المسؤول والمسؤول

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٠٤ .

(٢) سورة الروم : ٢٥

(٣) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٠٤ .

(٤) انظر ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق الدكتور مازن مبارك ومحمد علي ، ج ١ ، دار الفكر ، ط ١ ، دمشق ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م ، ص ص ٩٢ ـ ٩٣ . وانظر السيوطي ، همع الهوامع ، ٢ / ١٣٤ .

(٥) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٨٢ .

(٦) سورة طارق: ٥.

(٧) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٨٢ .

عنه على المحذوف كأن نقول : إيش يعني أيَّ شيء و مَه يا زيد . يعني ما الخبر وما الأمر . فلما كَثُرَ الحذف في المعنى كَثُرَ الحذفُ في اللفظ [١].

وفي الحديث الذي رواه أبوذر الغفاري: "سألتُ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن مسح الحصى فقال: واحدةً أودَعْ"[٢]. ذهب العكبري إلى نصب كلمة (واحدةً) على أنها مصدر نائب عن فعله ، اي (امسح مسحةً واحدةً)[٣]. فيجوز أن يُحذفَ عامل المصدر كأن ترى رجلاً لا يفي بوعوده ، فتقول له : (مواعيدَ عرقوبٍ أي، وعدتني مواعيدَ عرقوب ، فقد حُذِفَ الفعل واكتُفِيَ بالمصدر الذي ناب عن فعله ، وهذا ما أشار إليه النحاة ومنهم سيبويه وابن يعيش[٤] .ويجوز حذف عامل المصدر إذا دلّ السياق على ذلك كأن تقول : أَرَجَعْتَ إلى بيتك اليوم ؟ فيُجاب : رجعتين . أي رجعتُ رجعتين[٥].وبهذا تكون كلمة (واحدةً) في الحديث الشريف منصوبة بعاملها المحذوف جوازاً .

ومن آرائه أيضاً ما رواه جابر بن عبد الله : "اقتتل غلامان غُلامٌ من المهاجرين وغلامٌ من الأنصار، فقال المهاجريُّ : يا لَلْمهاجرين، وقال الأنصاري: يا لَلأنصار، فخرج رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم فقال: دعوى الجاهلية؟؟ فقالوا: لا إلا أنَّ غلامين كسعَ أحدهما الآخر فقال: لا بأس ولينصرالرجلُ أخاه ظالماً أو مظلوماً"[٦]. قال العكبري : " وقوله(ظالماً) تقديره :ظالماً كان، وهو خبر كان. ومثله قول الشاعر:

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهرَ آلَ مُطرِّفٍ إنْ ظالماً فيهم وإنْ مظلوماً [٧]

فالشاهد فيه أنّه أضمرَ فِعلَ الشرط بعد (إنْ) فصوب (ظالماً) كأنّه قال : إنْ كنتَ ظالماً و إنْ كنتَ مظلوماً [١] .

---

(١) انظرابن قيِّم الجَوزيّة ، بدائع الفوائد ، ج ١ ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م ، ص ١٢٨ . وانظر ابن مالك ، شواهد التوضيح ،ص ص ١١٤ ـ ١١٥ ، وانظر كتاب العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، بتحقيق عبد الإله نبهان، ص٨٢.

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٣٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٣٨ .

(٤) انظر سيبويه ، الكتاب ١ / ٤١٣ ، وكذلك ابن يعيش ، شرح المفصّل ١ / ٢٧٨ .

(٥) عباس حسن ، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، ج ٢ ، دار المعارف ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٦٣ . ص ١٧٨

(٦) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٠٧ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٠٨ .

ومنها أيضاً ما رواه أسامة بن زيد من قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ: "لم يأتني منذ ثلاثُ "[٢].

قال العكبري في حديثه عن (منذ) في الوجه الثاني: " أن تُذكر لبيان المدة، ثم يُنظر فيه فإنْ ذكر بعدها المدة من أولها إلى آخرها رفعت المدّة لا غير. كقولك: ما رأيته منذ يومان، ومنذ شهر، وإن ذكرتها لابتداء مدة الانقطاع كقولك: ما رأيته منذ يومِ الجمعة رفعت أيضاً على تقدير: أول ذلك يوم الجمعة..." [٣]. والذي ذهب إليه العكبري في هذه المسألة هو رأي البصريين أما الكوفيون فقد قالوا : إنّ الاسم ارتفع بعد (منذ) بتقدير فعلٍ محذوف والدليل على ذلك أنهما مركبان من مِنْ (مِنْ) و (إذْ) فتغيرا عن حالهما في إفراد كُلٍّ واحدٍ منهما ، فَحُذِفَتْ الهمزة وَوُصِلَتْ (مِنْ) بالذال وَضُمّتْ الميم ؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب . لذلك يقولون في (ما رأيته منذ يومان) أن كلمة (يومان) مرفوعة بفعل محذوف تقديره : (ما رأيته منذ مضى يومان) [٤].

وهناك آراءٌ شابها شيءٌ من عدم الدقة والتناقض في بعض الأحيان إلا أنه لم يخرج عن دائرة النحاة والأخذ برأيهم؛ حيثُ إنّه التزم برأيٍ أو آراءٍ ولم ينظر إلى الوجوه الأخرى من الإعراب أو الآراء؛ فصار يتهم الرواة بالخطأ والسهو أو أنه ناقض نفسهُ في بعض ما ذهب إليه أو أنه لم يدقق في الروايات. ويعود ذلك إلى عدة أسباب.

أولاً: الالتزام بقواعد النحاة واتهام الرواية باللحن والخطأ أحياناً ؛ لمخالفتها للقواعد النحوية، وليس هذا وحسب بل يصف الرواة بالسهو والخطأ[٥].

فمن الأمثلة على ذلك ما روي عنه عليه الصلاة والسلام في حديث الثلاثة نفر الذين سقطت عليهم صخرة وهم في الغار حيث قال: "إنّه كان لي والدانِ كنتُ أَحلبُ لهما

---

(١) السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، تحقيق محمد علي سلطاني ، ج ١ ، دار العصماء ، ط ١ ، سوريا ـ دمشق ٢٠٠١ م ، ص ١٣٠ .

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٦٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦١ .

(٤) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص ص ٣٨٢ ـ ٣٩١

(٥) انظر كتاب العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، تحقيق الدكتور حسن الشاعر، مقدمة المحقق ، ص ٥٢.

في إنائهما فآتِيهما، فإذا وَجَدتُ هما راقدين قُمْتُ على رُؤوسهما كراهيةَ أن أَرُدَّ سِنَتَهما في رؤوسِهما حتى يستيقظان متى استيقظا"[١].

قال العكبري " هكذا وقع في هذه الرواية (حتى يستيقظان) بالنون . وفيه عدة أوجه: أحدُها: أن يكون ذلك سهواً من الرواة وقد وقع ذلك منهم كثيراً، والوجه حذفها بـ (حتى) لأن معناها إلى أن، تتعلق بـ (قُمْتُ)، والوجه الثاني: أن يكون ذلك على ما جاء في شذوذ الشعر قال الشاعر:

يا صاحبي فَدَتْ نفسي نفوسَكما   وحيثُما كنتما لُقِّيتُما رَشَدَا

تَحَمّلا حاجَةً لي خَفَّ مَحْملُها   تَسْتَوجِبَا نعمةً مني بها ويدا

أن تقرآنِ على أسماءَ ويحكما   منّي السلام وأَنْ لا تُخبرا أحدا

فأثبتَ النون في موضع النصب في قوله : (أن تقرآن) وكذلك هو في هذا الحديث لأن المعنى إلى أن يستيقظا ، والوجه الثالث : أن يكون على حذفِ مبتدأ أي حتى هما يستيقظان [٢] .

فالعكبري ذكر في الوجه الأول أن الرواية وردت بالنون وذلك ناتج عن سهو الرواة ثم يذكر الوجهين الآخرين ، فَلِمَ يصف الرواة بالسهو والخطأ مع أنه يرى وجوهاً أخرى لحذفِ النون ؟! . إنّ الوجه الثاني في رفع الفعل بعد (حتى) معروف ومعلوم في كتب النحو ، فَمِنَ العربِ مَنْ يُجيز إهمال (أَنْ) المخففة حملاً على (ما) المصدرية ، فيرفع المضارع بعدها كقول الشاعر :

أن تقرآن على أسماءَ ويحكُمَا   مِنّي السلامَ وألا تُشْعِرا أحَدَا

فـ (أن) الأولى والثانية مصدريتان مخففتان وقد أُعمِلَت الثلية وأُهمِلت الأولى ، ومن إهمالها أيضاً قراءة بعضهم كما ذكر أبو حيّان ، قوله تعالى (لِمَنْ أَرادَ أن يُتِمُّ الرَّضاعَةَ) البقرة : ٢٣٣ برفع الفعل (يُتِمُّ) [١].

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ص ٧٦ ـ ٧٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ص ٧٧ ـ ٧٨

ومن الأمثلة على التزامه بقواعد النحاة ووصف رواة الحديث بالسهو والخطأ ما رواه سُمرة بن جُندب من قوله عليه الصلاة والسلام: "لا يتعاطى أحدُكم أسيرَ أخيهِ فيَقْتُلُهُ"[٢]. قال العكبري : " الصواب (لا يتعاطَ)بغير ألف لأنه نهي، وقوله: فيقتلُهُ منصوب على جواب النهي ويجوز رفعه على معنى فهو يقتله، وقد وقع في هذه الرواية يتعاطى بالألف والأشبه أنه سهو فَإنْ وُجِدَ في كل الطرق هكذا فيؤول على الوجهين ، أحدهما : أن يكون نفياً وهو نهي في المعنى كقوله تعالى :**﴿لا تسفكونَ دماءكم﴾**"[٣] ، والثاني: أن يكون أشبعَ فتحة الطاء فنشأت منها الألف كما

قال الشاعر : إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ولا ترضّاهَا ولا تَمَلَّقِ [٤]

وهذا من باب إجراء الفعل المعتل مجرى الفعل الصحيح ، فأثبت الألف واكتفى بتقدير حذف الضمة لتي كان ثبوتها منويّاً في الرفع ،فقد أثبتَ الألف في كلمة (ترضاها) ، وأكثر ما يجري المعتل مجرى الصحيح فيما آخره ياء أو واو ، ومن ذلك قراءة قنبل من سورة يوسف (٩٠) إنَّه مَنْ يتقي ويصبرْ ، فإنّ الله لا يُضيع أجر المحسنين " فقد أثبت الياء في لفعل (يتقي) مع أنّه سبقها جازم [٥].

يتفق الباحث في السؤال الذي طرحه الدكتور حسن موسى الشاعر :لِمَ يَعزو أبو البقاء العكبري هذه الرواية إلى سهو الرواة مع أنه أشار إلى إمكانية إعرابها من وجوهٍ أُخرى؟ فهو على هذا يتشدَّد في اتباع النحاة في سبيل وصفه للرواة بأنهم سهوا وأخطأوا في الأحاديث[٦].

---

[١] ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلمية ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م ، ص ٤٧٦ . وانظر ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ٥٦٣ . وانظر ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص ٤٦ ، وانظر كذلك ابن مالك ، شواهد التوضيح ، ص ١٠٨ . وكذلك أبو حيّان الأندلسي ، النهر الماد من البحر المحيط ، ١ / ٢٣٣ .

[٢] العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٠٢ .

[٣] سورة البقرة : ٨٤ .

[٤] العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣

[٥] انظر ابن مالك ، شواهدالتوضيح ، ص ص ٢٠ ـ ٢١ . وكذلك أبو حيّان الأندلسي ، النهر الماد من البحر المحيط ، ٣ / ٣٣٧ .

[٦] انظر كتاب أبي البقاء العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر: مقدمة المحقق، ص ٥٣.

وقد يلتزم أبو البقاء بمذهبٍ نحويٍّ ويقوّيه على مذهبٍ آخر؛ فمثلاً ما رواه أنس من قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لفاطمة عليها السلام: "هذا أول طعامٍ أكله أبوك من ثلاثة أيام"[١]. قال العكبري: (هكذا في هذه الرواية، ودخول (مِن) لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين ومنعه أكثر البصريين، والأقوى عندي مذهب الكوفيين، وقد ذكرت هذا بأدلته في موضع آخر في قوله تعالى: **(أُسسَ على التقوى مِن أول يومٍ)**[٢])[٣].

فالعكبري يأخذ برأي لكوفيين في اعتبار (مِن) لابتداء غاية الزمان مستشهدين بقوله تعالى : (لمسجدٌ أُسّسَ على التقوى من أول يومٍ أحق أن تقوم فيه). أي أول يومٍ من الزمان ، ويخالف ما منعه البصريون في اعتباره لابتداء الغاية الزمانية إذ إنّ (مِنْ) عندهم تدل على ابتدء الغاية في المكان و(مُذ) تدل على ابتداء الغاية في الزمان ، فنقول : (ما رأيتُهُ مُذ يوم الجمعة) ، فيكون المعنى بابتداء الغاية الزمانية أي في الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، ونقول : (سِرتُ من بغدادَ) . فيكون المعنى ما ابتَدأتُ بالسير من هذا المكان[٤].

ويرى الباحث أنّ كلام الكوفيين هو الأدق والأقوى ؛ حيث إنّه يجوز لـ(مِنْ) أن تتناوب في ابتداء الغاية الزمانية والمكانية حسب السياق الذي ترد فيه ، ومثال ذلك قولنا : (سافرتُ من عمّانَ الى دمشقَ) فهنا تدل على ابتداء المكان ، ولكن لو قلنا : (درستُ من الثامنة صباحاً إلى الواحدة ظهراً) ، فهنا دلت على ابتداء الزمان [٥] .

يتضح لنا أن أبا البقاء العكبري كان يُقَدِّمُ آراءَ وقواعدَ النحاة؛ فإن خالفت الرواية هذا المبدأ عزا هذا الأمر إلى سهوالرواة وتخطئتهم وخلطهم، مما حدا به إلى مخالفة الآراء الأخرى التي أشار إليها، ولكنه لم يُعطها اهتمامه العلمي ويتمثلُ ذلك في الوجوه الإعرابية الأخرى التي ذكرها في إعرابه للأحاديث.

---

(١) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٩٥ .

(٢) سورة التوبة: ١٠٨.

(٣) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٩٥ .

(٤) انظر ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١ / ٣٧٠ .

(٥) عباس حسن ، النحو الوافي ٢ / ٤٢٦ .

ثانياً: الاضطراب والتناقض في آراءِ أبي البقاء العكبري أحياناً دفعته إلى مخالفته لآرائه وآراء النحاة، مما نتج عنه التناقض الواضح[١]. ورُبما يعود ذلك إلى عُقدة العمى التي لازمته منذ صغره.

ومثاله ما جاء في تعقيبه على ما رواه أسامة من قوله: فلمَّا سَمِعَ النبيّ ـ صلى الله عليه وسلم حطمة الناسِ خلفَه قال: "رويداً أيها الناس، عليكم السكينة"[٢]. قال العكبري : "الوجه أن تنصب السكينة على الإغراء أي: الزموا السكينة كقوله تعالى: **(عليكم أنفسكم)**[٣] ولا يجوز الرفع لأنه يصير خبراً ، وعند ذلك لا يَحْسُنُ أن يقولَ : رويداً أيها الناس "[٤] . فالعكبري يُعرب كلمة (السكينة) في الحديث السابق على الإغراء أي مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: (الزموا). ويستدل على ذلك بالآية الكريمة السابقة ، إلا أنه قد أعربَ (عليكم) في الآية في موضع آخر في أحد كتبه اسم فعل أمر فقال: عليكم اسم فعل ها هنا ، وبه انتصب أنفسكم ، والتقدير : احفظوا أنفسَكم . أي أنّ إعراب (أنفسَكم) مفعول به لاسم الفعل وليست مفعولا به لفعل الإغراء (الزموا) [٥]. مما يشير إلى التناقض الحاصل عنده في آرائه . وربما يكون ذلك من باب جواز الوجهين وليس تناقضاً .

ومن أشكال التناقض عنده مسألة حذف النون، فأجاز حذف النون في بعض المسائل ومنعه في بعضٍ آخر[٦]. فمن ذلك ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص من قوله عليه الصلاة والسلام: "إنهم كانوا عِباداً يعبدوني"[٧]. فالعكبري يرى أنه لا سبب لحذف النون في (يعبدوني) لأنّ الأصل يعبدونني. ويضعُ لها احتمالين أو

---

(١) انظرالعكبري ، إعراب الحديث النبوي ، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر: مقدمة المحقق، ص٥٦.

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٥٨ .

(٣) سورة المائدة: ١٠٥.

(٤) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ص ٥٨ ـ ٥٩

(٥) انظر العكبري ، إملاء ما مَنَّ به الرحمن ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، ط ١ ، صيدا ـ بيروت ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م ، ص ٢٠٥ . وانظر كذلك ابن الأنباري ، البيان في إعراب غريب القرآن ، تحقيق الدكتور طه عبدالحميد طه ، ج ١ ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م ، ص ٣٠٧ . وانظر العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ت حسن موسى الشاعر ، مقدمة المحقق ، ص ٥٩ .

(٦) انظر إلى العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، تحقيق الدكتور حسن الشاعر: مقدمة المحقق، ٥٦ـ ٥٩.

(٧) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٣٢ .

وجهين أحدهما: أن تُشدد النون فتكون كقوله تعالى: **﴿أتحاجوني في الله﴾** [(١)] فتُدغم النون في النون. والثاني: أن تكون النون خفيفة فتكون قد حُذفت إحدى النونين كما قال الشاعر:

له نيَّةٌ في بُغض ِ صاحبهِ عمةِ الله نقليكُم وتَقلونا[(٢)]

أي أنّه يجيز حذف النون هنا على هذا الوجه .

ومثاله أيضاً في حديثٍ آخر، ما رواه عبد الرحمن بن غنم بن كُريب الأشعري، من قوله "إنَّ رجلاً قال للنبيّ صلى الله عليه وسلم: إنَّ لي قرابةً أصلهم ويقطعوني"[(٣)]. قال العكبري: الصواب (يقطعونني) بنونين أو بنون واحدة مشدَّدة، لأن هذا الفعل مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون والأخرى نون الوقاية[(٤)].

ومثاله أيضاً ما رواه خالد بن السِّوار العدوي قال: "اللهم إنَّ أُناساً يتبعوني"[(٥)]. قال العكبري: الصواب في هذا (يتبعونني) بنونين لأنه فعل مرفوع، وإن رُوِيَ بتشديد النون جاز، فأما نون واحدة مخففة فلا[(٦)]. وعلى هذا الأساس فهو يمانع في حذف النون هنا .

وهناك العديد من الأمثلة على إجازته حذف النون ومنعها، وبهذا يظهر التناقض عنده في هذه المسألة، إلا أن هناك حالات أجازوا حذف النون فيها فقد ذكر ابنُ هشام في (تذكرته) أنّ حذف نون الرفع يأتي على ثلاثة أقسام : الأول واجب وذلك إذا سُبِقَ بناصبٍ أو جازم ، والثاني جائز قبل نون الوقاية ، والثالث نادر لا يقع إلا في ضرورة أو شذوذ[(٧)]. ولكن الغريب في الأمر أنّ أبا البقاء العكبري يذكر وجوهاً عديدة من الإعراب عند حديثه عن وجوب حذفها، وكذلك عند إثباتها.

---

(١) سورة الأنعام: ٨٠

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي، ص٢٣٣

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٧٧

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٧٨

(٥) العكبري ، اعراب الحديث النبوي ، ص ٣٥٥

(٦) المصدر نفسه ، ص٣٥٥

(٧) السّيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٣٦ ـ ٣٧ . وانظر العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، تحقيق عبدالإله نبهان ، ص ٢٣٣ .

ثالثاً: عدم تدقيق أبي البقاء العكبري في روايات جامع المسانيد للتأكد من صحة الرواية، فيقوم بتوجيه الروايات وهي تختلف عما هو في جامع المسانيد أو غيره من كتب الحديث، ولعل ذلك عائد إلى النُساخ أو ابن الجوزي صاحب جامع المسانيد[١]. فيذهب وينعت رواة الحديث بالسهو أو الخطأ دون أن يدقق في صحة الرواية.

فمن أمثلة ذلك ما رواه أبو ذر الغفاري من قوله عليه الصلاة والسلام : "فقال : يا أبا ذر هل تدري فيما تنتطحان ؟"[٢]. ذهب العكبري إلى أنّ الأشبه في ما أن تكون للاستفهام ؛ والوجه أن يكون (فيمَ) بغير ألف ، فإن كان ذلك من تخليط الرواة فينبغي أن يُقال بغير ألف ، وَإِنْ حُفِظَ هذا عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ هكذا كان من الشذوذ وقد جاء في الشعر لحسان بن ثابت :

على مـا قام يشتُمُنِي لئيمٌ كخنزير ِ تَمَرَّغَ في دَمَـان

بقوله : (على ما) والوجه أن يقال : (علامَ) .

ولا يجوز أن يكون بمعنى الذيلأنه قد عُدِّيَ إليه الفعل بفي [٣] . فقد أثبت الألف في كلمة (ما) الاستفهامية .

فالعكبري هنا يوجِّه الرواية بناءً على الإعراب . فيشير إلى أن الواجب حذف الألف من (فيما) لأنّه استفهام اتصل به حرف الجر (في) . لأن هذه مهمته في الكتاب ، إلا أنّه لم يُدقِقْ في صحة الرواية قبل إعرابها وبدأ بنعت الرواة بالتخليط والسهو ، فقد وردت في جامع المسانيد بدون ألف(فيمَ) [٤] .

ومنه أيضاً ما رواهرافع بن خُديج،: وقال: "إنَّ جبريل أو ملكٌ"[٥]. قال العكبري : " وقع في هذه الرواية (ملك) بالرفع، والوجه النصب عطفاً على اسم إن. وأما الرفع فله وجهان... " [٦] .

---

(١) انظر العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، تحقيق الدكتور حسن الشاعر: مقدمة المحقق، ص٦١- ٦٤.

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٥٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ص ١٥٠ ـ ١٥١

(٤) ابن الجوزيّ ، جامع المسانيد ، ٢ / ١٥٠

(٥) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ١٨٠

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٨٠ .

فالعكبري يُوجه الرواية بالنصب (ملكاً) وهو الصواب، إلا أنه لايُكلِّفُ نفسَه العناءَ بتدقيق الرواية قبل إعرابها وتوجيهها فالأَولَى أن يدققَ في الرواية قبل أن يجعل للرواية وجوهاً أخرى من الإعراب، ويُحمِّل الرواةَالخطأَ والتخليط . فقد وردت الرواية بالنصب وليس بالرفع [١] .

ومنه أيضاً ما رواسلمة بن نُفيل السكُوني: "ولستم لابثون بعدي إلا قليلاً"[٢]. قال العكبري : " كذا وقع في هذه الرواية ، وهو سهو لأنه خبر (ليس) ولا يمكن أن يكون مبتدأ إذ لا خبر له " [٣]. فالعكبرييوجِّه الرواية بنصب (لابثون) ، ويعتبره سهواً من الرواة لأنه خبر (ليس) ولا يمكن أن يكون مبتدأ إذ لا خبر له. إلا أن الرواية قد وردت بالنصب وليس بالرفع [٤] .

ومثالـه أيضـاً ما رواه عبد الله بن عباس من قوله ـ صلى الله عليه وسلم:ـ"دِيةُ أصابع اليدين والرجلين سواءٌ، عشرة من الإبل"[٥]. قال العكبري : " وقع في هذه الرواية (عشرة) بالتاء وهو خطأ والصواب (عشر) لأن الإبل مؤنثة، والتاء لا تثبت في العدد مع المؤنث " [٦]. لأنّ العدد إذا وقع مع اسمي الجنس والجمع يُعطى العدد عكس المعدود فنقول : ثلاثةٌ من القوم ـ بالتاء ـ وثلاث من البط ـ بدون تاء ـ [٧] . فالعكبري يُصوِّب الرواية بدون تاء (عشر) بناءً على أن العدد يخالف المعدود، فلَمْ يُدقِقْ في الرواية قبل أن يقوم بإعرابها وتوجيهها . فقد وردت الرواية بدون تاء (عشر) [٨] .

---

(١) ابن الجوزيّ ، جامع المسانيد ، ٢ / ٤٣١ . وانظر العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، تحقيق عبدالإله نبهان ، ص ١٨٠ .

(٢) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٠١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٠١

(٤) انظر ابن الجوزيّ ، جامع المسانيد ، ٣ / ٢٣٧ . وانظر العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، تحقيق عبدالإله نبهان ، ص ٢٠١ .

(٥) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٢١ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٢١

(٧) الصبّان ، شرح حاشية الصبان على الأشموني ، ٤ / ٩٠ .

(٨) الترمذي ، الجامع الصحيح ، دار ابن حزم ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ٢٠٠٢ م ، ص ٤٢٩ .

الفصل الثاني

منهج السيوطي في إعراب الحديث الشريف

المبحث الأول: الطريقة والأسلوب

ذكرنا سابقاً أنّ جلال الدين السيوطي – رحمه الله – قد اعتمد في كتابه (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي) على مسند الإمام أحمد الذي لم يكن متداولاً بين طلبة العلم في ذلك الوقت، بعكس الكتب الأخرى كالموطأ لابن مالك ومسند الشافعي ومسند أبي حنيفة وغيرها،إضافة إلى كِبَرِ حجم مسند الإمام أحمد ؛ فقد كانت هذه هي الغاية الفعلية من تأليفه لكتابه هذا.

وتكمن طريقة السيوطي – رحمه الله – بِرَمَزَ على كل حديث رَمْزَ مَنْ أخرجَهُ من أصحابِ الكتبِ الستةِ المشهورة، فإن لم يكن فيها ولا فيمسند أحمد صرَّح بذكر من أخرجه من أصحاب الكتب المعتبرة[1]. ثم يوردُ كلام أبي البقاء العكبري كما هو دون زيادةٍ أو نقصان، وقد يزيد عليه بما ذكره من أقوال لأئمة النحو معزوّةً إلى قائليها. لأن هذا من أداء الأمانة العلمية. ويتضح ذلك بقولهِ "... وتتبَّعتُ ما ذكره أئمة النحو في كتبهم المبسوطة من الأعاريب للأحاديث وأوردتُها بنصها معزوةً إلى قائليها، لأن بركة العلم عزو الأقوال إلى قائليها، ولأن ذلك من أداء الأمانة وتجنُّب الخيانة، ومن أكبر أسباب الانتفاع بالتصنيف لا كالسّارق الذي خرج في هذه الأيام فأغار على عدة كتب من تصانيفي وهي المعجزات الكبرى والخصائص الصغرى ومسالك الحنفاء وكتاب الطيلسان وغير ذلك، وضمَّ إليه أشياء من كتب العصريّين ونسب ذلك لنفسه من غير تنبيه على هذه الكتب التي لستمدَّ منها، فدخل في زمرة السارقين وانطوى تحت ربقة المارقين،..."[2].

كما أنَّه أورد معظم كلام ابن مالك – رحمه الله –مُشيراً إلى كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، فينقل كلامه كاملاً إلا أنَّه قد يتصرف فيه فيذكر كلامه مختصراً دون إطالة بعكس أبي البقاء العكبري الذي يذكر كلامه كاملاً دون اختصار، وإنْ كان الحديث غير مُتكلَّم عليه من قِبَلِ أبي البقاء العكبري أو ابن مالك يبدأ السيوطي بذكر آراء العلماء معزوّة إليهم. وقد يقوم بإعراب بعض الأحاديث التي لم يتكلّم عليها أحدٌ من العلماء. ولذا نجد مواقفه من الأحاديث تنقسم أو تتجه إلى ثلاثة مواقف:

---

(١) السيوطي، عقود الزبرجد، مقدمة المؤلف ٧١/١

(٢) المصدر نفسه ، ٧١/١

أولاً: أحاديث أورد فيها كلام العكبري كاملاً دون زيادة أو نقصان أو كلام ابن مالك مختصراً . ومثاله ما رواه أبي بن كعب رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وسلم: **"وأنه سأل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن سورة وعده أن يعلمه إياها فقال أُبي: فقلت: السورة التي قلت لي"**[١]. يوردُ السيوطي كلام أبي البقاء العكبري حول هذا الحديث بقوله: (قال أبو البقاء: الوجه النصب على تقدير: اذكر لي السورةَ أو علمني، والرفع غير جائز إذ لا معنى للابتداء هنا)[٢]. أي أن كلمة (السورة) منصوبة لفعل محذوف تقديره (اذكر أو علمني)، ولا يمكن الرفع لأنه لايوجد ما يصلح أن يكون خبراً لها؛ فجملة (قلت لي) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، فلا تصلح أن تكون خبراً لكلمة (السورة) لذا يكون الوجه الأنسب النصب على تقدير فعلٍ محذوف يُقدّر من خلال السياق.

ومثاله أيضاً ما رواه أنس بن مالك من قوله: **"قدم على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عليٌّ من اليمن، فقال صلى الله عليه وسلم: بما أهللت"**[٣]. يذكر السيوطي كلام ابن مالك في كتابه"شواهد التوضيح " الذي يرى أنّ ثبوت الألف في (بما أهللت) لأن ما استفهامية مجرورة فحقُها أن تُحذف ألفها فرقاً بينها وبين الموصولة، ويستشهد على ذلك بآياتٍ كثيرةٍ نحو قوله تعالى : **"لِم تلبسُون"**[٤]، **"بِم يرجعُ المُرْسلون"**[٥]، و **"وفيم أنت من ذكراها"**[٦]، ونظير هذا الحديث الذي ثبتت فيه الألف في ما الاستفهامية قوله صلى الله عليه وسلم:**"ليأتينَّ على الناس زمانٌ لا يُبالي المرءُ مِمّا أَخذ المالَ أمِن حلالٍ أم من حرامٍ "**، وقول سهل بن سعد: وقد امتروا في المنبر مِمَّ عُودهُ، (أي إنّي لأعرف ممّا عودهُ)، ونظير ثبوت الألف في الأحاديث المذكور ثبوتها في: **(عمَّا يتساءلون)**[٧] . في قراءة عكرمة وعيسى[٨] ، ومن ثبوتها في الشعر قول حسّان:

على ما قام يشتِمُني لئيمٌ ... كخنزيرٍ تمرَّغ في رمادِ

---

[١] السيوطي، عقود الزبرجد، ٨٣/١

[٢] المصدر نفسه ، ٨٣/١- ٨٤. وانظر العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٤٩ وما بعدها .

[٣] المصدر نفسه ، ١٣٠/١. وانظر ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٥٨

[٤] سورة آل عمران: ٧١

[٥] سورة النمل: ٣٥

[٦] سورة النازعات: ٤٣

[٧] سورة النبأ: ١.

[٨] ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ت محمد عبدالقادر عطا ، ج ٢ ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م ، ص ٤١٠

فقد أثبت الألف في (ما) مع أنّه سبقها حرف جر (على) .

وقول عمر بن أبي ربيعة:

عجباً ما عجبتُ مِمّلو أُ بصرْ   تَ خليليّ مادُونه لعجبتـــا

لمقالِ الصّفيّ فِمَ التجنِّــي   ولِمَا قد جَفوتِنِ وهَجَرْتَــا

فقد أثبت الألف في كلمة (ما)في قوله : (لِمَا) مع أنه سبقها حرف الجر اللام .

وفي عدول حسان عن (علام يقوم يشتُمني) وعدول عمر عن (ولِم) مع إمكانهما، دليل على أنهما مختاران لا مضطران)[١]. أي أن الذي عناه ابن مالك أن حسان بن ثابت رضي الله عنه قد عدل عن حذف الألف من (ما) في الصدر، و كذلك فعل عمر بن أبي ربيعة في عجز البيت الثاني. مع إمكانية حذفهما فدل هذا على أن الحذف مُختارٌ وليس مضطراً كلٌ منهما إلى إثبات الألف في (ما) فيجوز إثباتها وحذفها. وهذه المسألة تبيِّن رأي ابن مالك حول الضرورة الشعرية؛إذ يرى أنّ الشاعر مضطراً لذلكوليس يحق له ما لا يحقّ لغيره.

وهناك الكثير من الأمثلة التي تشير إلى هذا الموقف الذي اتخذه السيوطي رحمه الله[٢] .

ثانياًأحاديث أورد فيها كلام العلماء مُستقصياً آراءهم كاملةً[٣] ؛ منها ما ورد في تعقيبه على ما رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنه عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـمن قوله في صلاة النافلة في البيوت: **"اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم"**[٤].

يقوم السيوطي بسرد آراء العلماء حول هذا الحديث فيبدأُ بالزركشي فيقول: (قال الزركشي: (مِن) للتبعيض) [٥] . ثم يأتي برأي الكرماني، فيقول: (وقال الكرماني: أي بعض

---

(١) انظر السيوطي، عقود الزبرجد، ١٣٠/١- ١٣١

(٢) انظر الأمثلة على ذلك من عقود الزبرجد الصفحات: ج ١ / ٨٢ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٣. ج ٢ / ١٦ ، ١٧ ، ٣١ ، ٣٥ . ج ٣ / ٨١ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٠٩ وغيرها الكثير .

(٣) انظر السيوطي، عقود الزبرجد ، الصفحات: ج ١ / ١١٦ ، ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٣٥ . ج ٢ / ٦٩ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٤٧ ، ١٥١ . ج ٣ / ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٧٨ ، ١٠٤ ، ١١٥ . وغيرها الكثير

(٤) المصدر نفسه ، ٤٤/٢

(٥) المصدر نفسه ، ٤٤/٢

صلاتكم وهو مفعول لـ (جعل) ، وهو مُتعدٍّ إلى واحد كقوله تعالى: **"وجعل الظلماتِ والنور"**[١]، وقال بعضهم ورد الحديث في النافلة، لأنها إذا كانت في البيت كان أبعد من الرياء. و(من) زائدة كأنه قال: اجعلوا صلاتكم النافلة في بيوتكم) [٢]. ثم بعد ذلك يورد السيوطي قول الطيبي فيقول: (وقال الطيبي: (من) في (صلاتكم) تبعيضية، وهو مفعول أول لاجعلوا والثاني (في بيوتكم)؛ أي اجعلوا بعض صلاتكم التي هي النوافل مُؤادةً في بيوتكم. فقدم الثاني للاهتمام بشأن البيوت؛ إذ من حقها أن يُجعل لها نصيبٌ من الطاعات) [٣].

فالزركشي والكرماني والطيبي يُجْمِعُونَ على أنّ المعنى الذي يؤديه حرف الجر (من) التبعيض ، وقد أشار الكرماني في قوله هناك من اعتبره حَرْفَ جرٍّ زائد . ويؤيد كلامهَم هذا أنه يصلح أن تَسُدَّ مسدَّ الحرف (من) كلمة بعض دون أن يتغير المعنى ، فيكون التقدير : (اجعلوا في بيوتكم بعض صلاتكم) . والشواهد كثيرة منها قوله تعالى **"منهم مَّنْ كَلَّمَ اللهُ "**[٤] أي بعضهم من كلّم الله ، وكأن نقول : (شَرِبْتُ من ماء النهر) أي بعض ماء النهر .

وأمّا ما أُشِيْرَ إليه من بعض العلماء على أنّها حرف جر زائد للتوكيد فذلك جائز أيضاً والشواهد كثيرة على ذلك منها قوله تعالى **"يَغْفِرْ لكم من ذُنُوبِكم "**[٥]. أي يغفر لكم ذُنُوبَكم ، وقوله تعالى : **"ولقد جَاءَكَ مِن نبإِ المرسلين "**[٦]. أي جاءك نَبأُ المرسلين [٧]. فيظهر لنا جواز الوجهين : التبعيض والزيادة ، إلا أن مَنْ قال بالزيادة في الحديث النبوي السابق قليل.

ثالثاً: أحاديث قام السيوطي بإعرابها. لأنه لم يتكَلَّمْ عليها أحدٌ [٨]. منها ما جاء في إعرابه لما رواه أُبي بن كعب رضي الله عنه من قوله: **"جاءت الراجفة تتبعها الرادفة"**[٩]. يقول السيوطي : (هذه الجملة الفعلية حال من الراجفة ، وقوله: (جاء الموت بما فيه): جملة الجار

---

(١) سورة الأنعام: ١

(٢) السيوطي، عقود الزبرجد ، ٢ / ٤٤

(٣) المصدر نفسه ، ٢/٤٤ـ ٤٥

(٤) سورة البقرة : ٢٥٣

(٥) سورة الأحقاف : ٣١

(٦) سورة الأنعام : ٣٤

(٧) السيوطي ، همع الهوامع ، ٢ / ٣٧٧ ـ ٣٧٩

(٨) هذا الموقف قلما نجده في كتاب السيوطي فلم نجد إلا أمثلة قليلة انظر السيوطي ، عقود الزبرجد الصفحات : ج ١ / ٩١ ، ٩٣ ، ٩٥

(٩) السيوطي، عقود الزبرجد ، ٩١/١

والمجرور حال من الموت، الباء للمصاحبة . وقوله: (أرأيت إنْ جعلتُ صلاتي كلها عليك): أرأيت هنا بمعنى أخبرني، وقوله: (إذنْ يكفيك الله ما أهمَّك من دنياك وآخرتك): إذن هنا للجواب والجزاء معاً، وهي ناصبة للفعل لاستيفائها الشروط من التصدر وغيره[١].

نرى السيوطي يقوم بإعراب الحديث وحده دون ذكر أو إيراد أقوال العلماء ؛ فيعتبر أن جملة (تتبعها الرادفة) جملة فعلية في محل نصب حال ، وشبه الجملة (بما فيه) أيضاً في محل نصب حال لكلمة الموت ، والباء للمصاحبة . أي : يَحْسُنُ أن نضع موضعها (مع) دون أن يتغير المعنى كقوله تعالى : **" اهبط بسلام "**[٢]. **أي** : مع سلام ، والفعل (أرأيت) قد جاء بمعنى أخبرني ، وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى في كتابه كأن نقول : أرَأَيْتَكَ زيداً أبو مَنْ هو . أي : أخبرني عن زيد أبو من هو . إذ إنّ هذا الفعل يتعدى بحرف الجر عن[٣] . ويعتبر السيوطي أن كلمة (إذن) في الحديث النبوي معناها الجواب والجزاء كما ذهب إلى ذلك سيبويه وابن يعيش ، فَيُجْمِعونَ على أنها حرف نصب عملت في الفعل الذي بعدها لأنها تصدّرَتْ الكلام ، ولـ (إذن) في العمل أو عدمه ثلاث حالات : الأولى : أن تدخل في الفعل في ابتداء الجواب ، فبهذه الحالة يجب إعمالها كأن يقول قائل : (أنا أزُورُكَ) . فتقول : (إذن أُكرِمَكَ) بنصب الفعل (أكرمَك) ، والثانية : أن يكون ماقبلها واواً أو فاءً ، فيجوز إعمالها وإلغاؤها كأن تقول : (زيدٌ يقوم ، وإذن يذهب) فيجوز ههنا في الفعل (يذهب) الرفع والنصب ، والثالثة : أن تقع متوسطة ، معتمداً ما بعدها على ما قبلها أو كان الفعل فعل حال غير دال على المستقبل ، كأن تقول في جواب من قال : (أنا أزُورُكَ) : (أنا إذن أكرِمُك) ، فيجب رفع الفعل (أكرمك) لأن الفعل معتمد على ما قبلها أي على المبتدأ)، وكذلك لوقلنا :(إنْ تكرمني إذن أكرِمْكَ) . فتجزم الفعل (أكرمْكَ) لأن الفعل بعد (إذن) معتمد على حرف الشرط . فسبب الإلغاء لعمل (إذن) في الحالة الأخيرة يعود إلى اعتماد ما بعدها على ما قبلها ، وما قبلها محتاج لما بعدها ، وإذن لا تعمل إلا وهي متصدرة في الكلام كما جاء في الحديث النبوي [٤].

ولقد اعتمد السيوطي في طريقة تأليفه للكتاب على عدّة أساليب :

---

(١) المصدر نفسه ، ٩١/١

(٢) سورة هود : ٤٨

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ١ / ٣١٦ ـ ٣١٧

(٤) انظر سيبويه ، الكتاب ٤ / ١٢٦ ـ ١٣١. وكذلك ابن يعيش ، شرح المفصّل ، ٤ / ٢٢٦ ـ ٢٢٧ . وكذلك السيوطي ، همع الهوامع ، ٢ / ٢٩٤ ـ ٢٩٥

١استقصاء الآراء وعزْوُها لأصحابها:

يعتمد السيوطي في هذا الأسلوب على آراء العلماء الذين تكلموا على الأحاديث فيورُدها كما هي، من باب الأمانة العلمية التي اتصف بها – رحمه الله- ، وكان هذا الأسلوب يتم من خلال ثلاثة مظاهر:

المظهر الأول: يذكر اسم العالم دون ذكر اسم كتابه، فمن ذلك ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه من قوله عليه الصلاة والسلام**:"تلك صلاةُ المنافق يجلسُ يرقبُ الشمس حتى إذا كلفتْ قام فنقر أربعاً لا يذكرُ الله فيها إلا قليلاً"**[١]. يبدأ السيوطي بإيراد قول الطيبي حول اسم الإشارة (تلك) في الحديث، فيقول: (قال الطيبي: تلك: إشارة إلى ما في الذهن...) [٢] . ثم يورد قول الشيخ ولي الدين العراقي، فيقول: (وقال الشيخ ولي الدين العراقي: الإشارة بتلك إلى صلاة العصر التي تؤخر إلى اصفرار الشمس ، وكأنه كان تقدمُ ذكرها من لفظ النبي ـ صلى الله عليه وسلم لو بحضرته قائماًُ والإشارة إليه) [٣].

فالسيوطي ـ كما نرى ـ يكتفي بذكر آراء العلماء دون زيادةٍ أو إضافةٍ أو تعقيبٍ على آرائهم .

وفي بعض الأحيان نجد السيوطي يزيد على كلام العلماء، ومثاله ما ورد في تعقيبه على ما رواه عبد الله بن عباس من قوله عليه الصلاة والسلام**(بُني الإسلام على خمسٍ : شهادة أن لا إله إلا الله"**[٤]**.** يشير السيوطي إلى إعراب كلمة (شهادة) في الحديث الشريف، فيبدأ بقول الزركشي، فيقول: (قال الزركشي: شهادة بالجر على البدل من خمس، ويجوز الرفع، أي: أحدها شهادة) [٥]. وبعد الانتهاء من قول الزركشي يورد قول ابن حجر فيقول: (قال ابن حجر: يجوز الرفع على حذف الخبر، والتقدير: منها شهادة، أو على حذف المبتدأ والتقدير: أحدها) [٦]. ثم يشير إلى رأي الكرماني، فيقول: (وقال الكرماني: (شهادة) وما عُطف عليهمجرور بأنه بدل من خمسٍ

---

(١) السيوطي، عقود الزبرجد ، ١٣٣/١

(٢) المصدر نفسه ، ١٣٣/١

(٣) المصدر نفسه ، ١٣٣/١

(٤) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ١٥/٢

(٥) المصدر نفسه ، ١٥/٢

(٦) المصدر نفسه ، ١٥/٢

بدل الكل من الكل، أو مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف وهي هي، و(أن) في (أن لا إله إلا الله) [١] ، مخففة من الثقيلة.

ولا يكتفي السيوطي بذلك بل يضيف على أقوال العلماء ويستدرك ما فاتهم، وذلك من خلال حديثه عن كلمة (خمس) بالتاء أو بدونها، فيقول: (وخمس) في بعض الروايات بالتاء، فتقديره: خمسة أشياء أو أركان أو أصول، وفي بعضها بدون التاء، فتقديره: خمس دعائم أو قواعد أو خصال، وههنا دقيقة جليلة نُطلعك عليها وهي أن أسماء العدد إنما يكون تذكيرها بالتاء وتأنيثها بسقوط التاء إذا كان المُميز مذكوراً، أما إذا لم يُذكر فيجوز فيها الأمران، صرّحَ بها النحاة، وذكرها النووي في "شرح مسلم" في حديث (من صام رمضان واتبعه أياماً ستاً من شوال)، ففي هذا الحديث يجوز من جهة النحو التاء وعدمها[٢]. فالسيوطي هنا لم يكتفِ بقول العلماء بل زاد عليهما لَمْ يذكروه ، فيقوم هو بهذه المهمة كما جاء في حديثه حول ثبوت التاء أو عدمها مستشهداً بما ذكره النووي في كتابه (شرح مسلم) بخلاف الحديث السابق الذي ذكر فيه اسم العالم دون كتابه ولم يُعَقّب عليه .

ومثاله أيضاً ما رواه عبد الله بن عباس قوله: **"ابْعَثْها قِياماً مُقيَّداً سُنَّةَ محمد صلى الله عليه وسلم"**[٣]. بدأ السيوطي بقول البيضاوي الذي يعتبر كلمة (قياماً) مصدراً منصوباً على الحال ، أي انحرها قائمةً ، وكلمة (سُنَّةً) منصوب بعامل مضمر على أنه مفعول به، والتقدير: فاعلاً مُتبعاً سُنة. وقال: أو مصدر دلَّ على فعله مضمون الجملة السابقة [٤]. ثم يورد كلام التوربشتي الذي يرى أنه لا يصلح أن يجعل في (قياماً) معنى أبعثها لأن البعث يكون قبل القيام، واجتماع الأمرين في حالة واحدة غير ممكن [٥]. ثم رأي الطيبي الذي يشير إلى احتمال اعتبارها حالاً يجوز تأخيره عن العامل [٦]. ثم قول الكرماني الذي يرى تضمّين الفعل (ابعثها) معنى أقمها[٧]. ثم قول الزركشي الذي يرى في كلمة (سُنة) أنها منصُوبة على الاختصاص لفعل

---

(١) المصدر نفسه ، ١٥/٢

(٢) المصدر نفسه ، ١٥/٢

(٣) المصدر نفسه ، ١٩/٢

(٤) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ١٩/٢

(٥) المصدر نفسه ، ٢٠/٢

(٦) المصدر نفسه ، ٢٠/٢

(٧) المصدر نفسه ، ٢ / ٢٠

محذوف تقديره : أعني أو أخص[1] ويرى الباحث أن الوجه الأنسب لإعراب (قياماً) هو الحال كأن نقول : قتلته صبراً ، وكافحته كفاحاً وشفهاً ولقيته فُجاءَةً ومُفاجأة ؛ أي قَتلتُهُ مصبوراً ، ولقيته مفاجئاً ، فالمصادر هذه كلها انتصبت لأنها أحوال وقع فيها الأمر فانتصب ، كما صرّح بذلك سيبويه [2].

فما دام هناك كلامُ متكلم على الحديث يقوم السيوطي بذكره معزوّاً إلى صاحبه.

المظهر الثاني: يذكر اسم العالم وكتابه، ويمكن تمثيل ذلك بأمثلة كثيرة منها ما ورد في تعقيبه رواه أنس بن مالك رضي الله عنه في حديثه عليه الصلاة والسلام: **"السلامُ عليكم دار قومٍ مؤمنين وإنّا إن شاء اللهُ بكم لاحقون"**[3]. يشير السيوطي إلى رأي ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف) حول إن الشرطية الواردة في الحديث، فقد ذهب الكوفيون إلى أن إن الشرطية تقع بمعنى إذ، مستدلين بهذا الحديث السابق، أي إذ شاء الله ، لأنه لا يجوز الشك في اللحاق بهم. ويعود السبب في جوازهم هذا أنها وردت في كتاب الله عز وجل كقوله تعالى : **"وإنْ كنتم في ريبٍ مما نزّلنا على عبدنا "**[4] ، وقوله تعالى : **"يا أيّها الذين آمنوا اتّقوا الله وذروا ما بقي مِنَ الرّبا إنْ كنتم مؤمنين "**[5] . أي إذ كنتم مؤمنين ، وقوله تعالى: **"لَتَدْخُلُنَّ المسجدَ الحَرامَ إن شاء الله آمنين "**[6]، أي إذ شاء الله . لأنّ إن الشرطية تفيد الشك على خلاف إذ وإذا فلا يجوز القول :(إنْ قامت القيامة كان كذا) . لأنه لا شك في يوم القيامة فلا يجوز استخدام (إنْ) ، بينما لو قلنا : (إذ قامت القيامة كان كذا) جاز ذلك لأنها لا تحتمل معنى الشك . ويضيف الكوفيون : إنه إذا ثبت أنّ (إنْ) الشرطية فيها معنى الشك فلا يجوز أن تكون في الآيات السابقة شرطية ، لأنه في الآية الأولى لا شكّ في أنهم كانوا في شكٍّ ، أي في شكٍّ ممّا نزّلنا على عبدنا ، فَدَلّ على أنها بمعنى إذ ، ولأنه لا شك في كونهم مؤمنين في الآية الثانية . لذا خاطبهم الله في صدر الآية بالإيمان فقال : (يا أيها الذين آمنوا) فَدَلّ على أنها بمعنى إذ ، ولأنه لا شك في دخولهم المسجد الحرام في الآية الثالثة، فَدَلّ على أنها بمعنى إذ ،كما أنّ الكوفيين يستشهدون بالحديث الذي بين

---

(١) المصدر نفسه ، ٢ / ٢٠

(٢) انظر سيبويه ، الكتاب ١ / ٤٨٧

(٣) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٢٣٨/١

(٤) سورة البقرة : ٢٣

(٥) سورة البقرة : ٢٧٨

(٦) سورة الفتح : ٢٧

أيدينا ، قوله عليه الصلاة السلام " سلامٌ عليكم أهل دار قوم مؤمنين وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون " ، أي إذ شاء الله . فلا يجوز الشك اللحوق بهم ، ويستشهدون من الشعر بقول الشاعر :

وَسَمِعْتَ حَلْفَتَها التي حَلَفَت   إنْ كانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَقرِ

أي : إذ كان سَمْعُكَ .

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنّه لا يجوز أن تقع (إن) الشرطية بمعنى إذ، لأن الأصل في (إنْ) أن تكون شرطاً، والأصل في إذ أن تكون للظرف،والأصل في كل حرفٍ أن يكون دالاً على ما وُضِعَ له في الأصل،فمن تمسّكَ بالأصل تمسّكَ باستصحاب الحال ، ومن عدل عن الأصل فعليه إقامة الدليل .

وفَنّدَ البصريون أدلّة الكوفيين فيما ذهبوا إليه في الآيتين الأوليَيْن، فأجابوا أن ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ (إنْ) الشرطية تفيد معنى الشك بأن العرب تستعملها وإنْ لم يكن في الجملة شك ، جرياً على عاداتهم في إخراج كلامهم مخرجَ الشك وإنْ لم يكن هناك شك كقول بعضهم : (إنْ كنتَ إنساناً فأنت تفعل كذا ، وإن كنتَ ابني فأطعني) فلا يُشَكُّ بأنّه إنسان وأنه ابنه ، لذلك خاطبهم الله على عادة خطابهم فيما بينهم ، وأما قوله تعالى (سورة الفتح : ٢٧) : " لتدخُلنّ المسجدَ الحرام إن شاء الله آمنين " . فقد أجاب البصريون حول هذه الآية على وجهين : الأول أن يكون الاستثناء وقع على دخولهم آمنين ، والثاني جاء الحديث على طريق التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك كما قال تعالى: **"ولا تقولنّ لشيءٍ إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله"**[١]. فلمّا أدّبَهُ الله تعالى تمسّك بالأدب وأحال على المشيئة [٢] .

يتفق الباحث مع ما ذهب إليه السيوطي في كتابه (همع الهوامع) الذي أخذ برأي البصريين في هذه المسألة ؛ إذ إنه رأى أنّ (إنْ) لا تَرِد بمعنى (إذ) ، فلا يصحُّ في الآيات التي استشهد بها الكوفيون معنى الشك ، وقد أجِيبَ عن الآية الأولى من سورة البقرة آية (٢٣) من قوله تعالى : " وإن كنتم في ريب مما نزّلنا على عبدنا " بأن (إن) فيها شرطٌ جيءَ بها للتهييج كقولك لابنك : (إن كنت ابني فلا تفعل كذا) . وفي الآية الأخرى من سورة الفتح آية (٢٧) من قوله تعالى "

---

(١) سورة الكهف : ٢٣

(٢) انظر ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٣٢ ـ ٦٣٦

لتدخلنّ المسجدَ الحرامَ إن شاء الله " قد أجيبَ عنها أنها جاءت لتعليم العباد كيف يتكلمون إذا أُخبروا عن المستقبل [١].

ومثاله أيضاً ماجاء في إعرابه لحديثٍ رواه علي بن أبي طالب عنه عليه الصلاة والسلام: **"أما ناقتُك فانحرها، وأما كيت وكيت، فمن الشيطان"**[٢]. يورد السيوطي – رحمه الله – قول الزمخشري في شأن هذا الحديث في كتابه (المُفصّل) والذي يرى فيه أنّ (كيت) و(ذيت)، مخففان من كَيَّة وذَيَّة، وكثير من العرب يستعملونهما على الأصل، ولا يستعملان إلا مكررتين، وقد جاء فيهما ثلاث لغات الفتح والكسر والضم، والوقف عليهما كالوقف على بنت وأخت[٣]. فهذه الأسماء في حقيقة الأمر كنايات عن الحديث ، كأن تقول :كان من الأمر كَيْتَ وكَيْتَ ، وذَيْتَ وذَيْتَ . وفيهما ثلاث لغات : الفتح بسبب ثقل الكسرة بعد الياء وطلباً للخفة ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، والضم تشبيهاً بالظَرْفَين (قبلُ وبعدُ) المقطوعين عن الإضافة. وأصل الكلمتين من (كَيَّةَ وذَيَّةَ) وقد نطقت بهما العرب فقالت : (كان من الأمر كَيّةَ وذَيّةَ) ، ثم قاموا بحذف الهاء وأبدلوا من الياء الثانية في المشددة تاءً التي هي لام الكلمة فأصبحت (كيت وذيت) ، وهذه التاء في (كيْت وذيْت) ليست تاء التأنيث بدليل السكون الذي قبلها .لأنه لا يصح أن يكون الحرف الذي قبلها ساكناً بل الواجب أن يأتي الحرف الذي قبلها مفتوحاً . ولا تستعملان إلا مكررتين (كيت وكيت) (وذيت وذيت) . ليكون أدلَّ على الحديث ولا يتوهّمُ أنهما كنايةٌ عن لفظين مفردين[٤] .

ومثاله أيضاً ما جاء في إعرابه لما روته السيدة عائشة رضي الله عنها في الحديث: **"وَ أنا وإيّاه في لحافٍ واحد"**[٥]، ففيه يذكر السيوطي قول الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه (الفصول المفيدة في الواو المزيدة) حول الواو في كلمة (وإيَّاه). فيقول السيوطي: (قال الحافظ صلاح الدين العلائي في كتابه: (الفصول المفيدة في الواو المزيدة): اختلفوا في أنه هل يجوز نصب المفعول معه في موضع لم يتقدَّم فيه قبل الواو عاملٌ أصلاً، والجمهور على أنه لا يجوز بناءً على المختار أن الناصب له الفعل أو معناه بواسطة الواو. وأيضاً لها العمل إليه . ومن قال إن

---

(١) السيوطي ، همع الهوامع ٢ / ٤٥٢

(٢) السيوطي ، عقود الزبرجد ١٥١/٢

(٣) المصدر نفسه ، ١٥١/٢

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصّل ٣ / ١٨٣ ـ ١٨٤

(٥) السيوطي ، عقود الزبرجد ١٨٢/٣

الواو هي الناصبة كالجرجاني، يجوز نصبه حيث لم يتقدَّم عامل) [١]. فمعلومٌ أنّ العامل في المفعول معه الفعل ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك قائلاً : (هذا باب ما يُضْمَرُ في الفعل ، وينتصب فيه الاسم ؛ لأنه مفعولٌ معه ومفعولٌ به) [٢]. كأن نقول : (مشيتُ والبحرَ) و (الناقة متروكة وفصيلَها) . أي مشيتُ مع البحرِ و الناقة متروكة مع فصيلِها . وكقول الشاعر :

فكونوا أنتمُ وبني أبيكمْ   مكانَ الكُليتينِ من الطّحالِ

فقد نصب كلمة (بني) على إضمار فعل محذوف ولم يقم بعطفها على الضمير المنفصل (أنتم) المُؤَكِّد لواو الجماعة في (فكونوا) [٣] ، وهو المختار عند الباحث . أمّا ما ذهب إليه الجرجاني من أن الواو هي الناصبة فمردود لأنّه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها كما يتصل بإنّ وأخواتها ، وكما أنّ الواو لا نظير لها حيث لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبه بالفعل[٤]. فمثلاً عَمِلَ حرف النداء في قولنا : (يا طالب العلمِ ، أقبل) لأنّه أشبه الفعل (أنادي أو أدعو) .

المظهر الثالث: يذكر اسم الكتاب دون المؤلف. ويعود ذلك إلى الشهرة التي حققها الكتاب. فصار مقترناً بصاحبه حتى مع عدم ذكر اسم المؤلف صراحةً ، وقد يعود إلى عَلمية الكتاب على صاحبه لعدم وجود مُسمّى آخر، كأن نقول : الكتاب لسيبويه ، والخصائص لابن جِنّي . ومن الأمثلة على ذلك ما جاء فيما رواه أبو برزة رضي الله عنه من قوله عليه الصلاة والسلام: **"وكان لا يُبالي بتأخير العشاء"**[٥]. يشير السيوطي إلى رأي ابن الأثير في كتابه (النهاية) دون أن يُصرح باسم ابن الأثير، فيكتفي بذكر اسم كتابه (النهاية) ويتضح ذلك من قوله: (قال في "النهاية": يُقال: ما باليته وما باليتُ به. أي: لم أكترث به) [٦].

ومثاله أيضاً ما رواه زيد بن ثابت رضي الله عنه في حديثه عليه الصلاة والسلام: **"اللهم فاطر السمواتِ والأرض، عالم الغيبِ والشهادة، ذا الجلال والإكرام"**[٧].

---

(١) المصدر نفسه ، ١٨٢/٣

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ١ / ٣٨٩

(٣) المصدر نفسه ، ١ / ٣٨٩ وما بعدها.

(٤) السيوطي ، همع الهوامع ، ٢ / ١٧٨

(٥) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٢ / ٢٧٣

(٦) المصدر نفسه ، ٢٧٣/٢

(٧) المصدر نفسه ، ٣٦٥/١

يشير السيوطي إلى رأي أبي حيان الأندلسي دون أن يُصرِّحَ باسمه، ذاكراً فقط اسم كتابه (الارتشاف)، فيقول: (وقال في (الارتشاف): ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا يجوز وصف (اللهم)، وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه، وإذا وُصف عندهما بمفرد جاز فيه الرفع والنصب)[١]. فالخليل وسيبويه يريان أنّه لا يجوز وصف (اللهم) لأنّه صار مع (الميم) عندهم بمنزلة الصوت ، أي أنّه اسمٌ غير متمكِّن في الاستعمال ، وقالا في قوله تعالى **(اللهمّ فاطِرَ السمواتِ)**[٢] إنّه على نداءٍ آخرَ أي يا فاطرَ السموات والأرض[٣]. أمّا المبرّد والزجاج فقد ذهبا إلى جواز وصفه بالرفع على اللفظ أو النصب على الموضع . مستدلين بذلك أنّ (اللهم) بدلاً من (يا) كأنّك قلت : (يا الله) ثم تصفه ، فكما يجوز الوصف في (يا الله) كذلك يجوز في (اللهمّ) ، فعندهم كلمة (فاطر) في الآية الكريمة صفة لـ (اللهم) بعكس الخليل وسيبويه اللذين يعتبرانها بدلاً آخرَ ، كأنّه قال : (يا فاطرَ السموات والأرض)[٤] . يتفق الباحث مع ما ذهب إليه أبوحيان الأندلسي من أن مذهب الخليل وسيبويه هو الصحيح ؛ لأن احتمال النداء وارد ، وأيضاً أنه لم يُسْمَعْ في مثل هذا (اللهم الرحيمَ ارحمنا)[٥] .

٢- ترجيح الآراء:

لم يكتفِ السيوطي – رحمه الله – بسرد الآراء بل كان يوازن بينها، ويُرجح أحدها على الآخر. فمن ذلك ما جاء في تعقيبه على ما رواه أنس بن مالك في حديثه عليه الصلاة والسلام: **"إنّ الإيمانُ حُبُّ الأنصارِ وإنه النفاق بُغضهم"**[٦]. يبدأ السيوطي بقول أبي البقاء العكبري، فيقول: (قال أبو البقاء: إنَّ المؤكدة والهاء فيها ضمير الشأن مثل قوله تعالى: **"فإنها لا تعمى الأبصار"**[٧] وليست ضميراً عائداً على مذكور قبله، إذ ليس في الكلام ذلك. الإيمانُ حبُّ الأنصار: مبتدأ وخبر، وهي خبر إنّ كأنه قال: إنّ الأمر والشأن الإيمانُ حبُّ الأنصار، ويروي:

---

(١) المصدر نفسه ، ٣٦٥/١ وما بعدها

(٢) سورة الزمر : ٤٦

(٣) انظر سيبويه ، الكتاب ، ٣ / ٩٩. وكذلك السيوطي ، همع الهوامع ، ٢ / ٤٨

(٤) انظر المبرِّد ، المقتضب ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م ، ٣ / ٤٨٩

(٥) السيوطي ، همع الهوامع ، ٢ / ٤٨

(٦) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ١٢٨/١

(٧) سورة الحج : ٤٦

آيةُ الإيمان، وهو ظاهر) [١]. ثم يذكر كلام ابن حجر مُرجحاً رأيه بالاعتماد على الرواية الصحيحة، وفي ذلك يقول السيوطي: (قال الحافظ ابن حجر: آية: بهمزة ممدودة وياء تحتية مفتوحة وهاء تأنيث، والإيمان مجرور بالإضافة، هذا من المعتمد في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في الصحيحين والسنن والمستخرجات والمسانيد، والآية: العلامة، قال: وما ذكره أبو البقاء من أنه بهمزة مكسورة ونون مشددة وهاء، والإيمان بالرفع تصحيف فيه) [٢]. ويظهر ترجيح السيوطي لكلام ابن حجر من قوله: (ويؤيد ذلك أن في رواية النسائي: (حُبُّ الأنصارآيةُ الإيمان). والأنصار أصله جمع ناصر كأصحاب وصاحب، أو جمع نصير كأشراف وشريف صار علماً عليهم بتسمية النبي صلى الله عليه وسلم) [٣]. فالسيوطي هنا يُرجِّح رأيَ ابن حجر الذي يرى أن كلمة (إنه) فيها تصحيف كما ذهب أبو البقاء العكبري إلى ذلك. وأن الأصل هو (آية) بهمزةٍ ممدودة وياء تحتية وهاء تأنيث. ويثبت ذلك ما ورد في جميع روايات الحديث.

ومن ترجيحاته أيضاً ما جاء في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه قوله عليه الصلاة والسلام: **"لا يزالُ الناسُ يتساءلون، حتى يقولون: هذا الله خلق كلَّ شيءٍ فمن خلقه"**[٤]. يقوم السيوطي بإيراد الوجوه الإعرابية لاسم الإشارة (هذا)، فيبدأ بزين العرب الذي يرى أن (هذا) مبتدأ، و(الله) عطف بيان لهذا، وجملة (خلق الخلق) خبر هذا[٥] .

ثم يورد قول الطيبي الذي يرى أن لاسم الإشارة (هذا) وجهين من الإعراب: الأول أن يكون مفعولاً، والمعنى: حتى يقال هذا القول: والثاني: أن يكون مبتدأ حُذف خبره، أي: هذا القول : أو قولك : (هذا اللهُ) مبتدأ وخبر، أو (هذا) مبتدأ و(الله) عطف بيان، وخلق خبره[٦] .

وبعد إيراد هذه الآراء يقوم بالترجيح، فيقول: (وأولى الوجوه أنه مبتدأ حُذف خبره، لكن تقديره أن يُقال: هذا مُقررٌ أو مسلمٌ، وهو أن الله خلق الخلق، فما تقول في الله، فعلى هذا (الفاء) رتبت ما بعدها على ما قبلها) [٧]. فالسيوطي بذلك يُرجح الوجه الثاني من كلام الطيبي. إلا أنه

---

(١) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ١٢٨/١

(٢) المصدر نفسه ، ١٢٨/١

(٣) المصدر نفسه ، ١٢٨/١

(٤) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٣٦/٣

(٥) المصدر نفسه ، ٣٧/٣

(٦) المصدر نفسه ، ٣٧/٣

(٧) المصدر نفسه ، ٣٧/٣

يختلف معه في التقدير والتأويل؛ فتقدير الطيبي للخبر المحذوف: (هذا القول أو قولك). بينما تقدير السيوطي هو: (هذا مقررٌ أو مسلمٌ).

وفي بعض الأحيان يقوم بترجيح أحد الآراء معتمداً في ذلك على الرواية الصحيحة كما جاء في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه من قوله عليه الصلاة والسلام : **" بدأ الإسلامُ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ "**[١].

يشير السيوطي إلى رأي القرطبي الذي يرى أن الرواية جاءت بالهمزة (بدأ) ويعتبر هذا الأمر فيه نظر ؛إذ إنّ الفعل (بدأ) المهموز يتعدى إلى مفعول به كقوله تعالى : **" كما بدأنا أوّلَ خَلقٍ نُعيده "**[٢]؛ فالفعل بدأ تعدى إلى مفعول به (أوّلَ)[٣].

ويضيف السيوطي قول صاحب الأفعال الذي يرى بدوره أنه قد ظهر في الحديث إشكال ، فالفعل (بدأ) في الحديث النبوي لا يقتضي مفعولاً ، ويَزيلُ هذا الإشكال بأنْ يُحمَلَ الفعلُ (بدأ) في الحديث النبوي على معنى (طرأ) فيكون بذلك فعلاً لازماً كما اتفق العرب في كثير من الأفعال أنها تتعدى حملاً على صيغة ، ولا تتعدى حملاً على صيغة أخرى كما قالوا : رجع زيد ورجعته ، وفَغَرَ فاه ، وفغر فوه , وهو كثير[٤].

ثم يضيف السيوطي رأيه قائلاً : وقد سمعتُ من بعض أشياخي إنكار الهمزة وزعم أنه (بدا) بمعنى ظهر غير مهموز . وهذا فيه بُعْدٌ من جهة الرواية والمعنى ، فأمّا الرواية بالهمز فصحيحة النقل عمن يعتمد على علمه وضبطه ، وأما المعنى فبعيد عن مقصود الحديث فإنّ مقصوده أنّ الإسلام نشأ في أول أمره في آحاد الناس وقلةٍ ثم انتشر وظهر ، وأنه سيلحقه من الضعف والاختلاف حتى لا يبقى إلا في آحادٍ وقلةٍ[٥] .

فالسيوطي يقوم بالترجيح معتمداً على الرواية الصحيحة ، وعلى المعنى المقصود من الحديث .

٣- تخطئة الآراء وتضعيفها:

---

(١) المصدر نفسه ، ٣ / ١٢٨

(٢) سورة الأنبياء : ١٠٤

(٣) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٣ / ١٢٨

(٤) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٣ / ١٢٩

(٥) المصدر نفسه ، ٣ / ١٢٩

لا يرتضي السيوطي – رحمه الله – نقلَ آراء العلماء وحسب. وإنما يقوم بتحليلها ومناقشتها ويوازن بينها. وهذا الأمر يدفعه في بعض الأحيان إلى تخطئة بعض الآراء .

فمن ذلك ما جاء في إعرابه لقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:**"وإنْ وجدت لبحراً"**[١] . ذكر السيوطي قول الخطابي حول إعراب هذا الحديث، فقال: (قال الخطابي: إنْ هنا نافية، واللام في (لبحراً) بمعنى إلا، أي ما وجدناه إلابحراً، والعرب تقول: إنْ زيدٌ لعاقل ، أي: ما زيدٌ إلا عاقل، والبحر من نعوت الخيل، قال الأصمعي: فرسٌ بحرٌ إذا كان واسع الجري) [٢] .

وبعد أن يذكر قول الخطابي يشير السيوطي إلى أن هذا الإعراب مذهبٌ كوفي، بينما البصريون يرون أن (إنْ) مخففة من الثقيلة، واللام لام الابتداء للفرق بين (إنْ) المخففة و(إنْ) النافية. ويستشهد لكلامه هذا بقول أبي حيان وابن مالك؛ حيثُ أبطلا قول الكوفيين[٣].

والخلاف الحاصل بين الكوفيين والبصريين ناتجٌ عن خلافهم في اللام، أهي لام الابتداء وألزمت للفرق أم هي لام أخرى مُجتلبة للفرق بينهما وبين (إن) النافية؟ فإن كانت لام ابتداء وجب كسرها، وإن كانت لاماً أخرى تُفْتَح. ووجه البناء أنها إذا كانت لام ابتداء فهي لا تدخل إلا في خبر إن المكسورة، وإذا كانت غير لام الابتداء لم يكن الفعل الني قبلها مانعاً من فتحها. وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريين.

أما على المذهب الكوفي فاللام عندهم بمعنى (إلا) وإن نافية لا حرف توكيد. فعلى مذهبهم هذا لا يجوز في نحو: "وقد علمنا إن كنت لمؤمناً" إلا كسر إن. لأنها عندهم حرف نفي والتقدير: (قد علمنا ما كُنت إلامؤمناً) [٤].

ومثاله أيضاً ما ورد في إعرابه الحديث الذي يرويه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم:**"أنكُم ترون ربّكم كما ترون القمر ليلة البدرِ "**[٥]. يشير السيوطي إلى رأي أبي علي الفارسي في الفعل (ترون) ، فيقول: (قال أبو علي الفارسي في "تذكرته" وكان معتزليّاً: الرؤية علمية لا بصرية، فقيل له: لو كان كذلك لتعدى إلى مفعولين، وهي ههنا متعدية

---

(١) المصدر نفسه ، ١٦٠/١

(٢) المصدر نفسه ، ١٦٠/١

(٣) المصدر نفسه ، ١٦٠/١ – ١٦١

(٤) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ٢ / ١٨١ وما بعدها. وانظر السيوطي، همع الهوامع ٤٥١/١-٤٥٢

(٥) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٣٥٦/٢

لواحد، فأجاب: إنها متعدية إلى مفعولين، ما ذ ّكِرَ ههنا سدَّ مسد المفعول الثاني، أو أضمر المفعول الثاني، أي: ترونه مُتيقناً) [١]. وبعد ذكره لرأي أبي علي لفارسي يردُّ السيوطي الوجهين، فيقول: (وَ رُدَّ الوجهان: أما الأول: ففيه جعل الكلام متجوزاً فيه، وإذا وجدنا سبيلاً إلى الحقيقة لم نتكلف المجاز. وأما الثاني: فلأن الأصل عدم الحذف، وإذا صح الكلام بغير حذف لم نتكلف، وأيضاً فإن حذف أحد المفعولين في أفعال القلوب بلا دليل لا يجوز بالإجماع) [٢].

فالسيوطي على هذا النحو يردُّ كلام أبي علي الفارسي على الوجهين: الأول اعتبار الرؤية علمية على سبيل المجاز، والثاني: أنه لا يجوز حذف أحد المفعولين.

ولا شك أن حذف أحد المفعولين دون الآخر قليلٌ، ومع كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً، وحذف المبتدأ أو الخبر مع قرينة قليل. والسبب في القلة أن المفعولين معاً كاسم واحد، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة. ولو حذفت أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة، أما حذف المفعول الأول كقوله تعالى: **"ولا يحسبنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم"**[٣].أي بُخلَهم هو خيراً لهم.

وأما حذف المفعول الثاني فكما قال الشاعر:

لا تِخلنا على غِرائِك، إنَّـا　　　　طالما قد وشى بنا الأعداءُ

أي: لا تخلنا أذلةً على إغرائك المَلِكَ بنا[٤].

ومنها أيضاً تخطئته للشيخ أكمل الدين الذي أجاز تقديم المعطوف على المعطوف عليه. وذلك في الحديث الذي رواه أنس بن مالك رضي الله عنه في قوله عليه الصلاة والسلام:**"منْ عال جاريتين حتى يبلُغا جاء يوم القيامةِ أنا وهو كهاتين"**[٥].

ذكر السيوطي قول الشيخ أكمل الدين عن هذا الحديث، فقال: (قال الشيخ أكمل الدين في "شرح المشارق" في الكلام تقديم وتأخير، فإلّفي جاء ضمير يعود إلى مَنْ ، وقوله (هو) تأكيد

---

(١) المصدر نفسه ، ٢/ ٣٥٦

(٢) المصدر نفسه ، ٢/ ٣٥٦

(٣) سورة آل عمران: ١٨٠

(٤) انظر الرضي الاستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ٤ / ١٥٥

(٥) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ١٧٢/١

له، وقوله (أنا) معطوف عليه، وتقديره هو وأنا، ثم قدم (أنا) لكونه ـ صلى الله عليه وسلم لُصلاً في تلك الخصلة أو قدم في الذكر لشرفه) [١]. ثم يعلق السيوطي على كلام الشيخ أكمل الدين مُصرحاً بتخطئته، إذ يقول: (ليس هذا الإعراب سديداً ، لأن تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا يجوز، والأولى أن يجعل (أنا) مبتدأ، و(هو) معطوف عليه، و(كهاتين) الخبر، والجملة حالية بدون واو، **"اهبطوا بعضكم لبعضٍ عدوٌ [٢]")**[٣].

ولا شك أن ما ذهب إليه السيوطي صحيح في عدم تقديم المعطوف على المعطوف عليه، إلا أنه ورد في الشعر للضرورة، كما ذكر ذلك ابن هشام، كقول الشاعر:

ألا يا نخلةً مِن ذاتِ عِرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

أي: السلام عليك ورحمة الله. فقدم المعطوف على المعطوف عليه[٤].

٤- تدقيق الرواية:

إن ما يميِّز السيوطي – رحمه الله – تدقيقه لروايات الحديث النبوي، والبحث عن الرواية التي توافق الكلام الفصيح للنبي صلى الله عليه وسلم، فبعد أن يذكر آراء العلماء الذين تكلموا على الحديث يشير إلى الرواية الصحيحة. مما يجعله ينعت الرواة بالتصرف. فمن ذلك ما جاء في حديثه عليه الصلاة والسلام: **"صلى بنا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الصبح فقال: شاهدٌ فلان؟ فقالوا: لا"**[٥].

يذكر السيوطي رأي أبي البقاء العكبري حول همزة الاستفهام المحذوفة في كلمة (شاهد) وذلك بقوله: (قال أبو البقاء: يريد الهمزة فحذفها للعلم بها، وهو مرفوع بأنه خبر مقدم، وفلان مبتدأ ويجوز أن يكون "شاهد" مبتدأ. لأنّ همزة الاستفهام فيه مُرادة، ولو ظهرت لكانت مبتدأ لبتة، وفلان فاعل سدّ مسد الخبر) [٦]. وبعد ذلك يتحدث السيوطي عن رواية الحديث أنها

---

(١) المصدر نفسه ، ١٧٢/١

(٢) سورة البقرة: ٣٦

(٣) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ١٧٢/١

(٤) د. مصطفى محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ج٢، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت- لبنان، ٢٠٠٠، ص٣٣٨- ٣٣٩

(٥) السيوطي، عقود الزبرجد، ٩٤/١

(٦) المصدر نفسه ، ٩٤/١

وردت بإثبات الهمزة في لفظ (أشاهدٌ) ويتضح ذلك من قوله: (الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بلفظ: أشاهدٌ، بإثبات الهمزة، فعرف أن إسقاطها من تصرف الرواة...) [١].

ومن تدقيقه في الرواية أيضاً ما جاء في إعرابه لقوله صلى الله عليه وسلم: **"وحوضي مسيرةُ شهرٍ ماؤه أبيضُ من اللبن"**[٢].

حيث يتناول إعراب كلمة (أبيض) في الحديث فيورد رأي ابن مالك في كتابه (شرح الكافية) الذي يرى أن الأصل أن يقال: (أشدُّ بياضاً). ويعتبر ما ورد في الحديث من الرفع محمولٌ على الشذوذ[٣] .

ثم يشير السيوطي إلى قول الأندلسي في كتابه (شرح المفصل) بأنه لا يجوز بناء أفعل من الألوان. لأن فعلها على أكثر من ثلاثة أحرف نحو: أبيض وأحمر، ويشير الأندلسي إلى رأي الكوفيين في أنه يجوز البناء في البياض والسواد. لأنهما أصلا الألوان كما جاء في الشعر: أبيضُ منْ أختٍ بني إباضِ

وقوله: فأنْت أبيضُهُم سرْبالَ طباخِ

إلا أن الأندلسي يعتبر كلام الكوفيين ضعيفاً بدعوى أنه لا دليل على جعل البياض والسواد أصلين [٤]. وبعد أن ينتهي السيوطي من قول الأندلسي يشير إلى أن الحديث قد ورد في كثير من الطرق بلفظ: (ماؤه أشدُّ بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل). فيعرف أن الأول كان من تصرف الرواة[٥].

ومنه أيضاً ما جاء في إعراب الحديث **"الصُّبحَ أربعاً"**[٦] ، يورد السيوطي قول ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح) الذي يرى أن (الصبحَ وأربعاً) منصوبان بفعلٍ مضمر، (فالصبح) مفعول به وكلمة (أربعاً) حال، ويشير إلى أن إضمار الفعل في مثل هذا الموضع

---

(١) المصدر نفسه ، ٩٤/١

(٢) المصدر نفسه ، ٦٤/٢

(٣) المصدر نفسه ، ٦٤/٢

(٤) السيوطي، عقود الزبرجد ، ٦٥/٢

(٥) المصدر نفسه ، ٦٥/٢

(٦) المصدر نفسه ، ٨٣/٢

مُطرد. لأن معناه مُشاهد، فأغنت مشاهدةُ معناه عن لفظه[١]. وبعد أن يورد السيوطي قول ابن مالك يشير إلى أن رواية البخاري لهذا الحديث (الصبح أربعاً) فيها تصرف من الرواة؛ حيثُ رُويَ بإثبات الفعل (أتُصلي) ويتضح ذلك بقوله: (قد رواه النسائي بلفظٍ قال: أتصلي الصبح أربعاً؟ فَعُلِمَ أنّ حذفَ الفعل في رواية البخاري من تصرُف الرواة) [٢].

ومثاله أيضاً ما جاء في إعراب قوله صلى الله عليه وسلم: **"والذي نفسي بيده وددتُ أنّي أقاتلُ في سبيل الله فاقتل، ثم أحيا ثم أقتل"**[٣].

يذكر السيوطي رأي ابن مالك حول جواب القسم (وَدَدَتُ) قائلاً: (قال ابن مالك: فيه شاهدٌ على وقوع الفعل الماضي جواب القسم، عارياً من قد واللام، دون استطالة أو فيه غرابة، لأن ذلك لا يكادُ يوجد إلا في ضرورةٍ أو كلامٍ مستطالٍ، فمن الوارد في ضرورة قول الشاعر:

تاللهِ نسىَ على السَّالين ما ذهبتْ　　　　به نفوسٌ أبتْ إلا الهوى دِينا

ومن الوارد في كلام مُستطالٍ قوله تعالى: **"والسماءِ ذات البرُوج"** إلى قوله: **"قُتل أصحابُ الأخدود"**[٤]، ثم يشير السيوطي إلى أن الرواية وردت باللام يقول: (في بعض روايات البخاري: "لوددْتُ" بإثبات اللام، فعُلم أن حذفها من تصرُّف الرواة) [٥].

إنّ الهدفَ من تدقيق الروايات عند السيوطي هو أن يُنْسَبَ إلى لفظ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما وافق الكلام الفصيح، والذي يُؤيدُ ذلك ما جاء في الحديث الذي يرويه أبو هريرة رضي الله عنه من قوله صلى الله عليه وسلم: **"منْ يقُم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدَّم من ذنبه"**[٦].

يشير السيوطي إلى رأي ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح)، إذ إنه وقع فعل الشرط في الحديث مضارعاً (يقُم) والجواب ماضياً (لفظاً لا معنى) وهو الفعل (غُفر)، ويرى أن النحويين يستضعفون هذا ويعتبرونه مخصوصاً بالضرورة الشعرية، إلا أن ابن مالك يعتبره جائزاً مُطلقاً

---

(١) المصدر نفسه ، ٨٣/٢

(٢) المصدر نفسه ، ٨٣/٢

(٣) المصدر نفسه ، ٦٢/٣

(٤) سورة البروج: ١-٤

(٥) السيوطي، عقود الزبرجد، ٦٢/٣

(٦) المصدر نفسه ، ٣٧/٣

لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن الشعراء ويستشهد على كلامه هذا بأبيات من الشعر والقرآن الكريم[١].

فبعد أن يذكر السيوطي قول ابن مالك يشير إلى أن الحديث قد ورد فيه فعل الشرط ماضياً (قامِ)، إذ يقول: (الحديث رواه البخاري أيضاً بلفظ: (منَ قامَ ليلة القدر) فعُرف أن ذلك من تصرُّف الرواة، والأليق بما يُنسبُ إلى لفظ النبوة ما وافق الفصيح) [٢].

المبحث الثاني: المصادر

اعتمد السيوطي – رحمه الله – على عدد من المصادر في تأليفه لكتابه (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي) من غير أن يغفل كتابي (إعراب الحديث النبوي) للعكبري، وكتاب (شواهد التوضيح) لابن مالك وآراء النحاة المتفرقة في كتبهم المختلفة.

وهذه المصادر ناتجة عن وعيه واطلاعه على الفنون الأخرى من العلوم؛ ولذلك كانت مصادره متنوعة على النحو التالي:

١- يعتبر كتاب مُسند الإمام أحمد المصدر الرئيس في تأليفه لكتاب (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي). لكونه جامعاً لأغلب الأحاديث المُتكلم على إعرابها كما ذكر في مقدمة الكتاب[٣].

٢- اعتماده على كتابي أبي البقاء العكبري (إعراب الحديث النبوي)، وكتاب ابن مالك (شواهد التوضيح). مما يدل على غزارة مادة الكتاب، وقد أشار محقق كتاب عقود الزبرجد الدكتور سلمان القضاة لهذا الأمر، إذ يقول: **"ويكفي للتدليل على غزارة مادة الكتاب وكثرة مصادره أن نذكر أن كتابي العكبري وابن مالك**

---

[١] المصدر نفسه ، ٣٨/٣- ٤٠

[٢] المصدر نفسه ، ٤٠/٣

[٣] السيوطي ، عقود الزبرجد ، مقدمة المؤلف ٦٨/١

في إعراب الحديث اللذين أدخلهما السيوطي في ثنايا كتابه، قد ذابا في خضم كتابه الضخم"[١].

فالسيوطي يعتمد عليهما في إعرابه للأحاديث على إعراب العكبري والسيوطي فينقل كلامهما كما هو. فمن ذلك ما جاء في إعرابه لحديثه صلى الله عليه وسلم: **"قمتُ على باب الجنة فإذا عامّةُ من دخلها المساكين وإذا أصحاب الجد محبوسون"**[٢].

ينقل السيوطي رأي أبي البقاء العكبري كاملاً، إذ يقول: (قال أبو البقاء: إذا هنا للمفاجأة وهي ظرف مكان والجيد هنا أن ترفع "المساكين" على أنه خبر "عامة" من دخلها، وكذلك رفع (محبوسون) على أنه الخبر، وإذا ظرف للخبر، ويجوز أن تنصب (محبوسين) على الحال ويجعل إذا خبراً والتقدير: فبالحضرة أصحاب الجد، فيكون (محبوسين) حالاً، والرفع أجود، والعامل في الحال إذا وما يتعلق به من الاستقرار "وأصحاب" صاحب الحال) [٣].

ومثاله أيضاً ما رواه أمية بن مخشيٍّ الخزاعي رضي الله عنه من حديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ: **"بسم الله أولهُ وآخرهُ"**[٤]. يذكر السيوطي قول العكبري حول هذا الحديث معتمداً عليه، فيقول: (قال أبو البقاء: الجيد النصب فيها والتقدير: عند أولهِ وعند آخرهِ، فحذف عند وأقام المضاف إليه مقامه، ويجوز أن يكون التقدير: ألاقي بالتسمية أوله وآخره، ويجوز الجر تقدير: أي في أولهِ وآخرِ ه) [٥].

ومثاله أيضاً ما ورد في إعراب قوله صلى الله عليه وسلم: **"مثلكُمْ ومثل اليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عُمالاً فقال: من يعمل لي من صلاةِ الصبح إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراطٍ ؟ فعملت النصارى، ثم قال: من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس"**[٦]. يذكر السيوطي كلام ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح) حول استخدام (مِن) لابتداء الغاية الزمانية كما وردت في

---

(١) المصدر نفسه ، مقدمة المحقق ، ٣١/١

(٢) المصدر نفسه ، ١ / ١٠٤ وما بعدها

(٣) السيوطي، عقود الزبرجد ، ١٠٥/١

(٤) المصدر نفسه ، ١١٨/١

(٥) المصدر نفسه ، ١١٨/١

(٦) المصدر نفسه ، ١٦/٢ وما بعدها

الحديث معتمداً في ذلك على إعرابه، إذ يقول: (قال ابن مالك: تضمن هذا الحديث استعمال (من) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو ما خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله: وهو ممنوع لمخالفة النقل الصحيح والاستعمال الفصيح ومن شواهد صحة هذا الاستعمال قوله تعالى: **"لمسجدٌ أسس على التقوى من أولِ يوم أحقٌ أن تقوم فيه فيه رجالٌ"**[1]. فبهذا استشهد الأخفش على أن (مِن) تستعمل لابتداء غاية الزمان. ومن شواهد هذا الاستعمال أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: **(أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها...)** وقول عائشة: (جلس رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولم يجلس عندي من يوم قيل فيَّ ما قيل). وقول أنس: (فلمْ أزلْ أحبُّ الدُّباء من يومئذٍ). وقول بعض الصحابة: (فمطرنا من جمعةٍ إلى جمعةٍ). ومن شواهده الشعرية قول النابغة:

تُخُيِّرن من أزمانِ يومِ حليمــةٍ   إلى اليومِ قد جُرِّبن كلَّ التجاربِ

الشاهد قوله (من أزمان) دلّت على استعمالها في الزمان .

ومثله

وكُلُّ حسام أخلصتهُ قُيونــهُ   تُخيرنَ من أيام عادٍ وجرهُــمِ [2]

الشاهد في قوله (من أيام) فدلّت على استعماله في الزمان .

نجد أن السيوطي في مثل هذه الأمثلة يعتمد على كلام العكبري وابن مالك، فينقل كلام العكبري دون زيادةٍ أو نقصان، ويختصر أو يتصرف في كلام ابن مالك. من أجل إظهار الحكم الإعرابي لألفاظ الحديث. إلا أنه في بعض الأحيان لا يكتفي بما يورده العكبري بل يزيد عليه ويستدرك ما فات العكبري من إعراب الحديث. وهذا ما يميّزه في أنه لا يُسلِّم دائماً بقول العكبري بل يزيد عليه ويبحث فيه. فمن ذلك ما رواه جابر بن عبد الله في حديث سؤال القبر، قوله صلى الله عليه وسلم: **"فيراهما كلاهما"**[3]. يورد السيوطي كلام أبي البقاء العكبري قائلاً: (قال أبو البقاء: في بعض الروايات: كلاهما، بالألف وهو خطأ، والصواب: كليهما بالياء لأنه توكيد للمنصوب، وهي مضافة إلى ضمير فيكون بالياء في النصب والجر لا غير)[4]. وبعد أن ينتهي السيوطي من

---

(١) سورة التوبة: ١٠٨

(٢) السيوطي، عقود الزبرجد ، ١٧/٢ وما بعدها

(٣) المصدر نفسه ، ٣٠٦/١

(٤) المصدر نفسه ، ٣٠٦/١

ذكر قول أبي البقاء العكبري يستدرك ما فاته في أن للعرب في (كلا) ثلاث لغاتٍ ويورد كلام ابن النحاس، قائلاً: (قال ابن النحاس في "التعليقة" للعرب في (كلا) ثلاث لغات: فمنهم من يجعلها بالألف في الرفع وبالياء في النصب والجر مع المظهر والمضمر أيضاً، ومنهم من يُفرِّق بين حاليها في المظهر والمضمر فيجعلها مع المظهر بالألف على كل حال كاللغة الأولى، ويجعلها مع المضمر بألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً كاللغة الثانية، وهذه التفرقة هي اللغة الفصحى) [١].

فالعكبري يرى أن الصواب في كلمة (كلاهما) النصب بالياء لأنه توكيد منصوب ، إلا أن السيوطي يشير إلى أن للعرب في كلمة (كلا) ثلاثَ لغات ويستشهد على هذا بكلام ابن النحاس ؛ فقد وَرَدَ عن بعض القبائل كقبيلة الحارث بن كعب أنهم يلزمون المثنى وما لحق به الألف رفعاًونصباً وجرّاً . كقول الشاعر :

فَأطْرَقَ إطراقَ الشُّجاعِ ولو رأى　　مَسَاغاً لناباهُ الشّجاعُ لصمّمَا

لقد أجرى الشاعر المثنى مجرى الاسم المقصور ، فجرّه بالكسرة المقدرة على الألف بدلاً من الياء ، والأصل أن يُقال : (لنابيه) . وهذا دليل على أن بعض العرب يجعلون المثنى بالألف في جميعأحواله رفعاً ونصباً وجراً [٢] .

وقد أشار ابن يعيش إلى قراءة الجماعة ، قوله تعالى من سورة طه (آية : ٦٣) : " إنّ هذان لساحران ". حيث أشار إلى أن أمثلَ الأقوال فيها أن تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثنى على كلحال ، فكأنهم أبدلوا من الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها ، وإنْ كانت ساكنة كقولهم في (يَيْأَسُ) : يَاءَسُ . والهاء مرادة بعد إنّ . أي : إنه هذان لساحران ، واللام مزيدة للتوكيد [٣] .

ومثاله أيضاً ما جاء في إعرابه لقوله صلى الله عليه وسلم:**"لقد ظننتُ أن لا يسألني عن هذا الحديث أحدٌ أولَ منك"**[٤]. يورد السيوطي كلام العكبري كاملاً، إذ يقول: (قال أبو البقاء: نصب (أول) هنا على الحال في معنى لا يسألني أحدٌ سابقاً لك، وجاز نصب الحال من النكرة، لأنها في سياق النفي، فتكون عامة كقولهم: ما كان أحدٌ مثلَكَ، وما في الدارأحدٌ خيراً منك) [٥]. ثم

---

(١) المصدر نفسه ، ٣٠٦/١

(٢) انظر الأشموني ، شرح الأشموني ١ / ٥٨

(٣) انظر ابن يعيش ، شرح المفصّل ، ٢ / ٣٥٥ ـ ٣٥٧

(٤) السيوطي، عقود الزبرجد، ١٠٠/٣

(٥) المصدر نفسه ، ١٠٠/٣

يذكر كلام الزركشي غير مُكْتَفٍ بكلام العكبري بل يزيد عليه كلام الزركشي الذي يرى للكلمة (أول) وجهاً آخر من الإعراب ، إذ يقول السيوطي: (قال الزركشي، روى (أولُ) بالرفع والنصب، فالرفع على الصفة أو البدل من أحدٌ، والنصب على الظرفية) (١). ثم يورد كلام القاضي عياض قائلاً: (وقال القاضي عياض: على المفعول الثاني لظننت) (٢). أي أن كلمة (أوَّلَ) تكون منصوبة على اعتبار أنها مفعول ثانٍ للفعل (ظننتُ).

كما أن السيوطي في بعض الأحيان يؤيد أبا البقاء في ما ذهب إليه من إعراب للحديث ، مثل ما جاء في حديثه عليه الصلاة السلام**"إنَّ حوضي لأبعدُ من أيلة من عدنٍ)**(٣). ينقل السيوطي كلام العكبري قائلاً: (قال أبو البقاء: وقع في هذه الرواية من عدن، وهو صحيح، لأن "أبعد" أفعل يحتاج إلى من، ومن الأولى تتعلق بأبعد، ومن عدن يتعلق بأيلة، أي أبعد من أيلة بعيدةً من عدن، فالجار والمجرور حال من أيلة) (٤). ثم يورد قول الشيخ أكمل الدين في كتابه (شرح المشارق) قائلاً: (وقال الشيخ أكمل الدين في "شرح المشارق" قوله: من عدن بدل من أيلة بتكرير العامل، ويجوز أن يكون تقديره: من أيلة إلى عدن ومن عدن إلى أيلة لبيان الطول والعرض حُذِفَ للاختصار). وبعد أن ينتهي من كلام الشيخ أكمل الدين يشير السيوطي إلى أن ما ذهب إليه العكبري هو الصواب إذ يقول: (وما قاله أبو البقاء هو الصواب) (٥).

إنّ ما ذهب إليه الشيخ أكمل الدين مجرد اجتهادٍ اجتهده لتفسير معنى قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ(من أيلة من عدن) لبيان طول وعرض حوضه ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، أمّا أبو البقاء العكبري فقد أشار إلى أن اسم التفضيل (أبعد) يحتاج إلى حرف الجر (مِنْ) ؛ لأنّ المراد منها التفضيل ، فلو قلنا : (زيدٌ أفضل من عمر) أي أن فضلَ زيد ابتدأ من فضل عمر راقياً صاعداً في الزيادة ، فبهذا قد عُلِمَ أنّه أفضلُ مِنْ كُلِّ مَنْ كان مقدارُ فضله كفضلِ عمر ، وأنّه علا من هذا الابتداء (٦). وهو الصواب ، لأن الحديث يبين لنا أنّ مسافة طرفي حوضه ـ صلى الله عليه وسلم أَبعَدُ من أيلة إلى عدن ، حيث إن طرفي حوضه أزيدُ من بُعدِ أيلة إلى عدن ، وقد أشار النووي ـ رحمه الله ـ إلى هذا الحديث قائلاً : (إنّ حوضي لأبعد من أيلة من عدن . أي

---

(١) المصدر نفسه ، ١٠٠/٣

(٢) السيوطي، عقود الزبرجد ، ١٠٠/٣

(٣) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٣٤٣/١

(٤) المصدر نفسه ، ٣٤٣/١

(٥) المصدر نفسه ، ٣٤٣/١

(٦) ابن يعيش ، شرح المُفصّل ، ٢ / ١٥٧

بُعدَ ما بين طرفي حوضي أزيَدُ من بعُدِ أيلةَ من عدن ، وهما بلدان ساحليان في بحر القلزم ، أحدهما وهو أيلة في شمال بلاد العرب ، والآخر وهو عدن في جنوبها وهو آخر بلاد اليمن مما يلي بحر الهند) [١] . أي أن طرفي حوضه ـ صلى الله عليه وسلم ـ يبدأ من أيلة (العقبة) التي تقع عند بحر القلزم (البحر الأحمر) إلى أن يصل إلى عدن في اليمن . وقد ورد هذا الحديث بصيغة أخرى عند ابن ماجه حيث قال ـ صلى الله عليه وسلم:ـ" إنّ حَوضِي لأبعَدُ من أَيْلةَ إلى عَدَن " [٢]. فكلا الروايتين صحيح .

٣ـ اعتماد السيوطي على كتب شرح الحديث النبوي:

لا شك أن معرفة السيوطي – رحمه الله – وتبحره في الفنون الأخرى قد ساعدته في تأليفه (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي)، وبخاصة علم الحديث الشريف والفقه. بل إنه اعتمد عليها في كثير من الأحيان في توجيه الآراء النحوية لبعض الأحاديث التي قد تكلم النحاةُ على إعرابها. فمن ذلك ما جاء في إعراب الحديث: **"كُنا نصلي المغرب مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا توارت بالحجاب"**[٣].

يعتمد السيوطي في إعراب هذا الحديث على كلام ابن سيد الناس في (شرح الترمذي) حول الضمير في كلمة (توارت) على من يعود؟ إذ يقول: (قال ابن سيّد الناس في "شرح الترمذي": أعاد الضمير في (توارت) إلى الشمس، ولم يجر لها ذكر، إحالة على فهم السامع، وما تعطيه قوة الكلام، كما قال تعالى: **"حتى توارت بالحجاب"**.[٤]أيضاً وإن لم يجرِ للشمس ذكر)[٥]. ثم يضيف السيوطي أنه ورد في رواية الترمذي: (إذا غَرُبتْ الشمس وتوارت بالحجاب) وهما كلمتان إحداهما تفسير الأخرى[٦].

---

[١] النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، ج ١ ، دار إحياء التراث العربي ، نسخة مصورة ـ بيروت ، ١ / ٢٤٥

[٢] الألباني ، صحيح سنن ابن ماجه ، ج ٢ ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، بيروت ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م ، ص ٤٢٨

[٣] السيوطي، عقود الزبرجد، ٤٤٥/١

[٤] سورة ص: ٣٢

[٥] السيوطي، عقود الزبرجد، ٤٤٥/١

[٦] المصدر نفسه ، ٤٤٦/١

ومثاله أيضاً اعتماده على كتاب (شرح الترمذي) للحافظ زين الدين العراقي حول نصب كلمة (مسكين) في الحديث الذي يرويه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم: **"من مات وعليه صيامُ شهر فليُطْعَمْ عنه مكان كلِّ يومٍ مسكيناً"**[١]. يشير السيوطي إلى قول الحافظ زين الدين العراقي قائلاً: (قال الحافظ زين الدين العراقي في "شرح الترمذي": كذا في رواية الترمذي بالنصب وكان وجهه إقامة الظرف مكان المفعول كما يُقام الجار والمجرور مكانه وقد قُرِيء: **"ليُجْزَي قوماً بما كانوا يكسبون"**[٢])[٣]. ثم يضيف الحافظ زين الدين إلى أنها وردت في رواية ابن ماجه (مسكينٌ) بالرفع على الصواب[٤].

إنّ القراءة التي اعتمد عليها الحافظ زين الدين العراقي في قوله تعالى من سورة الجاثية (آية : ١٤) : (ليُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون) حُجّةٌ لمَنْ أجاز بناء الفعل للمفعول على مذهب الكوفيين في أن يُقامَ المجرور (بما) ويُنْصَبَ المفعول به الصريح وهو (قوماً) ، وقد خُرِّجَتْ هذه القراءة على أن يكون بنى الفعل للمصدر ، أي ليُجْزِيَ الجزاءُ قوماً . وهذا لا يجوز عند الجمهور ، لكن يُتَأوّل على أنْ يُنْصَبَ بفعل محذوف تقديره : يجزي قوماً ، فيكون لدينا بهذه الحالة جملتان ، إحداهما : ليجزي الجزاءُ قوماً ، والأخرى : ليجزيه قوماً [٥] .

ومثاله أيضاً ما ورد في إعراب قوله عليه الصلاة والسلام: **"لا يقبلُ صلاةً بغيرِ طهورٍ "**[٦]. يعتمد السيوطي في إعرابه على قول الحافظ ابن حجر في كتابه (شرح الترمذي) الذي يرى أن هذا الحديث قد ورد في بعض الروايات بلفظ (مِنْ غيرِ طَهُورٍ) ويذكر احتمالية (مِن): أنها تكون للتبيين كقوله صلىالله عليه وسلم: (ولا صدقةٍ من غلول)، وأن تكون (مِن) مرادفة للباء كما ذكر ذلك يونس بن حبيب النحوي في قوله تعالى: **"مِن طرفٍ خفيّ"**[٧]. ثم يضيف ابن حجر أن هذا الأمر يدل على صحة الروايتين مرةً بالباء وأخرى (بمن) مما يدل على الترادف بينهما[٨]. فابن حجر يرى أن حرف الجر (من) في الحديث يمكن أن يكون لبيان الجنس ، ويمكن أن تكون

---

(١) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٢٠/٢

(٢) سورة الجاثية: ١٤

(٣) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٢ / ٢٠

(٤) المصدر نفسه ، ٢٠/٢

(٥) انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ٤ / ٣١٤. وانظر أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط في التفسير ٩ /٤١٧ وما بعدها .

(٦) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٣٤/٢

(٧) سورة الشورى: ٤٥

(٨) السيوطي، عقود الزبرجد ، ٣٤/٢ وما بعدها

(مِن) مرادفة للباء ،فيجوز أن يقع حرف الجر (مِن) بمعنى حرف الجر الباء كقوله تعالى من سورة الشورى (٤٥) :**"مِن طرفٍ خفيّ"**. أي طِرفٍ خفيٍّ [١].

ومثاله أيضاً ما ورد في إعراب حديثه صلى الله عليه وسلم:**"يتعاقبون فيكم ملائكةً بالليل وملائكةٌ بالنهار"**[٢] يبدأ السيوطي بأقوال العلماء والنحاة حول هذا الحديث فيبدأ يقول القاضي عياض، إذ يقول: (قال القاضي عياض: فيه حُجة لمن صحح إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذ تقدم وحكموا فيها قول من قال من العرب وهم بنو الحارث: أكلوني البراغيث. وعليه حمل الأخفش قوله تعالى: **"وأسرّوا النجوى الذين ظلموا"**[٣]، وأكثر النحاة يأبون هذا – وهو مذهب سيبويه -ويتأوّلون هذا ومثله، ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الضمير ولا يرفعونه بالفعل، وكأنه قال: لمَّا أسرّوا النجوى قال: من هم؟ قال: الذين ظلموا). ثم يذكر السيوطي قول القرطبي فيقول: وقال القرطبي: الواو في قوله: (يتعاقبون) علامة الفاعل المذكر المجموع على لغة بني حارث وهم القائلون: أكلوني البراغيث: وهي لغة فاشية عليها حمل الأخفش قوله تعالى: "وأسرُّوا النجوى الذين ظلموا". وقد تعسَّفَ بعضُ النحاة في تأويلها وردِّها للبدل وهو تكلُّف مُستغنى عنه، فإن تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح) [٤].

فالقاضي عياض والقرطبي ذهبا إلى أن الواو في كلمة (يتعاقبون) علامة للفاعل المذكور المجموع على لغة بني الحارث القائلين : (أكلوني البراغيث) إلا أن القرطبي يعتبر أنّ إعراب (البراغيث) على البدل فيه تكلُّف مُستغنًى عنه ، فالأصل إذا أُسنِدَ الفعلُ إلى الفاعل الظاهر تجريده من علامة التثنية والجمع مثل : قام الزيدان وقام الزيدون ، وقامت الهندات . لكن من العرب مَنْ يُلحِقَ الفعل الألف والواو والنون على أنها حروف دالة كتاء التأنيث وليست ضمائر ، وهذه اللغة يسمونها لغة أكلوني البراغيث ، كقول الشاعر :

يلومونني في اشتراءِ النَّخيـ ... لِ قومي ولَوْ مُهُمُ أَلْوَمُ

---

(١) انظر السيوطي ، همع الهوامع ٢ / ٣٧٨

(٢) السيوطي، عقود الزبرجد ، ٢٩/٣

(٣) سورة الأنبياء: ٣

(٤) السيوطي، عقود الزبرجد ، ٢٩/٣ وما بعدها

فالواو في كلمة (يلومونني) عند بعض النحاة علامة جمع دالة على الفاعل بعدها وليست ضميراً متصلاً في محل رفع فاعل ، وكلمة (قومي) هي الفاعل [١].

وبعد أن ينتهي السيوطي من إيراد قول القرطبي يستعين بابن حجر العسقلاني أحد كبار شرَّاح الحديث حول هذا الحديث، إذ يقول السيوطي: (قال الحافظ ابن حجر: وقد توارد جماعة من الشرّاح على أن حديث الباب من هذا القبيل ووافقهم ابن مالك وناقشه أبو حيان قائلاً: إن هذاالطريق اختصرها الراوي، وقد أخرجه البزار بلفظ "إن لله ملائكةً يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[٢].

٤- اعتماده على آراء النحويين في كتبهم باختلاف المدارس النحوية:

جاء السيوطي – رحمه الله – بهذا الأسلوب في الأحاديث المختلفة وذلك بأن بدأ بإيراد آراء النحاة مستعيناً بكتبهم التي حفظها وفهمها باختلاف المدارس النحوية التي ينتمون إليها.

فمن ذلك ماجاء في إعرابه لحديثٍ رواه أنس بن مالك رضي الله عنه من قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: **"أرأيتَ إمنعَ اللهُ الثمرةَ بمَ يأخذ أحدكم مالَ أخيه"**[٣]. يشير السيوطي إلى آراء النحاة حول الفعل (أرأيت)، فيذكر قول الكرماني (قال الكرماني: (أرأيت) في معنى أخبرني، وفيه نوعان من التصرف: إطلاق الرؤية وإرادة الإخبار، وإطلاق الاستفهام وإرادة الأمر) [٤]. ثم يذكر السيوطي رأي أبي حيان الأندلسي حول الفعل نفسه: قائلاً: (قال أبو حيان: كون (أرأيت) بمعنى أخبرني نصّ عليه سيبويه وغيره، وهو تفسير معنى لا تفسير إعراب، لأن أخبرني يتعدى بعن، و(أرأيت) بنفسه لمفعول صريح وإلى جملة استفهامية في موضع المفعول الثاني، ويقع بعد جملة الشرط...) [٥]، ثم يضيف السيوطي قول الطبري قائلاً: (وقال الطبري: أرأيت، معناه أخبرني، من إطلاق السبب على المُسبب ، لأن مشاهدة الأشياء طريق إلى الإخبار عنها، والهمزة فيه مقدرة ، أي قد رأيت ذلك فأخبرني) [٦].

---

[١] السيوطي، همع الهوامع ١ / ٥١٣

[٢] السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٢٩/٣

[٣] المصدر نفسه ، ١٨٢/١

[٤] المصدر نفسه ، ١٨٢/١

[٥] المصدر نفسه ، ١٨٢/١ ومابعدها

[٦] المصدر نفسه ، ١ / ١٨٣

فالكرماني وأبو حيّان الأندلسي والطبري يُجمِعونَ على أن الفعل (أرأيت) بمعنى أخبرني ، وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى في كتابه في مسألة نصب الاسم الذي بعده ، فلا يجوز أن نقول : (أرأيتَ أبو مَنْ أنت) . لأنه في معنى أخبرني عن زيد . لذا وجب نصبه لأن الفعل أخبرني متَعدٍّ بحرف الجر (عن) والصواب أن نقول(أَرَأَيْتَ أبا مَن أنت) [(١)] .

ومن ذلك أيضاً ما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من قوله: **"أَقْرَأنِيها النبي - صلى الله عليه وسلم - فاهُ إلى فِيَّ"**[(٢)]. يورد السيوطي آراء النحاة حول هذا الحديث معتمداً عليهم في إعرابه؛ فيبدأ بابن مالك الذي يرى أن لهذا الحديث ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون الأصل: جاعلاً فاه إلى فيّ. فحذف الحال (جاعلاً) وبقي معموله (فاه) كالعوض منه، والثاني: أن يكون الأصل: من فيه إلى فِيّ، فحذف (من) وتعدى الفعل بنفسه، فنصب ما كان مجروراً. أي أنه نصب كلمة (فيه) بعد حذف حرف الجر (من) على اعتبار أنها مفعول به للفعل (أقرانيها) والثالث أن يكون مؤولاً بمشافهين كما يؤول بعته يداً بيد، بحاضرين[(٣)] .

وبعد أن ينتهي السيوطي يشير إلى رأي الرضي الاستراباذي الذي يرى أن قولهم: (كلمتُهُ فاه إلى فيَّ) منصوب على الحال أي مُشافها أو على المصدر، أي مُشافهة. ويشير الاستراباذي إلى قول الكوفيين في أنه مفعول به، أي جاعلاً فاه إلى فيَّ. أي مفعولاً به لاسم الفاعل (جاعلاً). وقال الأخفش بأنه منصوب بتقدير (من) أي: من فيه إلى فيَّ[(٤)] . فالأخفش على هذا النحو يتفق مع ما ذهب إليه ابن مالك في الوجه الثاني، ثم يذكر السيوطي قول أبي حيان في كتابه (الارتشاف) الذي يتفق مع ما ذهب إليه الرضي في أن قولهم: (كلمته فاه إلى فيّ) منصوب على الحال، لأنه واقع موقع مشافهاً، وزعم الفارسي: أنه حال نائبة مناب (جاعلاً) ثم حذف وصار العامل كلمته. وقال هذا مذهب سيبويه. وذهب السيرافي: إلى أنه اسمٌ وُضِعَ موضعَ المصدر الموضوع موضع الحال. ومعناه: كلمته مشافهةً فَوُضِعَ (فاه إلى فيَّ) موضع (مشافهةً)، ومشافهةً موضع مشافهاً [(٥)]. ثم يضيف قول الأخفش ، إذ يقول : (وذهب الأخفش إلى أن أصله: من فيه إلى فيّ. وقالت العرب: كلمته فوه إلى فيّ. وهو مبتدأ خبره ما بعده. وقال الفراء: أكثر كلام العرب بالرفع، والنصب مقول صحيح. وقال سيبويه: (إلى) في قوله (إلى فيّ) تبيين كـ (لك) في سُقيالك)

---

(١) انظر سيبويه ، الكتاب ، ١ / ٣١٦ ـ ٣١٧

(٢) السيوطي، عقود الزبرجد ، ٩٢/٢

(٣) المصدر نفسه ، ٩٢/٢

(٤) المصدر نفسه ، ٩٢/٢

(٥) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٩٢/٢

[1]. وقد نص سيبويه على أن عبارة (كلّمتُه فاه إلى فِيَّ) جاءت بمعنى (كلّمتُه مشافهةً) ولا يصحُّ أن نقول : (هو مشافهة) . لأنه ليس كموضع كلمة (وَحدَهُ)التي تعرب حالاً في قولنا مثلاً : (جاء الطالبُ وحدَهُ) . إذ إنّ الحال (وحده) هو نعت لصاحبه ، فقولك : هو وحده ، بمعنى : هو واحد . وليس كذلك كلمته فاه إلى فِيّ . لأنه بمعنى مشافهةً [2].

المبحث الثالث:آراء السيوطي في كتابه (عقود الزبرجد في إعراب الحديث

(١) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٩٢/٢ وما بعدها

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ١ / ٤٩٧

النبوي):

لقد كان اعتماد السيوطي – رحمه الله – على آراء العلماء والنحاة في الأحاديث المتكلم عليها سبباً في قلة الآراء عنده، فقلما نجد له آراء في كتابه (عقود الزبرجد) لأن منهجه قائم على جمع أقوال النحاة وشرّاح كتب الحديث النبوي، إلا أننا قد وجدنا بعض الآراء تظهر شخصيته العلمية ومخزونه العلمي. لكنها كانت قليلة بالنسبة لآراء أبي البقاء العكبري.

فمن آرائه ما ورد في إعرابه لقوله صلى الله عليه وسلم: **"اللهم إنَّك إنْ تشأ لا تُعبَدْ بَعدَ اليوم"**[١]. ذهب السيوطي إلى أن الفصيح في مثل هذا الحديث جزم الفعل (تُعبد) على اعتبار أنه جوابٌ للشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر إن. وقد استشهد عليه بقوله تعالى: **"إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا"**[٢]. وقد يرفع كقول الشاعر:

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ إنك إنْ يُصْرعْ أخوك تُصْرَعُ

فالجملة الاسمية (أخوك تُصْرَعُ) في محل جزم جواب الشرط[٣] .

يكون ما ذهب إليه السيوطي صحيحاً إذا كان على نية التقديم والتأخير ، ومعنى البيت الذي استشهد به السيوطي : أخوك يُصْرَعُ إنْ تُصْرَعْ ، فالجملة الاسمية (أخوك يُصْرع) في محل جزم جواب الشرط ، و الجملة الفعلية (يُصْرَعُ) في محل رفع خبر المبتدأ (أخوك). ولأنّ (إن) العاملة لا يُحسن لها إلا أن يكون لها جواب مجزوم بما قبله. ويجوز رفع جوابها على نية التقديم والتأخير كقول الشاعر[٤] :

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألــةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حرمُ

فالشاهد فيه قوله: (يقولُ) بالرفع على نية التقديم والتأخير ، والتقدير: يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ إن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ.

وكقول جرير البجلي :

---

(١) السيوطي، عقود الزبرجد ، ١٤٦/١

(٢) سورة نوح: ٢٧

(٣) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ١ / ١٤٧

(٤) سيبويه ، الكتاب ٤ / ١٩٥

يا اقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ إنك إنْ يُصرع أخوك تُصرعُ

أي: أنّكَ تُصْرَعْ إنْ يُصْرَعْ أخوك[١].

ومن آرائه أيضاً ما ورد في إعراب الحديث: **"أنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: يا معاذ بنَ جبل"**[٢]. يشير السيوطي إلى أنه لا يجوز في كلمة (ابن) إلا النصب . لأنها بدل من (معاذ) ، وهذا الرأي ليس للسيوطي وحده بل ما عليه النحاة ، ويجوز في كلمة (معاذ) الضم والفتح ويستشهد بكلام ابن مالك في (شرح الكافية) والآبذي في (شرح الجزولية) [٣] . حيث يجوز في العلم المضموم في النداء أن يُفتح إذا وصف بـ (ابن) متصل، مضاف إلى علم كأن نقول: (يا زيدُ بن عمرو). وهذا الكلام لا يعني أن يمتنع الضم. وهو عند المبرد أولى من الفتح. لأنه أنشد بالفتح:

يا حكمَ بنَ المُنذِرِ الجارُودْ

سُرادِقُ المجدِ عليك ممـودْ

فلو قال: (يا حَكَمُ بْنَ المنذر) كان أجود. ولو فصل بين العلم وكلمة (ابن) وجب الضم مثل يا(سعيدُ المحسنُ ابنَ خضّم)، وكذلك إن كانت علمية الموصوف غير معروفة مثل (يا غلامُ ابنَ زيدٍ) فالموصوف (غلام) غير معروف، وكذلك إن كانت علمية المضاف إليه غير معروفة مثل: (يا زيدُ ابنَ أخينا). فالمضاف إليه (أخينا) غير معروف أو مُتعيَّن من هو؟[٤].

ومن آرائه أيضاً ما ورد في إعراب قوله عليه الصلاة والسلام :**"إنَّ بلالاً أخذ في الإقامة فلما أن قال: قد قامت الصلاة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: أقامها الله وأدامها"**[٥]. يبدأ السيوطي بذكر رأي الطيبي حول الحديث الذي يعتبر أن (لما) شرطية تحتاج إلى فعل، ويقدِّرها: (لما انتهى إلى أن قال). ويشير الطيبي إلى أنه قد اختُلف حول الفعل (انتهى) أ ُمتعدٍّ أم لازم؟ .

---

(١) سيبويه، الكتاب ، ٤ / ١٩٥ وما بعدها

(٢) السيوطي، عقود الزبرجد، ١٥٠/١

(٣) المصدر نفسه ، ١٥٠/١

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٢، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، ص٦ وما بعدها

(٥) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٢ / ٢٦٤

ويجيب أن من يجعله لازماً يجعل مقول القول مصدراً، ومن يجعله متعدياً فالمقول عنده مفعول به[١] ، إلا أن السيوطي له رأي مُغاير لكلام الطيبي في أنه لا حاجة إلى تقدير، ويعتبر أن (أنْ) زائدة بعد (لما) ويستشهد على ذلك بقوله تعالى من سورة العنكبوت (آية : ٣٣): **"ولما أن جاءت رُسُلنا"** [٢].

وأحْسَبُ أن ما ذهب إليه السيوطي هو الصواب. ذلك لأن (أن) زائدة في الحديث الشريف، كقوله تعالى: **"فلما أنْ جاء البشيرُ"**[٣].

ومنها أيضاً ما ورد في إعراب قوله صلى الله عليه وسلم: **"إن خليليّ عهد إليَّ أنْ أيُّما ذهبٍ أو فضةٍ أوكِيَ عليه فهو جمرٌ على صاحبه"**[٤].

يشير السيوطي إلى الإعراب الذي قدمه أبو البقاء العكبري حول (أن) فأشار العكبري إلى أنه يحتمل أن تكون المخففة من الثقيلة، أي: أنه أيما. و(أيما) مبتدأ. وجملة (أوكي عليه) الخبر[٥]. هذا ما ذهب إليه العكبري ، لكن السيوطي يرى وجهاً آخر أواحتمالاً آخر لـ (أن) حيث يرى أنها تفسيرية. لأن الفعل (عهد) فيه معنى القول دون حروفه[٦] . أي أنه إذا حمل الفعل معنى القول تكون (أن) تفسيرية كقوله تعالى: **"وانطلق الملأُ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم"**[٧]. فليس المقصود بالفعل (انطلق) المشي وإنما المقصود انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أن المقصود بالمشي بالاستمرار على الشيء. فالفعل (انطلق) في الآية الكريمة حمل معنى القول. فيمكن على هذا النحو اعتبار (أن) تفسيرية[٨].

---

[١] السيوطي، عقود الزبرجد ، ٢ / ٢٦٤ وما بعدها.

[٢] المصدر نفسه ، ٢ / ٢٦٥

[٣] سورة يوسف: ٩٦

[٤] السيوطي، عقود الزبرجد، ٣٢٦/٢

[٥] المصدر نفسه ، ٣٢٧/٢

[٦] المصدر نفسه ، ٣٢٧/٢

[٧] سورة ص: ٦

[٨] انظر سيبويه، الكتاب، ٣٣٣/٤. وانظر ابن هشام الأنصاري، مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١ / ٣٠

ومنها أيضاً ما ورد في إعراب قوله صلى الله عليه وسلم: **"من قال حين يُصبح وحين يُمسي: سبحان الله وبحمده مائة مرةٍ، لم يأت أحدٌ يوم القيامة بأفضل مما جاء به، إلا أحدٌ قال مثل ما قال أو زاد عليه"**[١].

يذكر السيوطي قول الشيخ أكمل الدين الذي يرى أنّ في الكلام حذفاً دَلّ عليه السياق إذ يقول السيوطي: (قال الشيخ: أكمل الدين: في الكلام حذفٌ يدل عليه سياقه تقديره والله أعلم: لم يأتِ أحدٌ يوم القيامةِ بأفضل مما جاء به أو بمثله إلا أحدٌ قال مثل ما قال أو زاد عليه، ليكون قائل الزائد آتياً بأفضل، والقائل مثل ما قال بالمثل. ولولا التقدير،لزلِمَ أن يكون الآتي بالمثل آتياً بأفضل وليس كذلك. وقال: والأصل أن يُستعمل أحدٌ في النفي وواحد في الإثبات، وقد يُستعمل أحدُهما مكان الآخر، وعلى هذا الحديث)[٢].

وبعد أن ينتهي السيوطي من كلام الشيخ أكمل الدين يرى أنّ الكلام لا يحتاج إلى تقدير لأن الأولى أن يجعل (أو) بمعنى الواو، أي مثل ما قال وزاد عليه[٣] .

إنّ ما ذهب إليه السيوطي صحيح. فقد حمل (أو) بمعنى الواو في الإباحة كأن نقول: (جالسْ زيداً أو عمراً). فلو جالسهما معاً لم يُخالف ما أُبيحَ له بشرط الاعتماد على فهم ذلك من خلال القرائن . وهناك فرق بينهما، فلو قلت: (جالسْ زيداً وعمراً) لم يجز مجالسة أحدهما دون الآخر، وإذا كانت الجملة بـ(أو): (جالس زيداً أو عمراً) جاز له أن يجالسهما أو أن يُجالس أحدهما أو أن يُجالسهما معاً وغيرها، وقد ذهب الأزهري إلى أن (أو) تستعمل بمعنى (الواو) في النثر والنظم[٤]. فدل على أن ما ذهب إليه السيوطي هو الصواب والأولى.

ومنها أيضاً ما روته أم سلمة رضي الله عنها من قوله صلى الله عليه وسلم: **"إنما يكفيك أن تحثين على رأسك ثلاث حثيات من ماءٍ ثم تفيضي على جسدك"**[٥]. يشير السيوطي إلى أن الذي روى هذا الحديث النسائي ، حيث أُهمِلت (أن) الناصبة ـ كما يرى السيوطي ـ حملاً على

---

(١) السيوطي، عقود الزبرجد، ١٠/٣

(٢) المصدر نفسه ، ١٠/٣

(٣) المصدر نفسه ، ١٠/٣

(٤) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، ٢ / ٦٤٠. وانظر الأزهري ، تهذيب اللغة ١٥ / ٦٥٧ ـ ٦٥٨

(٥) السيوطي، عقود الزبرجد، ٢٦٤/٣

(ما) المصدرية[١] . أي أن عمل (أن) مهمل فلو أعملت لحذفت النون من الفعل (تحثين) لأن علامة النصب في الأفعال الخمسة حذف النون من آخرها.

وقد ورد إهمال (أنْ) في القرآن الكريم والشعر؛ فمن القرآن قوله تعالى: لمن رفع الفعل في قراءةٍ شاذةٍ**"لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة"**[٢]. برفع الفعل (يتمُّ) ومن الشعر ما أنشده الفراء:

أن تهبطين بلاد قـو   مٍ يرتعون مِنَ الطّلاحْ

فقد رفع الفعل (تهبطين) بإهمال (أن) حملاً على ما المصدرية، وهذا مذهب البصريين[٣].

---

(١) السيوطي، عقود الزبرجد ، ٢٦٤/٣

(٢) سورة البقرة، ٢٣٣

(٣) انظر السيوطي، همع الهوامع ٢٨٤/٢. وانظر كذلك ابن هشام الأنصاري، مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٧٠/١

الفصل الثالث:

الموازنة بين منهجية العكبري والسيوطي في كتابيهما

لا شك بعد أن بيّنّا منهج العكبري في كتابه (إعراب الحديث النبوي) ومنهج السيوطي في كتابه (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي) وجدنا مواطن قد التقى فيها كلا العالمين الجليلين، ومواطن أخرى قد اختلفا فيها، وهناك أمور قد تفرّدَ بها كل منهما عن الآخر.

فالسيوطي لم يكن مُقلّداً لأبي البقاء العكبري بُحكم أنّه تلا أبا البقاء العكبري في مجال التأليف في هذا الفن، بل جاء لكتابه بأساليبَ ومصادرَ متنوعةٍ اختلفت في كثير منها عن تلك التي جاء بها أبو البقاء العكبري.

ويمكن لنا أن نوازن بين منهجية العالمين الجليلين في ثلاثة محاور على النحو التالي:

أولاً : مواطن الالتقاءفي منهجية العكبري والسيوطي:

مع وجود الفارق الزمني الشاسع بين العالمين الجليلين: العكبري المتوفّى سنة (٦١٦هـ) والسيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) نجد أنهما قد اتفقا والتقيا في منهجيهما عند تأليف كتابيهما في أمور معينة على النحو التالي :

أ- قلة الاستشهاد بالحديث النبوي:

مع أن كتابي العالمين الجليلين يتناولان إعراب الحديث النبوي إلا أنهما كانا مُقلين بالاستشهاد بالحديث النبوي، فالعكبري استشهد بأربعة أحاديث فقط[١] ، هي : ما رواه أبي بن كعب الأنصاري أنه ـ صلى الله عليه وسلم قال له: **"يا أبا المنذر أتدري أيُّ آيةٍ في كتاب الله تعالى معك أعظم"**[٢].

يشير العكبري إلى أنه لا يجوز في كلمة (أي) في الحديث إلا الرفع على اعتبار أنها مبتدأ، وكلمة (أعظم) خبرها والفعل (تدري) معلق عن العمل، ويستشهد على ذلك بحديث نبوي

---

(١) انظر ص ٣٥ وما بعدها من بحثنا هذا.

(٢) العكبري، **إعراب الحديث النبوي**، ص ٤٧

آخر حول ليلة القدر هو قوله عليه الصلاة والسلام: "أنا – والذي لا إله غيره- أعلم أي ليلة هي" فـ (هي) الخبر[١].

ومنها ما رواه ابن عباس من قوله عليه الصلاة والسلام:**"خيرُ يومٍ تحتجمون فيه سبع عشرة وتسع عشرة وإحدى عشرة[٢]"**. يتحدث العكبري في أحد الوجوه الإعرابية أن الأصل في الحديث: (يوم سبع عشرة ويوم تسع عشرة...) فحذف المضاف (يوم) وأبقى على المضاف إليه، ويستشهد على ذلك بحديثٍ آخر هو قوله عليه الصلاة والسلام: (من صام رمضان وأتبعه بستٍ. أي بأيام ستٍّ ليالٍ) [٣].

وما رواه عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"إنّ بين يدي الساعة ثلاثون دجّالاً كذّاباً "**[٤]. قال العكبري: "... ووجه الرفع أن يكون اسم (إن) محذوفاً وهو ضمير الشأن أي: إنه، وتكون الجملة في موضع رفع خبر (إن) ونظير ذلك ما جاء في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام: "إن لكل نبي حواري" بالرفع أي: إنّه لكل نبي) [٥].

وما رواه عبد الله بن مُغفل من قوله صلى الله عليه وسلم: **"وأيُّما قومٍ اتخذوا كلباً ليس بكلب حرثٍ أو صيدٍ أو ماشيةٍ نُقِصُوا من أجورهم كلّ يومٍ قيراط "**[٦]. قال العكبري: (هكذا وقع في هذه الرواية (قيراطٌ) بالرفع والصواب (قيراطاً) بالنصب،... ، وقد وقع في هذا المسند معنى هذا الحديث بألفاظ أُخر وفيها: (نُقِص من أجره كلَّ يومٍ قيراطٌ) [٧].

أما السيوطي فقد كان أيضاً قليلَ الاستشهاد بالحديث النبوي ، ويعود السبب في ذلك ـ كما أرى ـ إلى اهتمامه المُنْصَب على جمع أقوال العلماء والذين في أغلبهم ـ أي العلماء ـ كانوا لا يستشهدون بالحديث النبوي ، لذا كان استشهاده بالحديث النبوي في كتابه (عقود الزبرجد) قليلاً وذلك في موضعين هما:

---

(١) العكبري، **إعراب الحديث النبوي**، ص ٤٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٢٦.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٢٧.
(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٢٩
(٥) المصدر نفسه ، ص٢٣٠.
(٦) المصدر نفسه ، ص ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ .
(٧) المصدر نفسه ، ص٢٥١.

ما رواه أحمر بن جزء من قوله**"إنْ كنّا لنأوي لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يُجافي مِرْفَقَيْه عَن جَنْبيه"**[١]. يقوم السيوطي بإعراب الحديث فيشير إلى أن (إن) في الحديث إن المخففة من الثقيلة، واللام في (لنأوي) لام ابتداء الفارقة بينها وبين إن النافية، ويستشهد على كلامه هذا بخمسة أحاديث للنبي صلى الله عليه وسلم، فيقول: ومثله في حديث زياد بن لبيد: (ثكلتك أمك ابن أم لبيد إن كنت لأراك من أفقه رجل بالمدينة). وفي حديث أبي سعيد: (إن كان النبي من الأنبياء ليبتلى بالقمل حتى تقتله، وإن كان النبي ليبتلى بالفقر، وإن كانوا ليفرحون بالبلاء كما تفرحون بالرَّخاء). وفي حديث سؤال القبر: (قد علمنا إن كنت لمؤمنا). وفي حديث أنس: (إنكم لتعملون أعمالاً هي أدنى في أعينكم من الشعر إن كنا لنعدها على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الموبقات). وفي حديث بريدة: (بعثتُ أنا والساعة جميعاً إن كادت لتسبِقُني) [٢].

وما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه من قوله صلى الله عليه وسلم: **"أمَا ترضى أن تكون لهم الدنيا ولكم الآخرة"**[٣]. يقوم السيوطي بإعراب الحديث ويشير إلى أن (أما) الواردة في الحديث النبوي ليست الاستفتاحية وإنما هي النافية عليها همزة الاستفهام ويستدل بذلك أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –المقصود بالحديث قد أجاب قائلاً: بلى، فدل على أنها ما النافية. ويستشهد السيوطي على كلامه هذا بثلاثة أحاديث، يتضح ذلك بقوله: ومثله حديث (أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه في الصلاة أن لا يرجع إليه بعده). وحديث: (أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحوّلَ اللهُ رأسه رأس حمار)، وحديث: (إنه رأى رجلاً شعثاً فقال: أما كان يجدُ هذا ما يُسكن به رأسه) [٤].

فالناظر والقارئ لكتابي العكبري والسيوطي المتعلقين بإعراب الحديث النبوي يرى بوضوح قلةاستشهادهما بالحديث النبوي مع أنّ الكتابين يتناولان حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ؛ فالعكبري تناول في كتابهإعراب أربعمئة وأربعة وعشرين حديثاً ، استشهد على بعضها بالحديث النبوي في أربعة مواضع فقط كما ذكرنا سابقاً ، وهذه النسبة قليلة جداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد الأحاديث التي قام بإعرابها .

---

(١) السيوطي، عقود الزبرجد، ٩٨/١.

(٢) المصدر نفسه، ٩٨/١.

(٣) المصدر نفسه، ١٤٤/١.

(٤) المصدر نفسه ، ١٤٤/١

وكذلك الحال في كتاب السيوطي (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي) ؛ فقد كان مجموع الأحاديث المُتَكلّم ِ عليهاأوالتي تناولها في كتابه ألفاً وسبعمئة وثلاثين حديثاً ، ولم نجد من مجموع هذه الأحاديث استشهاداً بالحديث النبوي بنسبةٍ كبيرةٍ ؛ فقد استشهد السيوطي بالحديث النبوي في موضعين كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ؛ ففي الموضع الأول استشهد بخمسة أحاديث نبوية ، وفي الموضع الثاني استشهد بثلاثة أحاديث نبوية فقط .

لذلك ومن خلال ما تقدّم يمكننا القول : إنّ العكبريَّ والسيوطيَّ لم يحتجا بالحديث النبوي شأنهم في ذلك شأنُ أغلب النحاة ، فالعكبري كان يتناول إعراب الحديث النبوي بناءً على الأحكام النحوية؛ فقد كان يوجِّه النصوص بناءً على الأحكام النحوية فما وافقها استشهد عليه بالقرآن الكريم وبالشعر أو أصول النحو الأخرى وما خالفها حكم على الرواية بالخطأ والسهو .

أما السيوطي فقد كان اهتمامُه مُنْصَبّاً على جمع ونقل آراء العلماء والنحاة حول الأحاديث النبوية ، وهؤلاء العلماء كانوا لا يحتجون بالحديث النبوي . لذا كان السيوطي مُقِلّاً من الاستشهاد بالحديث النبوي ،بل إنّه كان لا يحتج بالأحاديث النبوية كما أشار في كتابه (الاقتراح) عن كلام الرسول ـ صلى الله عليه وسلم حيث رأى السيوطي ـ رحمه الله ـ أنّ ما يُسْتَدَلُّ من الحديث النبوي ما ثبت أنه قاله ـ ـ صلى الله عليه وسلم ـ ـ على اللفظ المرويِّ وذلك نادر جداً . لأن أغلب الأحاديث النبوية مروية بالمعنى ، وقد تناولها العجم والمولدون قبل القيام بتدوينها ، فزادوا نقّصوا ، وقدّموا وأخّروا ، وقاموا بإبدال ألفاظ مكان أخرى . لذلك تجد الحديث الواحد مرويّاً بعبارات مختلفة عن بعضها ، ولقد أشار أيضاً إلى إنكار العلماء والنحاة على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث [١] .

ب- تخطئة الآراء وتضعيفها:

لم يرتضِ العالمان الجليلان في بعض الأحيان بعض الآراء، لذلك نجد الواحد منهما يوازن بين الآراء ويناقشها ولا يُسَلِّم بصحتها ويقوم بتخطئتها.

---

[١] انظر السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، ص ٥٥

فالعكبري مثلاً لم يُجِز الكسر لهمزة (أن) واعتبره خطأً فاحشاً وذلك في ما رواه الأشعث بن قيس الكندي من حديث: **"أنه خاصمَ رجلاً في بئر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: بيِّنتك أنها بئرك وإلا فيمينه"**[١].

العكبري هنا لا يرى وجهاً لكسر همزة (أنها) في الحديث النبوي، ويعود ذلك أن خبرها مؤول بمصدر. عندها لا بُدّ من فتح الهمزة، وليس كسرها. فالواجب فتحها لأنها أُوِّلت بمصدر[٢].

ومثال ذلك أيضاً قوله عليه الصلاة السلام : **" ولستم لابثون بعدي إلا قليلاً "**[٣]. فالعكبري يعزو الخطأ في هذه الرواية إلى الرواة ويصوبها على أنه لا بد من نصب كلمة (لابثون) لأنها خبر ليس ، ولا عبرة لاعتبارها مبتدأ لأنه لا يوجد بعدها ما يصلح أن يكون خبراً لها[٤]. أي أن الفعل الناقص قد استوفى اسمه الضمير التاء في (لستم) ، لذا وجب نصب كلمة (لابثين) لأنها خبر ليس . ولا يمكن اعتبارها مبتدأ لان المعنى لم يتحقق بَعدُ من الفعل ليس .

ومثاله أيضاً ما رواه عبد الله بن مُغفل من قوله عليه الصلاة والسلام : **"وأيُّما قومٍ اتخذوا كلباً ليس بكلب حرثٍ أو صيدٍ أو ماشيةٍ نُقِصُوا من أجورهم كلّ يومٍ قيراط "**[٥]. هكذا جاءت هذه الرواية (قيراطٌ) بالرفع، لكنّ العكبري يُصوِّبها بالنصب (قيراطاً) ، لأن الفعل (نُقِصُوا) قد تضمن ضميراً يقوم مقام الفاعل أي نائباً للفاعل وهو الواو فـ (قيراطاً) هو المفعول الثاني للفعل (نُقِصُوا)[٦].

ومثل ما كان حالُ العكبري في هذا الأمر كان الحال عند السيوطي كذلك، فمع أن منهج السيوطي قائم على جمع آراء العلماء ونقلها إلا أنه لا يُسَلِّم بصحتها بل إنه خطّأها وضعّفها في بعض الأحيان، فمن ذلك تخطئته لرأي الخطابي في اعتبار (إن) نافية واللام بمعنى (إلا) في ما جاء في إعرابه لقوله صلى الله عليه وسلم:**"وإنْ وجدتَ لبحراً"**[٧].

---

(١) العكبري، إعراب الحديث النبوي، ص٧٢

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة وأمثلة أخرى ص ٢٤ وما بعدها من بحثنا هذا

(٣) العكبري، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٠١

(٤) المصدر نفسه ، ص٢٠١

(٥) المصدر نفسه ، ص ص ٢٥٠ ـ ٢٥١

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٥١

(٧) السيوطي، عقود الزبرجد، ١٦٠/١

فالخطـابي يعتبـر أن (إنْ) فـي الحـديث نافيـة وأن الـلام فـي (لبحـراً) بمعنـى إلا، أي (مـا وجدناه إلا بحـراً). هذا الكلام لا يرتضيه السيوطي ويعتبره على المذهب الكوفي ويأخذ بـرأي البصريين الذين يرون أن (إنْ) هنا في الحديث النبوي مخففة من الثقيلة، واللام لام ابتداء جاءت لبيان الفرق بين (إن) المخففة و(إن) النافية ويستشهد السيوطي بكلام أبي حيان الأندلسي وابن مالك اللذين أبطلا قول الكوفيين[١].

ومنها أيضاً تخطئته للشيخ أكمل الدين الذي أجاز تقديم المعطوف على المعطوف عليه. وذلك في الحديث الذي رواه أنس بن مالك رضي الله عنه في قوله عليه الصلاة والسلام:**"منْ عال جاريتين حتى يبلُغا جاء يوم القيامةِ أنا وهو كهاتين"**[٢].

ذكر السيوطي قول الشيخ أكمل الدين حول هذا الحديث، فقال: (قال الشيخ أكمل الدين في "شرح المشارق" في الكلام تقديم وتأخير، فإما في جاء ضمير يعود إلى مَنْ ، وقوله (هو) تأكيد له، وقوله (أنا) معطوف عليه، وتقديره هو وأنا، ثم قدم (أنا) لكونه ـ صلى الله عليه وسلم ـ أصلاً في تلك الخصلة أو قدم في الذكر لشرفه) [٣]. ثم يعلق السيوطي على كلام الشيخ أكمل الدين مُصرحاً بتخطئته، إذ يقول: (ليس هذا الإعراب سديداً ، لأن تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا يجوز، والأولى أن يجعل (أنا) مبتدأ، و(هو) معطوف عليه، و(كهاتين) الخبر، والجملة حالية بدون واو، **"اهبطوا بعضكم لبعضٍ عدوٌ"**[٤])[٥].

فالسيوطي يقوم بتخطئة الشيخ أكمل الدين ، حيث لا يجوز ـ كما يرى السيوطي ـ تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وما ذهبَ إليه السيوطي في عدم تقديم المعطوف على المعطوف عليه أمرٌ صحيح ، إلا أنه قد ورد في الشعر للضرورة، كما ذكر ذلك ابن هشام، كقول الشاعر:

ألا يا نخلةً مِن ذاتِ عِرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

---

(١) انظر تفصيل هذه المسألة وأمثلة أخرى ص ٨٦ وما بعدها من بحثنا هذا .

(٢) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ١٧٢/١

(٣) المصدر نفسه ، ١٧٢/١

(٤) سورة البقرة: ٣٦

(٥) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ١٧٢/١

أي: السلام عليك ورحمة الله. فقدم المعطوف على المعطوف عليه[١].

جـ- اعتمادهما على آراء العلماء والنحاة السابقين على اختلاف مدارسهم:

أشرنا سابقاً في دراستنا هذه أن كلا العالمين الجليلين اعتمد على آراء العلماء والنحاة السابقين باختلاف المدارس النحوية التي ينتمون إليها. وهذا أمرٌ طبيعيٌ يتخذه أيُّ عالمٍ في تقوية رأيه في مسألةٍ معينةٍ أو تخطئةِ رأيٍ آخر بالاعتماد على آرائهم وأقوالهم. وهذا ما وجدناه عند أبي البقاء العكبري والسيوطي – رحمها الله تعالى-في كتابيهما، إلا أن السيوطي كان أكثر إيراداً لآراء وأقوال العلماء والنحاة السابقين، لأن منهجه قائم على جمع ونقل الآراء ومناقشتها والموازنة بينها، فكلاهما متبع لهذا الأسلوب ، فهما متفقان في هذا الشأن.

فالعكبري اعتمد في كتابه على آراء أبي زيد وسيبويه وأبي عبيدة وابن جني وابن الخشاب[٢] . ومثال ذلك ما رواه عبد الله بن **عمرو بن العاص من حديث: "قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله أَقْرِ نِي"**[٣]. يشير العكبري إلى أن الأصل في كلمة (أقرني) هو (أقرئني) بهمزة واقعة بعد حرف الراء، والهمزة الأولى مفتوحة. لأن ماضيه أقرأهُ في القرآن، وهو فعل مُتَعدٍّ إلى مفعولين فمن حذف الهمزة بعد الراء فقد خفف الهمزة في (أقرأ) فصيرها ألفاً ثم حذف هذه الألف في الأمر فصارت مثل (أعطني) [٤].

وبعد أن يعلق العكبري على هذا الحديث النبوي، يشير إشارة واضحة إلى أنه اعتمد في ذلك على كلام أبي زيد ، إذ يقول مُعقِّباً: (وقد حكاها أبو زيد، وحكى أيضاً: قريت القرآن فجعلها ياء) [٥].

ومثاله أيضاً اعتماده على رأي سيبويه في مسألة العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر من قول الرسول صلى الله عليه وسلم: **"إنّي وهذان وهذا الراقد في مكانٍ واحد يوم**

---

(١) د. مصطفى محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ٢ / ٣٣٨- ٣٣٩

(٢) انظر العكبري، إعراب الحديث النبوي، الصفحة رقم: ٧٤/٢٣٥/ ٢٩٢/ ٣٤٤/ ٣٤٥/ ٣٨٨

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٤

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٥

(٥) العكبري، إعراب الحديث النبوي ، ص ٢٣٥

القيامة"[١]. يرى العكبري في أحد الوجوه لكلمة (هذان) أنها معطوفة على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر تقديره: أنا وأنت وهذان، وهذا مثل ما حمل الكوفيون على قوله تعالى: ﴿والصابئون﴾ [٢] على الإعراب نفسه.وأن العرب حكت: إن زيداً وأنتم ذاهبون، ويشير العكبري بعد ذلك إلى رأي سيبويه الذي حمل الحكاية على الغلط، إذ الرفع كان على نية التقديم والتأخير فيكون التقدير : إنّ الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمنَ بالله منهم وعَمِلَ صالحاً فلهم أجرهم والصابئون والنصارى كذلك [٣].

ومثاله أيضاً اعتماده على رأي شيخه ابن الخشَّاب؛ ففي ما رواه أبو برزة نضلة بن عُبيد أنه قال في حديث جليبيبٍ: **"**فقالت أمُّها: أَجُلَيْبيبُ إنِيه**"**[٤]. يرى العكبري أن كلمة (إنيه) كلمة منفصلة مما قبلها ، ويستشهد عليها بقول الشاعر :

يَبْـَما نَـْـُ اقِْـِنَ ـ ـ التْ لدُّ الرِّواء إِـيهِ

والغرض من ذلك كله الاستفهام على طريقة الإنكار، وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه وسمعتُ هذا كله في الحديث من شيخنا أبي محمد بن الخشاب وقت سماعنا عليه مسند أحمد رحمه الله[٥].

أما السيوطي فقد كان حاله كحال العكبري في اعتماده على آراء العلماء والنحاة، إلا أنه قد أكثر من سرد آرائهم بل إنه تجاوز أبا البقاء العكبري في هذا الشأن، فتجده تارة يذكر اسم العالم دون ذكر اسم كتابه، وتارة أخرى يذكر اسم العالم وكتابه، وثالثة يذكر اسم الكتاب دون مؤلفه[٦].

فمثاله ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه من قوله عليه الصلاة والسلام: **"كانَ أبو طلحة أكثر أنصاري المدينة مالاً"**[٧]. يسرد السيوطي آراء العلماء ذاكراً أسماءهم فقط إذ يقول: (قال الزركشي: نصب (أكثر) خبر كان، و(مالاً) على التمييز)، ثم يأتي برأي الكرماني، إذ يقول:

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢٩١

(٢) سورة المائدة: ٦٩

(٣) انظر تفصيل المسألة ص ٣٤ من بحثنا هذا.

(٤) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣

(٥) المصدر نفسه ، ص ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤

(٦) مر ذكره سابقاً ص ص ٧٧ ـ ٨٤

(٧) السيوطي، عقود الزبرجد، ٢٠٨/١

(وقال الكرماني: فإن قلت القياس يقتضي أن يقال: أكثر الأنصار، قلت: أراد التفضيل على التفضيل أي أكثر من كل واحد من الأنصار) [١].

ومنها أيضاً ما رواه أبو برزة رضي الله عنه من قوله:**"غَزَوتُ مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ستَّ غَزَواتٍ، أوسبعَ غزواتٍ أو ثماني"**[٢].

يشير السيوطي إلى رأي ابن مالك في كتابه (شرح التسهيل) حول ضبط هذا الحديث، إذ يقول: (قال ابن مالك في "شرح التسهيل": ضبطهُ الحفاظ في كتاب البخاري بفتح الياء بلا تنوين. والأصل (أو ثماني غزوات) فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على هيئته التي كان عليها قبل الحذف) [٣].

ومنها أيضاً ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه من قوله عليه الصلاة والسلام: **"أنَّـه قال للحسن حُزُقَّةٌ حُزُقَّةٌ ترَقَّ عينَ بقَّة"**[٤]. يذكر السيوطي قول ابن الأثير في كتابه (النهاية) دون أن يذكر اسم ابن الأثير، إذ يقول: (قال في النهاية: (حُزُقّة) مرفوع على أنه خبر متبدأ محذوف تقديره أنت حزقه. و(حُزقة) الثانية كذلك أو خبر مكرر. ولم ينون (حزقة) أراد يا حُزقة فحذف النداء وهو في الشذوذ كقولهم: أطرق كرا، لأن حرف النداء يحذف من العلم المضموم والمضاف) [٥].

إنّ الناظرَ للأمثلة السابقة يجد السيوطي متنوعاً في طريقة عرض آراء العلماء ففي المثال الأول ذكر أسماء العلماء، وفي المثال الثاني أشار إلى اسم العالم وكتابه، وفي الثالث اكتفى بذكر اسم الكتاب دون مؤلفه، إشارة منه إلى شهرة الكتاب وصاحبه.

ثانياً : مواطن الاختلاف في منهجية العكبري والسيوطي:

---

(١) المصدر نفسه، ٢٠٨/١ وما بعدها .

(٢) المصدر نفسه ، ٢٧٣/٢

(٣) المصدر نفسه، ٢٧٣/٢

(٤) المصدر نفسه، ٣/ ١٢٧

(٥) السيوطي، عقود الزبرجد ، ١٢٧/٣.

مع أن العالمين الجليلين قد التقيا في بعض الأمور في منهجيهما إلا أنهما اختلفا في بعض المواطن، وهذا أمرٌ طبيعي، لأن السيوطي لم يكن مقلداً لأبي البقاء العكبري بحكم أنه آخر من ألّف في هذا الفن (إعراب الحديث النبوي) ولنا أن نجمل مواطن الاختلاف على النحو التالي:

أ- طريقة ترتيب العكبري لكتابه كانت على أساس النظام الألفبائي مبتدئاً بالصحابة إلى أخر مسانيد الرجال ثم تلا ذلك مسانيدالنساء اللواتي يُعرفْن مبتدئاً بأسماء بنت أبي بكر ثم تلا ذلك مسانيد نساء لا يعرفن وذكر لهنّحديثاً واحداً، أما السيوطي فقد رتّبهُ على أسماء المسانيد حسب الحروف،فإنه رَمَزَ على كل حديث رَمْزَ مَنْ أخرجه من أصحاب الكتب الستة المشهورة، فإذا لم يوجد فيها ولا في مسند أحمد صرّحَ بذكرِ مَنْ أخرجه من أصحاب الكتب المعتبرة[١].

ب- إن الغاية الفعلية من تأليف كتاب العكبري التماسُ طلبة الحديث منه أن يملي عليهم مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وكذلك إنصاف النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأصحابه في أنهم بريئون من اللحن والخطأ[٢].

أما السيوطي فقد كانت الغاية الفعلية من تأليفه لكتابه (عقود الزبرجد) هي عدم تداول مسند الإمام أحمد بين طلبة العلم في ذلك الوقت بعكس الكتب الأخرى كالموطأ ومسند أبي حنيفة وغيرها [٣].

ج- إن منهجَ أبي البقاء العكبري – رحمه الله – كان يقوم في أساسه على توجيه نصوص الأحاديث النبوية للأحكام النحوية،فما خالف الحكم النبوي حَكَمَ العكبري على الرواة بالخطأ والسهو ؛ لذا كانت مواقفه من إعراب ألفاظ الأحاديث متنوعة ؛ فمنها ألفاظ من الأحاديث رأى لها وجهاً واحداً من الإعراب كقوله عليه الصلاة والسلام " فإنّ الله لم يضع داءً إلا وضع له دواء ، غير داءٍ واحدٍ : الهرم "[٤]. فالعكبري لا يرى في كلمة (غير) إلا النصب على الاستثناء من (داء) [٥] .

---

(١) المصدر نفسه ، مقدمة المؤلف ٧١/١.

(٢) العكبري، إعراب الحديث النبوي، مقدمة المؤلف ص٤١.

(٣) السيوطي، عقود الزبرجد، مقدمة المؤلف ٦٨/١

(٤) العكبري ، إعراب الحديث النبوي ، ص ٦٧

(٥) المصدر نفسه ، ص ٦٧

وهناك ألفاظ من الأحاديث رأى لها وجوهاً مختلفة من الإعراب كالحديث الذي رواه أنس ابن مالك عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: " أنّه ـ صلى الله عليه وسلم حَلَقَ أحَدَ شقيهِ الأيمنَ "[١] . يرى العكبري أن كلمة (الأيمن) في الحديث النبوي لها ثلاثة وجوه من الإعراب : الأول النصب على أنها بدل من (أحَدَ) ، والثاني النصب لفعل محذوف تقديره أعني ، والثالث الرفع على اعتبار أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو الأيمن)[٢]. وهناك مواقف خرجت عن المألوف في القواعد النحوية فحكم عليها العكبري باللحن وصوّ بها كقوله عيله الصلاة والسلام : " ديّةُ الأصابع اليدين والرجلين سواءٌ ، عشرة من الإبل " [٣]. يرى العكبري أنه وقع في هذه الرواية خطأ في إثبات حرف التاء من كلمة (عشرة) والصواب حذفها لأنّ الإبل مؤنثة [٤].

فهذه المواقف مجتمعة تشير إشارة واضحة إلى أن الهدف منها توجيه نصوص الأحاديث للأحكام النحوية فما خالف الحكم النحوي حكم عليه أبو البقاء العكبري بالخطأ واللحن . على العكس من منهج ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) الذي وجّهَ الحكم النحوي بناءً على نصوص الحديث النبوي، إذ جعل الحكمَ النحويَّ تابعاً للحديث النبوي .

أمّا السيوطي فإن منهجه كان قائماً على جمع ونقل آراء العلماء والنحاة، الذين تكلموا على الأحاديث، والموازنة بين هذه الآراء، لذلك نجده في بعض الأحيان يتفق معها وتارة أخرى يقوم بتخطئتها وتصويبها. ومثال ذلك ما رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنه عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قوله في صلاة النافلة في البيوت: **"اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم"**[٥]. يقوم السيوطي بسرد آراء العلماء حول هذا الحديث فيبدأُ بالزركشي فيقول: (قال الزركشي: (مِن) للتبعيض) [٦] . ثم يأتي برأي الكرماني، فيقول:

---

[١] المصدر نفسه ، ص ٩٦

[٢] المصدر نفسه ، ص ٩٧

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٢١

[٤] المصدر نفسه ، ص ٢٢١

[٥] السيوطي، عقود الزبرجد ، ٤٤/٢

[٦] المصدر نفسه ، ٤٤/٢

(وقال الكرماني: أي بعض صلاتكم وهو مفعول لـ (جعل) ، وهو مُتعدٍّ إلى واحد كقوله تعالى: **"وجعل الظلماتِ والنور"**[(١)]، وقال بعضهم ورد الحديث في النافلة، لأنها إذا كانت في البيت كان أبعد من الرياء. و(من) زائدة كأنه قال: اجعلوا صلاتكم النافلة في بيوتكم) [(٢)]. ثم بعد ذلك يورد السيوطي قول الطيبي فيقول: (وقال الطيبي: (من) في (صلاتكم) تبعيضية، وهو مفعول أول لاجعلوا والثاني (في بيوتكم)؛ أي اجعلوا بعض صلاتكم التي هي النوافل مُؤادةً في بيوتكم. فقدم الثاني للاهتمام بشأن البيوت؛ إذ من حقها أن يُجعل لها نصيبٌ من الطاعات) [(٣)].

ومن الأحاديث التي يوازن السيوطي فيها آراء العلماء ويقوم بترجيح أحد الآراء ما جاء في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه من قوله عليه الصلاة والسلام:**"لا يزالُ الناسُ يتساءلون، حتى يقولون: هذا الله خلق كلَّ شيءٍ فمن خلقه"**[(٤)].

يقوم السيوطي بإيراد الوجوه الإعرابية لاسم الإشارة (هذا)، فيبدأ برأي زين العرب الذي يرى أن (هذا) مبتدأ، و(الله) عطف بيان لهذا، وجملة (خلق الخلق) خبر هذا[(٥)] .

ثم يورد قول الطيبي الذي يرى أن لاسم الإشارة (هذا) وجهين من الإعراب: الأول أن يكون مفعولاً، والمعنى: حتى يقال هذا القول: والثاني: أن يكون مبتدأ حُذف خبره، أي: هذا القول : أو قولك : (هذا اللهُ) مبتدأ وخبر، أو (هذا) مبتدأ و(الله) عطف بيان، وخلق خبره[(٦)] .

وبعد إيراد هذه الآراء يقوم بالترجيح، فيقول: (وأولى الوجوه أنه مبتدأ حُذف خبره، لكن تقديره أن يُقال: هذا مُقررٌ أو مسلمٌ، وهو أن الله خلق الخلق، فما تقول في الله، فعلى هذا (الفاء) رتبت ما بعدها على ما قبلها) [(٧)]. فالسيوطي بذلك يُرجح الوجه الثاني من كلام الطيبي. إلا أنه يختلف معه في التقدير والتأويل؛ فتقدير الطيبي للخبر المحذوف: (هذا القول أو قولك). بينما تقدير السيوطي هو: (هذا مقررٌ أو مسلمٌ).

---

(١) سورة الأنعام: ١.

(٢) السيوطي، عقود الزبرجد ، ٢ / ٤٤

(٣) المصدر نفسه ، ٢/٤٤- ٤٥

(٤) المصدر نفسه ، ٣/٣٦

(٥) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٣/٣٧

(٦) المصدر نفسه ، ٣/٣٧

(٧) المصدر نفسه ، ٣/٣٧

فالسيوطي يورد كلام العلماء حول الأحاديث النبوية ويجمعها ، ولا يقف عند حدود ذلك بل إنّه يوازن بينها ويحلّلها ويختار ما يُناسبُ وجهةَ نظره .

د- اختلف العالمان الجليلان في طبيعة الأساليب التي اتبعاها في تأليف كتابيهما، أما أبو البقاء العكبري فقد كانت أساليبه على النحو التالي:

١- اعتمد أبو البقاء على الاستشهاد بالقرآن الكريم وبالشعر، فلا يكاد يخلو حديث إلا ويستشهد عليه بآية من القرآن الكريم أو بيت من الشعر. ومثال ذلك ما رواه سمرة بن جندب من قوله عليه الصلاة والسلام: **"لا يتعاطى أحدكم أسيرَأخيه فَيَقْتُلُهُ"**[١]. يشير العكبري أنه وقع في هذه الرواية (يتعاطى) بالألف ويعزو ذلك إلى سهو الرواة مع أنه سبقها حرف جازم، فإن ثبت ذلك أي بالألف (يتعاطى) فإنه يُؤَوَّلُ على وجهين: أحدهما: أن يكون نفياً في اللفظ وهو نهي في المعنى كقوله تعالى: ﴿لا تسفكون دماءكم﴾ [٢]. والثاني: "أن يكون أشبع فتحة الطاء فنشأت فيها الألف كما قال الشاعر:

إذا العجوز غضِبتْ فطلِّقِ   ولا ترضَّاها ولا تملَّقِ

فقد أثبت الألف في كلمة (ترضّاها) مع أنه سبقها حرف جازم[٣].

فالناظر لهذا المثال يجد أبا البقاء العكبري قد جمع فيه الاستشهاد بالقرآن الكريم وبالشعر؛ فقد استشهد على الوجه الأول بآية من سورة البقرة، واستشهد على الوجه الثاني ببيت من الشعر[٤].

٢- ومن أساليبه أيضاً التأويل؛ إذ كان الهدف منه توجيه الرواية لتنسجم مع الحكم النحوي أو الوجه الإعرابي الذي ارتضاه أبو البقاء العكبري. ومثال ذلك ما رواه أبو هريرة من قوله عليه الصلاة والسلام: **"أن تعبُدَ الله كأنك**

---

(١) العكبري، إعراب الحديث النبوي، ص ٢٠٢

(٢) سورة البقرة: ٨٤

(٣) العكبري، إعراب الحديث النبوي، ص٢٠٢ وما بعدها .

(٤) انظر لأمثلة أخرى من بحثنا هذا ص ص ٢١ ـ٢٤

تراه، فإنَّ إنْ لا تراه فإنه يراك"[١]. يرى العكبري أن الوجه الأنسب حذف الألف من (تراه) الثانية لأنها مسبوقة (بإن) الشرطية الجازمة، ولكنه يقوم بتأويل الرواية بأنه أشبع فتحة الراء فنشأت الألف[٢].

٣- ومن أساليبه أيضاً نقد الرواية، حيث يقوم بتصويب الرواية ويعزو الخطأ فيها إلى سهو الرواة أو لعدم انسجامها مع الحكم النحوي.

ومثال ذلك ما رواه سلمة بن نفيل السكوني من قوله عليه الصلاة والسلام: "ولستم لابثون بعدي إلا قليلاً"[٣]. يقوم العكبري بنقد هذه الرواية؛ فالأصل أن يقال (لابثين) بالنصب على اعتبار أنها خبر ليس ولا يمكن أن تكون مبتدأ إذ لا خبر له[٤].

أما السيوطي فقد كانت أساليبه مختلفة عن أساليب أبي البقاء العكبري، إذ كانت أساليبه على النحو التالي:

١- استقصاء وجمع آراء العلماء وعزوها لأصحابها، لأن منهجه كان قائماً على جمع ونقل آراء العلماء حول الأحاديث التي تكلموا عليها، فتجده يذكر اسم العالم دون ذكر اسم كتابه أو يذكر اسم العالم وكتابه أو يذكر اسم الكتاب دون مؤلفه[٥].

٢- ومن أساليبه ترجيح الآراء، فلا يسرد السيوطي آراء العلماء ويتركها بل يوازن بينها ويناقشها ويعالجها ويرجح بعد ذلك أحد الآراء.

---

(١) العكبري، إعراب الحديث النبوي، ص٢٥٩

(٢) انظر هذه المسألة وغيرها ص ص ٢٦ ـ ٢٨ من بحثنا هذا .

(٣) العكبري، إعراب الحديث النبوي، ص٢٠١.

(٤) مر ذكره سابقاً، ص ٢٨ وما بعدها من بحثنا هذا .

(٥) انظر التفصيل ص ص ٧٧ ـ ٨٤ من بحثنا هذا .

فمن ذلك ما رواه أبو هريرة من قوله عليه الصلاة والسلام:**"لا يزالُ الناسُ يتساءلون، حتى يقولون: هذا اللهُ خلقَ كلَّ شيءٍ فمن خلقَه"**[1].

يذكر السيوطي رأي زين العرب الذي يعتبر أن اسم الإشارة (هذا) مبتدأ، ولفظ الجلالة (الله) عطف بيان لاسم الإشارة، وجملة (خلق الخلق) خبر هذا، ثم يورد رأي الطيبي الذي يرى في إعراب اسم الإشارة (هذا) وجهين من الإعراب: الأول: بأن يكون مفعولاً به، والثاني: أن يكون مبتدأ حذف خبره. أي: هذا القول أو قولك[2].

وبعد سرد هذه الآراء يتحدث السيوطي عن أولى الوجوه ويرجّحها ، فيرى أن أولى الوجوه الإعرابية اعتبار (هذا) مبتدأ حذف خبره تقديره: هذا مقرر أو مسلم[3].فهو بذلك يُرَجِّح قول الطيبي إلا أنه يختلف معه في تقدير الخبر .

وفي بعض الأحيان يقوم بترجيح أحد الآراء معتمداً في ذلك على الرواية الصحيحة كما جاء في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه من قوله عليه الصلاة والسلام : **"بدأ الإسلامُ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ "**[4].

يشير السيوطي إلى رأي القرطبي الذي يرى أن الرواية جاءت بالهمزة (بدأ) ويعتبر هذا الأمر فيه نظر ؛ إذ إنّ الفعل (بدأ) المهموز يتعدى إلى مفعول به كقوله تعالى**كما بدأنا أوّلَ خَلقٍ نُعيده "**[5] ، فالفعل بدأ تعدى إلى مفعول به (أوّلَ) [6].

---

(١) السيوطي، عقود الزبرجد، ٣/٣٦

(٢) المصدر نفسه، ٣/ ٣٦

(٣) السيوطي، عقود الزبرجد، ، ٣/ ٣٦

(٤) المصدر نفسه ، ٣ / ١٢٨

(٥) سورة الأنبياء : ١٠٤

(٦) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٣ / ١٢٨

ويضيف السيوطي قول صاحب الأفعال الذي يرى بدورِهِ أنه قد ظهر في الحديث إشكال ، فالفعل (بدأ) في الحديث النبوي لا يقتضي مفعولاً ، ويَزيلُ هذا الإشكالَ أن يُحْمَلَ الفعلُ (بدأ) في الحديث النبوي على معنى (طرأ) فيكون بذلك فعلاً لازماً كما اتفق العرب في كثير من الأفعال أنها تتعدى حملاً على صيغة ، ولا تتعدى حملاً على صيغة أخرى كما قالوا رجع زيد ورجعته ، وفَغَرَ فاه ، وفغر فوه , وهو كثير[1].

ثم يضيف السيوطي مُعَلِّقاً على هذا الحديث ويقوم بالترجيح معتمداً في ذلك على الرواية الصحيحة والمعنى المقصود منه ، إذ يقول : وقد سمعتُ من بعض أشياخي إنكار الهمزة وزعم أنه (بدا) بمعنى ظهر غير مهموز . وهذا فيه بُعْدٌ من جهة الرواية والمعنى ، فأمّا الرواية بالهمز فصحيحة النقل عمن يعتمد على علمه وضبطه ، وأما المعنى فبعيد عن مقصود الحديث فإنّ مقصوده أنّ الإسلام نشأ في أول أمره في آحاد الناس ، وقلةٍ ثم انتشر وظهر ، وأنه سيلحقه من الضعف والاختلاف حتى لا يبقى إلا في آحادٍ وقلةٍ[2] .

٣- ومن أساليبه المغايرة لأساليب أبي البقاء العكبري واختلافه عنه تدقيق الرواية، فالسيوطي لا يحكم على الرواية بالخطأ أو تصرف الرواة إلا بعد أن يقوم بتدقيقها والتأكد من صحتها.

فمن ذلك الإشارة إلى حذف همزة الاستفهام في الحديث الذي يرويه أبي بن كعب: **"صلى بنا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الصبح، فقال: شاهدٌ فلان؟ فقالوا: لا"**[3].

يشير السيوطي إلى رأي أبي البقاء العكبري الذي يرى أن الهمزة محذوفة للعلم بها، إلا أن السيوطي يقوم بتدقيق الرواية ويشير إلى أنها وردت بإثبات همزة الاستفهام في كلمة (أشاهدٌ)، إذ يقول: (الحديث رواه أبو داود

---

(١) المصدر نفسه ، ٣ / ١٢٩

(٢) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٣ / ١٢٩

(٣) المصدر نفسه، ١/ ٩٤

والنسائي وابن ماجه بلفظ: أشاهدٌ، بإثبات الهمزة، فعرف أن إسقاطها من تصرف الرواة...)[١].

٤ـ وكما اختلف العالمان الجليلان في طبيعة الأساليب، اختلفا كذلك في المصادر، فكل واحد منهما اتخذ لمنهجه مصادره التي اعتمد عليها في تأليفه لكتابه، فأبو البقاء العكبري اعتمد على كتاب جامع المسانيد لابن الجوزي في تأليفه (إعراب الحديث النبوي)، والسيوطي اعتمد على مسند الإمام أحمد باعتباره جامع لأغلب الأحاديث المتكلم على إعرابها.

ومن المصادر التي اتخذها العكبري الاعتمادُ على أصول النحو من سماع وقياس وتعليل واستحسان واستصحاب الحال، فقد أكثرَ أبو البقاء العكبري من الاعتماد على هذه الأصول بشكل كبير[٢]. على خلاف السيوطي الذي كانت عنده هذه الأصول غائبة في منهجه، فلا يلجأ إلى السماع إلا عند ذكر آراء العلماء والنحاة السابقين في المسألة، فالاستشهاد في الحقيقة يكون للعالم الذي اعتمد عليه السيوطي وليس للسيوطي نفسه، لأنه جمّاعة لآراء العلماء.

فمن ذلك ما جاء في الحديث الذي يرويه أيمن بن خريم: **"رأيتُ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـعلى بغلة، وإنَّ أبا سفيان آخذٌ بزمامها"**[٣].

يذكر السيوطي قول ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح) قوله: ووقع إن بعد واو الحال، وهو أحد المواضع التي يستحق فيها كسر إن، ونظيره قوله تعالى: **﴿كما أخرجَكَ ربُّكَ من بيتكَ بالحق وإنَّ فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾**[٤].

ومن نظائره الشعرية قول الشاعر:

سُئلت وإني موسرٌ غير باخلٍ　　　فجدتُ بما أغنى الذي جاء سائلا[٥]

---

[١] المصدر نفسه، ١/ ٩٤

[٢] انظر تفصيل ذلك ص ص ٣١ ـ ٥٠ من بحثنا هذا .

[٣] السيوطي، عقود الزبرجد، ٢٢٤/١

[٤] سورة الأنفال: ٥

[٥] السيوطي، عقود الزبرجد، ٢٢٤/١

الشاهد قوله (وإني) حيث وقعت (إن) بعد واو الحال فوجب كسرها.

فالناظر والمتفحّص لهذا المثال يجد السيوطي قد جاء بكلام ابن مالك والذي اعتمد على السماع في ما ذهب إليه، فاستشهد بالقرآن الكريم وبالشعر ، فالاستشهاد في حقيقة الأمر لابن مالك وليس للسيوطي نفسه.

ومع هذا فقد وجدنا أحاديث قليلة اعتمد السيوطي في إعرابها على السماع، فمن ذلك ما جاء في إعرابه لحديثه صلى الله عليه وسلم: **"اللهم إنك إنْ تشأ لا تُعبَدْ بعْدَاليومِ "**[١]. يقوم السيوطي بإعراب الحديث، فيرى أن الفصيح جزم الفعل (تعبد) لأنه جواب للشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر إن، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى: **﴿إنك إنْ تذَرْهم يُضِلوا عِبادَك ولا يلدوا...﴾** [٢]. وقد يرفع كقول الشاعر:

يا أقرعُ بن جابس يا أقرعُ إنَّك إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ[٣]

فالرفع يكون على نية التقديم والتأخير أي إنك تُصرَعْ إنْ يُصرَعْ أخوك[٤].

فالاختلاف يكمن في أن أصول النحو عند العكبري كانت أكثر منها عند السيوطي، فكلاهما اعتمد على السماع إلا أن العكبري أكثر من هذا الأصل بعكس السيوطي، وأما ما تبقى من أصول كقياس وتعليل واستحسان واستصحاب حال فهذه كلها كانت غائبة في منهج السيوطي، لأن اعتماده كان منصباً على أقوال وآراء العلماء.

ومن المصادر كذلك اعتماد السيوطي على كتب شراح الحديث النبوي، وهذا ناتج عن معرفته بالعلوم الأخرى وبخاصة علم الحديث الشريف والفقه، وقد اعتمد على هذه الكتب في توجيه الآراء النحوية للأحاديث التي تكلم النحاة عليها[٥]. وذلك بعد الإشارة إلى روايات أخرى، على العكس من العكبري الذي لم يعتمد على مثل هذا لأنه اعتمد فقط على رواية جامع المسانيد

---

(١) المصدر نفسه، ١/ ١٤٦

(٢) سورة نوح: ٢٧

(٣) السيوطي، عقود الزبرجد، ١٤٦/١ وما بعدها

(٤) انظر تفصيل المسألة ص ٩٧ وما بعدها من بحثنا هذا .

(٥) مر ذكره سابقاً ص ص ٩٧ ـ ١٠٠

لابن الجوزي على خلاف السيوطي الذي رجع إلى كتب الحديث الأخرى كالبخاري ومسلم والترمذي وأبي داود وغيرهم.

ومثال ذلك ما ورد في إعراب قوله عليه الصلاة والسلام: **"لا تُقبلُ صلاةٌ بغير طهور"**[١]. يشير السيوطي إلى قول ابن حجر في كتابه (شرح الترمذي) الذي يرى أن هذا الحديث قد ورد في بعض الروايات (من غير طهور)، ويشير إلى احتمال أن تكون (من) للتبيين كقوله عليه الصلاة والسلام: (ولا صدقة من علول)، وأن تكون مرادفة كقوله تعالى: ﴿مِن طرفٍ خفيّ﴾ [٢].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في إعراب الحديث من مسند سلمة بن الأكوع رضي الله عنه : **"كُنا نصلي المغرب مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا توارت بالحجاب"**[٣].

يعتمد السيوطي في إعراب هذا الحديث على كلام ابن سيد الناس في (شرح الترمذي) حول الضمير في كلمة (توارت) على من يعود؟ إذ يقول: (قال ابن سيد الناس في "شرح الترمذي": أعاد الضمير في (توارت) إلى الشمس، ولم يجر لها ذكر، إحالة على فهم السامع، وما تعطيه قوة الكلام، كما قال تعالى: **"حتى توارت بالحجاب"**[٤]أيضاً وإن لم يجرِ للشمس ذكر)[٥]. ثم يضيف السيوطي أنه ورد في رواية الترمذي: (إذا غَرُبتْ الشمس وتوارت بالحجاب) وهما كلمتان إحداهما تفسير الأخرى[٦].

ومثاله أيضاً اعتماده على كتاب (شرح الترمذي) للحافظ زين الدين العراقي حول نصب كلمة (مسكين) في الحديث الذي يرويه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم:**"من مات وعليه صيامُ شهر فليُطْعَمْ عنه مكان كلِّ يومٍ مسكيناً"**[٧]. يشير السيوطي إلى قول الحافظ زين الدين العراقي قائلاً: (قال الحافظ زين الدين العراقي في "شرح الترمذي": كذا في رواية الترمذي بالنصب وكان وجهه إقامة المصدر مكان المفعول كما يُقام الجار

---

(١) السيوطي، عقود الزبرجد، ٢/ ٣٤

(٢) سورة الشورى: ٤٥

(٣) السيوطي، عقود الزبرجد، ٤٤٥/١

(٤) سورة ص: ٣٢

(٥) السيوطي، عقود الزبرجد، ٤٤٥/١

(٦) المصدر نفسه ، ٤٤٦/١

(٧) المصدر نفسه ، ٢٠/٢

والمجرور مكانه وقد قُرِيء: **"ليُجْزِ ي قوماً بما كانوا يكسبون"**[(١)](٢). ثم يضيف الحافظ زين الدين إلى أنها وردت في رواية ابن ماجه (مسكينٌ) بالرفع على الصواب(٣).

ثالثاً : ما تفرد به كل منهما:

على الرغم من أن العالمين الجليلين قد اتفقا في بعض الأمور، واختلفا في أخرى، إلا أن هناك بعض الأمور التي تميّز كل واحد منهما عن الآخر، وهذا أمرٌ طبيعي، فمع أن السيوطي كان متأخراً في التأليف في هذا الفن لم نجده مقلداً في منهجه لأبي البقاء العكبري أو لابن مالك، بل إن هناك بعض الأشياء التي ميزت منهجه عن منهج العكبري، وكذلك العكبري هناك أشياء ميزت منهجه عن منهج السيوطي، ويمكن لنا التدليل على ذلك على النحو الآتي:

١- ما تفرد به العكبري في منهجه:

أ- الالتزام بأحكام النحويين، حيث إن منهج العكبري – رحمه الله – كان يقوم في أساسه على توجيه نصوص الأحاديث النبوية بما تنسجم مع الأحكام النحوية، وما يخالف الحكم النحوي يحكم العكبري على الرواية بالخطأ أو يتهم الراوي بالسهو أو اللحن. فهو بذلك شديد المحافظة على قواعد النحويين السابقين، يقول الدكتور سلمان القضاة: "فالعكبري يبدو من خلال كتابه شديد المحافظة على قواعد النحويين السابقين، متعبداً آراءهم، دائراً في فلكهم، ما أن يعارض رأي البصريين حتى يعتمد رأي الكوفيين، وما أن يُضَعّف رأي الكوفيين حتى يلتزمَ رأي البصريين، لذا نراه يُخْضِعُ الأحاديث للقواعد النحوية المقرّرة، ويقلّبها على الوجوه الممكنة، والتأويلات المحتملة، فإن استقامت على أحدها رَضِيَ به، وإن لم تستقم رمى الرواية بالخطأ أو اتّهم الراوي بالسهو، أو ألصق به تهمة اللحن"(٤).

ب- نقد الرواية:

إن عقدة العمى التي لازمت أبا البقاء العكبري منذ صغره، واعتماده على قراءة تلاميذه، وعدم تدقيقه في صحة رواية الأحاديث أسبابٌ كافية لنقده الرواية، فيقوم بتوجيه الروايات وهي

(١) سورة الجاثية: ١٤

(٢) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٢ / ٢٠

(٣) المصدر نفسه ، ٢٠/٢. وانظر التعليق على الحديث ص ٩٨ من بحثنا هذا .

(٤) السيوطي، عقود الزبرجد، مقدمة المحقق ٦١/١

تختلف عمّا هو موجود في جامع المسانيد أو غيره من كتب الحديث الأخرى، مما دفعه إلى نقد الرواية وعزو الخطأ فيها إلى سهو الرواة أو لعدم انسجامها مع الحكم النحوي[١].

ومثال ذلك ما رواه رافع بن خديج من قوله عليه الصلاة والسلام:**"إن جبريلَ أو ملكٌ"**[٢]يشير العكبري إلى أنه وقع في هذه الرواية (ملكٌ) بالرفع وكان الصواب النصب عطفاً على اسم إن (جبريل)، ثم يوجه رواية الرفع ويؤولها على وجهين دون التأكد من صحة الرواية في كتب الأحاديث، فيقوم بنقدها، مع أن الرواية وردت في جامع المسانيد بالنصب وليس بالرفع[٣].

ومثاله أيضاً ما روته عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما من قوله عليه الصلاة والسلام : "فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة"[٤]. ينقد العكبري هذه الرواية ويشير إلى أنها وقعتْ هكذا بالنصب (سبعين) ، والصواب (سبعون) .لأنه خبر (فضل)[٥].

ومثال ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : "ولستم لابثون بعدي إلا قليلاً"[٦]. يقوم العكبري بنقد هذه الرواية ، حيث يجب نصب كلمة (لابثون) الواردة في الحديث الشريف ويعزو الخطأ فيها إلى الرواة ، فالصواب نصبها (لابثين) لأنها خبر ليس ، ولا يمكن اعتبارها مبتدأ لأنه لا يوجد بعدها ما يَصلُح أن يكون خبراً لها[٧] .

جـ- اعتماده على أصول النحو:

إن اعتماد أبي البقاء العكبري على أصول النحو من سماعٍ وقياسٍ وتعليلٍ واستحسانٍ واستصحابِ حال وآراء اللغويين والنحاة السابقين يدل دلالة واضحة على فهمه واستيعابه للأحكام النحوية،فلا نجد حكماً نحوياً إلا ويستدل عليه بأصل نحوي، فتجده تارة يستدل بالسماع من قرآن

---

(١) مر ذكره سابقاً ص ص ٢٨ ـ ٣٠

(٢) العكبري، إعراب الحديث النبوي، ص١٨٠

(٣) انظر تفصيل ذلك ص ٦٩ من بحثنا هذا، وانظر ابن الجوزي، جامع المسانيد ٤٣١/٢

(٤) العكبري، إعراب الحديث النبوي ، ص ٣٦٨

(٥) المصدر نفسه ، ص٣٦٨

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٠١

(٧) المصدر نفسه ، ص ٢٠١

كريم أو كلام العرب (شعره ونثره) أو يقيس حكماً نحوياً على آخر أو يعلل حكماً أو يستحسن حكماً على آخر أو يستصحب حال الأصل الذي كان عليه الحكم سابقاً [١].

كل هذا من أجل الخروج بحكم نحوي موافق للقاعدة النحوية ومنسجم معها ليخدم منهجه القائم على توجيه الروايات بناءً على القواعد النحوية وكلام النحاة.

د- الاجتهاد العقلي والمنطقي:

لم يكن العكبري يستدل للحكم النحوي الذي ارتضاه بأصول النحو أو كلام النحويين السابقين فحسب، وإنما كان في بعض الأحيان يجتهد اجتهاداً عقلياً في المسألة التي بين يديه، فتجده يُعْمِلُ عَقْلَهُ واجتهادَه للخروج بحكم نحوي موافق للقاعدة النحوية أو لأحكام النحاة[٢].

فمن ذلك ما جاء في إعرابه لقوله عليه الصلاة والسلام: **"بُعِثْتُ أنا والساعة"**[٣].

ويعتبر العكبري أن رفع كلمة (الساعة) فساد للمعنى. لأنه لا يجوز أن يقال: "بعثت أنا وبعثت الساعة). لأن الساعة لم تقع بعد ولم توجد بل الواجب نصبها على اعتبار أنها مفعول معه. لأن الواو جاءت بمعنى (مع) أي (بعثت مع الساعة) [٤].فالواو في المفعول معه تجري مجرى واو العطف إنْ أمكنَ ذلك ؛ فلا مانع من النصب في قولنا : (قمتُ وزيداً) على اعتبار أنّ زيداً مفعول معه ، ولا مانع أيضاً من الرفع في قولنا: (قمتُ وزيدٌ) على اعتبار أن زيداً اسم مرفوع معطوف على الضمير ، أمّا لو قلنا : (انتظرتُكَ وطلوعَ الشمس) فلا يجوز العطف . أي عطف كلمة (طلوع) على الضمير التاء الواقع فاعلاً للفعل (انتظر) . لأنّ الشمس لا تنتظر كالمتكلم وهو الضمير التاء في (انتظرتُك) الذي يستطيع الانتظار ، فالشمس لا تنتظر أحد ، أمّا لو قلنا : (قمتُ وزيدٌ) فيجوز العطف في هذه الحالة . لأنّ المتكلم وزيد يستطيعان القيام ، فالعبرة بجواز العطف في المفعول معه ، تكون إنْ أمكنَ تحويل المفعول معه إلى عطف عندها نقول يجوز التناوب بين المعيّة والعطف ، وإذا لم يستقم المعنى فذلك غير

---

(١) مر ذكره سابقاً بتفصيله، انظر ص ص ٣١ ـ ٥٠

(٢) مَرَّ ذكره سابقاً ص ص ٥٠ ـ ٥٢

(٣) العكبري، إعراب الحديث النبوي، ص٨٧

(٤) المصدر نفسه، ص٨٨

جائز لما تقدّم من أمثلة [١]. وعلى هذا الأساس كان اجتهاد العكبري في محلّه ، فلا يمكن اعتبار الواو في الحديث الشريف حرف عطف لأن المعنى سيصبح (بُعثتُ أنا والساعة) والساعة في حقيقة الأمر لم تحدث بَعْدُ .

هـ- إعرابه للأحاديث النبوية كاملة:

لقد تفرد أبو البقاء العكبري بإعراب الأحاديث النبوية التي تناولها في كتابه كاملاً ؛ فلم يترك حديثاً واحداً إلا وقد علّق عليه، وهذا الأمر كان غائباً عند السيوطي في كتابه (عقود الزبرجد)؛ فقد أحصينا عشرة أحاديث تركها السيوطي هكذا بدون أن يتكلم عليها أو يذكر آراء العلماء حولها [٢].

وهذا الأمر لا يُنْقِصُ من مقدرة السيوطي العلمية أو يُقَلِلُ من شأنه، فربما يعود السبب في ذلك أن هذه الأحاديث لا يوجد فيها إشكال أو أمر مختلف عليه ليقوم بإعرابها فتركها كما هي دون إعراب لها أو ذِكْرِ آراء العلماء عليها.

٣- ما تفرد به السيوطي في منهجه:

أ- جمع آراء العلماء واستقصائها:

إن منهج السيوطي قائمٌ على جمع آراء العلماء والنحاة السابقين والموازنة بينها، فنجده في بعض الأحيان يتفق معها، وتارة أخرى يقوم بتخطئتها وتصويبها، وهذا الأمر ينفي عن السيوطي – رحمه الله – أنه مجرد ناقل لأقوال العلماء على شكل عشوائي، بل إنه كان يحلل الآراء وينتقي ويختار من العلماء السابقين ما يرتضي أو يناسب وجهة نظره في المسائل والأحكام على شكل منظم ودقيق، لذا نتفق مع ما ذهب إليه الدكتور مصطفى الشكعة من أن اطلاع السيوطي على آراء العلماء السابقين دفعه إلى رسم خطة في التأليف والتصنيف، إضافة إلى ذلك أنه حفظ لنا الكثير من النماذج التي كانت في بعض الكتب ضائعة، يقول الدكتور مصطفى الشكعة: "... ذلك أنه استطاع الاطلاع على كتب سابقيه فاستوعبها وهضمها، ورسم لنفسه خطة في التأليف والتصنيف تتّسق مع دراساته المستفيضة وتنسجم مع فهمه وهضمه لما قد قرأ واستوعب، هذا من

---

[١] انظر ابن يعيش ، شرح المفصّل ١ / ٤٣٩

[٢] انظر أمثلة ذلك السيوطي، عقود الزبرجد، ج٢/٧٢، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٤١، ٣٨٣، ٤٠١. ج٣/٥١، ١٣٤.

ناحية، وأما من الناحية الأخرى، فقد احتفظ لنا بالكثير من النماذج التي أخذها من الكتب التي قرأها. وكثير من هذه الكتب قد ضيّعته يَدُ الإهمال أو أتت عليه غوائل الزمان"[١].

ب- تدقيق الرواية:

لا شك أن وظيفة الإعراب الأساسية توضيح المعنى وإبرازه، وهذا الأمر كان السيوطي يدلل عليه من خلال الروايات الموافقة لكلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـلتدعيم رأيه أو آراء العلماء الذين استشهد بكلامهم لمعرفة المقصود من الحديث النبوي، فقد كان يبحث عن الرواية التي توافق الكلام الفصيح للنبي صلى الله عليه وسلم. مما يدفعه إلى نعت الرواة بالتصرف.

لقد كان تدقيق الرواية المعين له في فهم المسائل والأحكام وتوجيه الآراء النحوية التي تكلم على إعرابها بعض النحاة. فقد تفرد السيوطي – رحمه الله-في هذا الشأن خلافاً للعكبري الذي اكتفى بنقد الرواية دون تدقيق لروايات الأحاديث.

ومثال ذلك ما جاء في إعراب الحديث **:"الصُّبحَ أربعاً"**[٢] يورد السيوطي قول ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح) الذي يرى أن (الصبحَ وأربعاً) منصوبان بفعلٍ مضمر، (فالصبح) مفعول به وكلمة (أربعاً) حال، ويشير إلى أن إضمار الفعل في مثل هذا الموضع مُطرد. لأن معناه مُشاهد، فأغنت مشاهدةُ معناه عن لفظه[٣]. وبعد أن يورد السيوطي قول ابن مالك يشير إلى أن رواية البخاري لهذا الحديث (الصبح أربعاً) فيها تصرف من الرواة؛ حيثُ رُويَ بإثبات الفعل (أتُصلي) ويتضح ذلك بقوله: (قد رواه النسائي بلفظٍ قال: أتصلي الصبح أربعاً؟ فعلم أن حذف الفعل في رواية البخاري من تصرُف الرواة) [٤].

والغَرضمُن تدقيق الرواية عند السيوطي هو أن يُنْسَبَ إلى لفظ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ما وافق الكلام الفصيح، وما خالف الكلام الفصيح لا يَنْسِبُهُ إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم

---

(١) مصطفى الشكعة، جلال الدين السيوطي وسيرته العلمية ومباحثه اللغوية، ط١، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٤، ص١٤٩

(٢) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٨٣/٢

(٣) المصدر نفسه ، ٨٣/٢

(٤) السيوطي ، عقود الزبرجد ، ٨٣/٢

ـ والذي يُؤيدُ ذلك ما جاء في الحديث الذي يرويه أبو هريرة رضي الله عنه من قوله صلى الله عليه وسلم: **"منْ يقُم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدَّم من ذنبه"**[١].

يشير السيوطي إلى رأي ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح)، إذ إنه وقع فعل الشرط في الحديث مضارعاً (يقُم) والجواب ماضياً (لفظاً لا معنى) وهو الفعل (غُفر)، ويرى أن النحويين يستضعفون هذا ويعتبرونه مخصوصاً بالضرورة الشعرية، إلا أن ابن مالك يعتبره جائزاً مُطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن الشعراء ويستشهد على كلامه هذا بأبيات من الشعر والقرآن الكريم[٢].

فبعد أن يذكر السيوطي قول ابن مالك يشير إلى أن الحديث قد ورد فيه فعل الشرط ماضياً (قامِ)، إذ يقول: (الحديث رواه البخاري أيضاً بلفظ: (منَ قامَ ليلة القدر) فعُرف أن ذلك من تصرُّف الرواة، والأليق بما يُنسبُ إلى لفظ النبوة ما وافق الفصيح) [٣].

جـ- اعتماده على كتب شرح الحديث النبوي:

إن اعتماد السيوطي – رحمه الله – على كتب شرح الحديث النبوي أضفى على منهجه الدقة والمرونة، حيث إنه بعد أن يذكر آراء العلماء السابقين حول الحديث أو يذكر أقوال شراح الحديث مباشرة يشير إلى الروايات التي وردت في كتب شرح الحديث كشرح البخاري وشرح مسلم والترمذي وغيرها ، مما يَدْفَعُ به إلى إصدار حكم موافق لنص الحديث النبوي ، مما يجعل منهجه متسماً بالدقة والمرونة.

ولقد كان لمعرفة السيوطي وتبحره في الفنون الأخرى وبخاصة علم الحديث الشريف والفقه أثرُها الواضح في بيان الحكم النحوي وتوجيه الآراء النحوية بما ينسجم مع مضمون الحديث. وهذا لا يتأتّى إلا من خلال كتب شُرّاح الحديث النبوي[٤].

الخاتمـة

---

(١) المصدر نفسه ، ٣٧/٣

(٢) المصدر نفسه ، ٣٨/٣-٤٠

(٣) المصدر نفسه ، ٤٠/٣

(٤) مر ذكره سابقاً، انظر ص ص ٩٧ ـ ١٠٠

وفي النهاية نقف وقفة ختامية نتناول فيها النتائج التي توصّلت إليها الدراسة التي سلّطت الضوء على منهج العكبري والسيوطي ـ رحمهما الله ـ في إعراب الحديث النبوي ، وكانت هذه النتائج كما يلي :

١ ـ إنّ أهمية دراسة الحديث النبوي تكمن في الارتباط الوثيق بين اللغة العربية والعلوم الإسلامية ومنها الحديث النبوي ، إضافةً إلى ذلك أنها تتناول كلام أفصح العرب وأبلغهم وهو سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم كما أن المُحَدِّثَ لا بُدّ أن يكون على معرفة تامة بالنحو حتى يَتّقي اللحن ، وهذا الأمر لا يتأتى إلا بعد دراسة النحو واللغة .

٢ ـ إنّ اختلاف النحاة حول الاحتجاج بالحديث النبوي في إثبات القاعدة النحوية ، واستمرارهم الاهتمام بالشواهد الشعرية ، وقلة المقدرة والمعرفة لدى بعض النحاة بالحديث النبوي ، وقلة خبرتهم بهذا العلم الدقيق ، وكثرة الآفات التي صاحبت الحديث النبوي كالرواية بالمعنى والتصحيف والوضع ، وإنشغال المسلمين بالقرآن الكريم وفهم أحكامه الدينيّة ، كلُّها أسبابٌ كانت وراء قلة التأليف في إعراب الحديث النبوي .

٣ ـ أظهرت الدراسة طريقة أبي البقاء العكبري في تأليفه كتابه (إعراب الحديث النبوي) والذي كان بدوره يختار لفظاً أو ألفاظاً يقوم بإعرابها ، مُوَجِّهاً الأحاديث بناءً على الأحكام النحوية فما خالف الحكم النحويّ حكم على الراوي بالخطأ والسهو ، لذلك وجدنا مواقفه من الأحاديث النبوية متنوعة ،فهناك أحاديث لها وجهٌ واحدٌ من الإعراب وأحاديث لها وجوه عديدة من الإعراب وأحاديث خرجت عمّا هو مألوف في الحكم النحويّ فحكم عليها باللحن وصوّبها .

واعتمد العكبري في طريقة تأليفه على أساليب وأسسٍ متنوعةٍ كالاستشهاد بالقرآن الكريم وبالشعر وتخطئة الآراء والتأويل ونقد الرواية .

كما أن مصادره التي اعتمد عليها في تأليفه لكتابه كانت متنوعة أيضاً ؛ فقد كان كتاب (جامع المسانيد) لابن الجوزي المصدرَ الرئيس في تأليفه لكتابه ، كما أنه اعتمد على أصول النحو في إعرابه للأحاديث النبوية ، حيث كان لها أثرٌ واضحٌ في تناوله لإعراب الأحاديث النبوية ، وكذلك اعتمد على آراء مَنْ سبقه مِنْ علماء اللغة والنحو كسيبويه وابن جني وغيرهم ، كما أن الاجتهاد العقلي كان له نصيب في مناقشة الآراء واستظهارها ، إضافةً إلى هذا كُلِّه اعتماده على المذهبين البصريّ والكوفيّ في تناوله بعض المسائل والقضايا النحوية .

٤ ـ كشفت الدراسةأنّ آراء العكبري قد شابها شيءٌ من عدم الدقة في إصدار الأحكام النحوية ، مع فهمه ومعرفته الواسعة لعلم النحو وأصوله ، وهذا ناتجٌ عن التزامه بأحكام النحاة وعدم الخروج من دائرتهم ممّا دفعه في بعض الأحيان إلى اتهام الرواية باللحن والخطأ وذلك لمخالفتها الأحكام النحوية ، إضافةً إلى الاضطراب والتناقض الواضح في آرائه أحياناً ممّا دفعه إلى مخالفة النحاة الأمر الذي نتج عنه التناقض في كلامه ، وكذلك عدم تدقيقه لروايات جامع المسانيد للتأكد من صحة الرواية ممّا جعله يحكم على الرواية بالخطأ والسهو .

٥ ـ إنّ السيوطي ـ رحمه الله ـ اتبع في طريقة تأليف كتابه (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي) سَرْدَ آراء العلماء والنحاة حول الأحاديث النبوية ، حيث كان يذكرها دون زيادة أونقصان وكان يختصر بعضها في بعض الأحيان ، كل هذا دون أن يغفلَ كتابي العكبري وابن مالك اللذين سبقاه في التأليف في هذا الفن ، فقد ذكر آراءهما في كتابه .

واعتمد السيوطي في طريقة تأليفه لكتابه على عدة أساليب كانت في بعضها مغايرة لتلك الأساليب التي اعتمد عليها العكبري ، فمن الأساليب التي اعتمد عليها السيوطي : استقصاء الآراء وعزوّها لأصحابها ، وترجيح الآراء ، وتخطئة الآراء وتضعيفها ، وتدقيق الرواية .

ولقد أفاد السيوطي ـ رحمه الله ـ في تأليفه لكتابه من عددٍ من المصادر المتنوعة ، فاعتمد على مسند الإمام أحمد كونه جامعاً لأغلب الأحاديث المُتَكَلَّمِ على إعرابها ، كما اعتمد على كتابي العكبري وابن مالك . كذلك فإنّ معرفة السيوطي في الحديث الشريف وعلومه قد أفادته كثيراً في إصدارالأحكام النحوية ، ولقد عَوّلَ في ذلك على كتب شرح الحديث النبوي ، وآراء النحويين في كتبهم باختلاف المدارس النحوية التي ينتمون إليها .

٦ ـ إنّ آراء السيوطي جاءتموافقة لِمَا ذهب إليه النحاةوالعلماء ، لأن منهجه يتّسم بالدقة والمرونة ، فلا يحكم على رواية الحديث باللحن والخطأ إلا بعد أن يقوم بتدقيقها ، وجمع آراء العلماء والنحاة حول الحديث وتحليل هذه الآراء ومناقشتها وموازنتها ، وعندها يخرج بالرأي المناسب بناءً على هذه الآراء والأقوال التي جمعها على خلافِ العكبري الذي ما إنْ يَحكم على الرواية بالخطأ واللحن حتى يأتي بوجوهٍ أخرى من الإعراب ، الأمر الذي بجعلنا نتساءل : لماذا يقومبتخطئة الرواية مع أنها تحتمل وجوهاً أخرى من الإعراب ؟ .

٧ ـ أظهرت الدراسة ـ من خلال عقد مقارنة بين منهجي العالمين الجليلين ـ اتفاقهما في قلة الاستشهاد بالحديث النبوي ، وهذا دليلٌ على أنهما لم يحتجا بالحديث النبوي في إثبات الأحكام النحوية ، شأنهم في ذلك شأن معظم النحاة السابقين .

ومن الأمور التي اتفقا فيها في منهجيهما تخطئة الآراء وتضعيفها ، واعتمادهما على آراء النحاة باختلاف المدارس التي ينتمون إليها لتقوية رأيٍ أو لتخطئة رأي عالمٍ آخر ، وهذا يدل على اطلاعهم الواسع لآراء مَنْ سبقهم من النحاة والعلماء .

٨ بَيّنَتْ الدراسة كذلك اختلاف كلا العالمين في منهجيهما في أمور عديدة ؛ فقد اختلفا في طريقة التأليف ، وكذلك في الغاية الفعلية من التأليف ، فالعكبري غايته الاستجابة لالتماس طلبة الحديثأن يُمليَ عليهم مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث وإنصاف النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأصحابه في أنهم بريئون من اللحن والخطأ ، أما السيوطي فدافعه من تأليف كتابه عدم تداول مسند الإمام أحمد بين طلبة العلم .

وكذلك اختلفا في الأساليب ؛ فالعكبري اعتمد على الاستشهاد بالقرآن وبالشِّعر والتأويل ونقد الرواية ، أما السيوطي فكانت أساليبه تتلخّص في جمع آراء العلماء وأقوالهم وعزوّها إلى أصحابها وكذلك ترجيح الآراء وتدقيق الرواية .

إضافةً إلى ذلك كشفت الدراسة اختلافاً في طبيعة المصادر التي اعتمد عليها كُلٌّ منهما في تأليفه لكتابه ؛ فظهر لدينا أن العكبري اعتمد على كتاب (جامع المسانيد) لابن الجوزي ، كما اعتمد على أصول النحو من سماعٍ وقياسٍ واستحسانٍ واستصحاب حالٍ وتعليلٍ ، واعتمد على اجتهاده العقلي في تحليل المسائل والقضايا النحوية وكذلك آراء اللغويين والنحاة السابقين ، واعتمد على المذهب البصري والكوفي في مناقشته لبعض المسائل ، أما السيوطي فكانت مصادره مغايرة لمصادر العكبري ، فقد اعتمد على مسند الإمام أحمد ، وكتابي العكبري وابن مالك ، وكتب شرح الحديث النبوي واعتماده على آراء النحويين باختلاف مدارسهم .

٩ ـ أظهرت الدراسةالأمور التي تفرّدَ بها كُلٌّ من العكبري والسيوطي ، فالعكبري يُحْسَبُ له التزامه بأحكام النحاة وتوجيه نصوص الأحاديث النبوية لتنسجم مع الأحكام النحوية ، إضافة إلى نقده للرواية وكذلك اعتماده على أصول النحو والتعليل وقيامه بإعراب الأحاديث النبوية التي تناولها في كتابه كاملةً .

وامتاز منهج السيوطي في أنه قام بجمع آراء العلماء حول الأحاديث النبوية أو حول الحكم النحوي واستقصائها وعزوها لأصحابها ، كما أنه امتاز بتدقيقه للرواية ، وكذلك دقة الآراء التي أشار إليها في كتابه ، وكذلك اعتماده على كتب شرح الحديث النبوي ، كلٌّ هذا من أجل الخروج بحكمٍ نحوي موافق لنص الحديث النبوي .

وكشفت الدراسة أن السيوطي ـ رحمه الله ـ لم يكن مُقَلِّداً للعكبري ، بل إنه قدّمَ إضافات على ما جاء به العكبري وابن مالك اللذان سبقاه في التأليف في هذا الفن ، فقد أغنتْ هذه الإضافات وأثرتْ كتابه (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي) .

وفي الختام إنّي لآملُ أن تكون هذه الدراسة قد أجابتْ عن بعض الأسئلة التي تعترض الدارس في مثل هذا الموضوع ، وأثارت أسئلة أخرى على الصعيد اللُّغوي والنحوي .

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

القرآن الكريم

١. ابن الأثير عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، د. ت .

٢. الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكاتب العربي ١٩٦٧ م .

٣. الأشموني أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ـ لبنان ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م .

٤. ابن الأنباري أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين محمد الأنباري ، البيان في إعراب غريب القرآن ، تحقيق الدكتور طه عبدالحميد طه ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م .

٥. ـــــ ، الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٥٧ م .

٦. ـــــلُمَعُ الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط ١، ١٩٥٧ م.

٧. ـــــ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط ٤ ، مصر ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م .

٨. البغدادي عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط ٢ ، د . ت .

٩. ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، ط ٤، العراق ـ بغداد ١٩٩٠ م.

١٠. ـــــ ، المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م .

١١. ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي ، جامع المسانيد ، تحقيق الدكتور علي حسين البواب ، مكتبةالرُّشْد ، ط ١ ، المملكة العربية السعودية ـ الرياض ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م .

١٢. أبو حيّان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف ، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ، ط ١ ، المؤسسة السعودية بمصر ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م .

١٣. ـــــ ، الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م .

١٤. ـــــ ، البحر المحيط في التفسير ، دار الفكر ، طبعة جديدة ، بيروت ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م .

١٥. ـــــ، النهر الماد من البحر المحيط، تحقيق الدكتور عمر الأسعد، دار الجيل، ط ١، بيروت ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م.

١٦. ابن رجب زين الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين أحمد ، الذيل على طبقات الحنابلة ، مطبعة السُّنّة المحمديّة ، القاهرة ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٣ م .

١٧. الرضي الأستراباذي محمد بن الحسن ، شرح الرضي على الكافية ، منشورات جامعة قار يونس ، ط ٢ ، بنغازي ١٩٩٦ م .

١٨. الزجاجي أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن مبارك ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م .

١٩. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق الأستاذ الدكتور محمد كاظم البكاء ، دار البشير ، ط ١ ، بيروت ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م .

٢٠. السيرافي أبو محمد يوسف بن سعيد ، شرح أبيات سيبويه ، تحقيق محمد علي سلطاني ، دار العصماء ، ط ١ ، سوريا ـ دمشق ٢٠٠١ م .

٢١. السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، ط ١ ، صيدا ـ بيروت ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٢ م .

٢٢. ـــــ ، الاقتراح في علم أصول النحو وجدله ، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد ، مكتبة الصفا ، طبعة جديدة ، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م .

٢٣. ـــــ ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، مكتبة الخانجي ، ط ١ ، القاهرة ١٩٠٨ م .

٢٤. ـــــ حُسْن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م .

٢٥. ـــــ ، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ، تحقيق الدكتور سلمان القضاة ، دار الجيل ، بيروت ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م .

٢٦. ـــــ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٩٩٨ م .

٢٧. الصبان محمد بن علي الصبّان الشافعي ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م .

٢٨. العكبري أبو البقاء عبدالله بن الحسين ، اتحاف الحثيث بإعراب ما يُشكل من الفاظ الحديث ، تحقيق محمد إبراهيم سليم ، مكتبة ابن سينا ـ مصر .

٢٩. ـــــ ، إعراب الحديث النبوي ، تحقيق عبدالإله نبهان ، دار الفكر ، ط ١ ، سورية ـ دمشق ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م .

٣٠. ـــــ ، إعراب الحديث النبوي ، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر ، دار المنارة ، ط ٢ ، جدة ـ السعودية ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٣١. ـــــ إملاء ما مَنَّ به الرحمن ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، ط ١ ، صيدا ـ بيروت ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م .

٣٢. ـــــ ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق عبدالرحمن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٣٣. الغَزّي نجم الدين محمد بن محمد ، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٩٩٧ م .

٣٤. القفطي الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ م .

٣٥. ابن قيم الجوزية أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي ، بدائع الفوائد ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م .

٣٦. ابن مالكجمال الدين محمد بن عبدالله الطائي النحويّ ، شرح الكافية الشافية ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م .

٣٧. ـــــ ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق فؤاد عبد الباقي ، مكتبة دار العروبة ـ القاهرة .

٣٨. المُبَرِّد أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م .

٣٩. ابن الناظم أبو عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م .

٤٠. ابن النحّاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ، إعراب القرآن الكريم ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م .

٤١. النووي يحيى بن شرف الدين ، صحيح مسلم بشرح النووي ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ،دار إحياء التراث العربي ، نسخة مصوّرة ، بيروت .

٤٢. ابن هشام الأنصاري جمال الدين بن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن مبارك ومحمد علي ، دار الفكر ، ط ١ ، دمشق ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م .

٤٣. ابن يعيش أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، شرح المُفَصَّل للزمخشري ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م .

ثانياً : المراجع

١. أحمد شوقي ، مجنون ليلى ، مطبعة مصر ١٩١٦ م .

٢. الألباني ، صحيح سنن ابن ماجه ، المكتب الإسلامي ، ط ١ ، بيروت ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٣. حسن الشاعر ، النحاة والحديث النبوي ، وزارة الثقافة والشباب ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .

٤. سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، مطبعة جامعة دمشق ، ط ٣ ، دمشق ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م .

٥. عباس حسن ، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، دار المعارف ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٦٣ م .

٦. علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، منشورات الجامعة الليبية ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٣ م .

٧. عودة أبو عودة ، بناء الجملة في الحديث الشريف في الصحيحين ، دار البشير ، عمان ١٩٩٠ م .

٨. محمد بن لطفي الصباغ ، الحديث النبوي مصطلحه بلاغته كتبه ، المكتب الإسلامي ، ط ٥ ، بيروت ١٩٨٦ م .

٩. محمود فجال ، الحديث النبوي في النحو العربي ، أضواء السلف ، ط ٢ ، الرياض .

١٠. محمود فجال ، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ، أصول السلف ، ط ٢ ، الرياض ١٩٩٧ م .

١١. مصطفى الشكعة ، جلال الدين السيوطي وسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ، الدار المصرية اللبنانية ، ط ١ ، ١٩٩٤ م .

١٢. مصطفى محمد عرفة الدسوقي ، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ـ لبنان ٢٠٠٠ م .

Abstract

Approach by al-Akbari and assuti the syntax of the

Hadith Al-Nabawi (comparative study)

Prepared by: Nayel Ali Ahmed Mashaqbeh

Advisor: Dr Ibrahim Yousef

This study addresses the approach by al-Akbari in their books: the syntax of the Hadith by Akibri and Alzabrjad contracts in the syntax of the Hadith by Suyooti, and it handles the comparison between their approaches in the syntax of the Hadith.

The study included a prelude, an introduction, three chapters and a conclusion: The prelude tackled a brief overview of the importance of the study of the Hadith Al-Nabawi, and the reasons for scarcity of composing in its syntax, and then it displays very briefly the status of each of Akbari and Al- Suyooti, with a glance on their books: the syntax of the Hadith of Akibri contracts of Al Alzabrjad in the syntax of the Hadith Al-Nabawi.

First chapter discusses the approach of Akbari in the syntax of the Hadith, and it included a study of several themes: the manner, method, and then tracing the sources relied upon by Akbari in authoring his book, and then I tried to clarify and bring to light some Akbari's points of views and discussed them through going back to mothers of language and grammar books.

The second chapter ended in Al- Suyooti's approach in the syntax of the Hadith, where I exposed to the method and the approach of Al Suyooti in authoring his book and then traced the sources he relied uponthrough authoring his book and I cited some of his views then I discussed, analyzed and commented on them through grammar and language books.

Chapter III focuses on the comparison between the two great scholars' approaches in their books, showing placed of convergence and divergence between the approached of the two scholars , In addition , some points I pointed out are that how each one became unique and distinguished from each other in authoring his book.
The study found out a number of important findings that characterized the approach of Akbari and Suyooti.